

المملكة المغربية

الجمعية التشريعية
للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2023-2024 : دورة أكتوبر 2023

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة	فهرست
	دورة أكتوبر 2023
	صفحة
2- مشروع قانون رقم 27.23 بتغيير وتميم القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل (مودع بالأسبقية لدى مجلس المستشارين من قبل رئيس الحكومة):	• محضر الجلسة رقم 143 ليوم الثلاثاء 19 جمادى الآخرة 1445 هـ (2 يناير 2024 م) 13752
3- مشروع قانون رقم 46.23 يقضي بتغيير وتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا (مودع بالأسبقية لدى مجلس المستشارين من قبل رئيس الحكومة):	جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.
4- مشروع قانون رقم 47.23 يقضي بتغيير وتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا (مودع بالأسبقية لدى مجلس المستشارين من قبل رئيس الحكومة).	• محضر الجلسة رقم 144 ليوم الثلاثاء 19 جمادى الآخرة 1445 هـ (2 يناير 2024 م) 13782
• محضر الجلسة رقم 145 ليوم الثلاثاء 26 جمادى الآخرة 1445 هـ (9 يناير 2024 م) 13803	جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على: 1- مشروع قانون رقم 06.23 بتغيير وتميم القانون رقم 97.12 المتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة (محال من مجلس النواب):
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.	

محضر الجلسة رقم 143

التاريخ: الثلاثاء 19 جمادى الآخرة 1445هـ (2 يناير 2024م).

الرئاسة: المستشار السيد فؤاد قديري، الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الرابعة عاشر بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد فؤاد قديري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

إذن عملاً بأحكام الفصل 100 من الدستور، وطبقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، تخصص هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهن.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول أعمال جلستنا المباركة هته، أعطي الكلمة للمحترم السيد أمين المجلس، مولاي عبد الرحمان وafa، لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات ومن إعلانات.

الكلمة لكم مولاي عبد الرحمان، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الرحمان وafa، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصلت الرئاسة في الفترة الممتدة من 26 دجنبر 2023 إلى تاريخه، بمجموعة من الأسئلة موزعة كالتالي:

- الأسئلة الشفهية: 57 سؤالاً؛

- الأسئلة الكتابية: 73 سؤالاً؛

- الأجوبة الكتابية: 38 جواباً.

وبناء على مقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت رئاسة المجلس من السيدة زهرة محسين، عضو فريق الاتحاد المغربي للشغل، بطلب يرمي إلى تناول الكلمة في نهاية الجلسة، جلسة الأسئلة ليومه الثلاثاء 2 يناير 2024، حول "مرسوم النظام الأساسي لموظفات وموظفي وزارة الاقتصاد والمالية"، وقد عبرت الحكومة عن تعذرها التفاعل مع هذا الطلب.

وبطلب ثان، تقدمت به السيدة مينة حمداني، عضو فريق الاتحاد المغربي للشغل، حول "حوادث السير المميتة المتكررة، والتي يذهب ضحيتها العاملات والعمال الزراعيون"، وقد عبرت الحكومة عن استعدادها للتفاعل مع هذا الطلب في جلسة لاحقة.

وسنكون على موعد مباشرة بعد نهاية جلسة الأسئلة الشفهية هذه، مع جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على:

- مشروع قانون رقم 27.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل؛

- مشروع قانون رقم 46.23 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطاً خاصاً؛

- مشروع قانون رقم 47.23 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطاً خاصاً؛

- مشروع قانون رقم 06.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 97.12 المتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين المحترم.

سنة سعيدة للجميع، أهله الله على الجميع بالخير واليمن والبركات، وأهله على سيدنا الله ينصروا المؤيد والمحروس بعناية الله.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تفعيلاً للتوجهات الملكية السامية المضمنة في خطاب جلالتهم لأعضاء البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الحادية عشرة، والتي دعا فيها جلالتهم: "لأخذ إشكالية الماء، في كل أبعادها، بالجديّة اللازمة، لاسيما عبر القمع مع كل أشكال التبذير، والاستغلال العشوائي وغير المسؤول، لهذه المادة الحيوية.

كما ينبغي ألا يكون مشكل الماء، موضوع مزايدات سياسية، أو

مطية لتأجيل التوترات الاجتماعية". انتهى النطق الملكي السامي.

لقد قرر مكتب المجلس بالتنسيق مع الحكومة برمجة سؤال محوري خلال هذه الجلسة لمناقشة إشكاليات الماء بكل أبعادها، وذلك في ظل تواتر سنوات الجفاف وما ترتب عنها من إجهاد مائي هيكلي يقتضي تعبئة مجتمعية ومؤسسية للتوعية والتحسيس، كل من موقع مسؤوليته، من أجل التعاطي الجاد مع هذه المعضلة الكونية التي أصبحت تؤرق بال العديد من الدول، راجيا من العلي القدير أن ينعم على بلادنا بالغيث النافع وينشر رحمته في القريب العاجل إن شاء الله.

ولمناقشة هذا المحور، من جميع الجوانب المرتبطة به، تقرر باتفاق مع الوزارة الوصية على القطاع تبويب الموضوع من خلال أربعة عناوين رئيسية تتعلق بـ:

- 1- الوضعية المائية الصعبة ببلادنا؛
- 2- استراتيجية تحلية مياه البحر؛
- 3- ترشيد الموارد المائية والسقي؛
- 4- وأخيرا، استراتيجيات الطرق السيارة المائية.

والآن، نستهل جدول أعمال الجلسة بالأسئلة الموجهة للسيد وزير التجهيز والماء حول "الوضعية المائية الصعبة ببلادنا" والتي تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب. الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا السيد الرئيس.

عن الوضعية المائية الصعبة ببلادنا والتدابير الحكومية الاستعجالية لمواجهتها، نسألكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السؤال الثاني في نفس الموضوع لفريق التجمع الوطني للأحرار. تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الاسماعيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير الاستعجالية والاستباقية التي اتخذتها الحكومة لمواجهة الوضعية المائية الصعبة التي تعيشها بلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نمر إلى السؤال الآتي الثالث في نفس الموضوع، والكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد سعيد شاكر:

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الآتي الرابع دائما في نفس الموضوع للفريق الحركي.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيدان الوزيران،

الأخوات والإخوة المستشارين المحترمين،

أزمة الماء أصبحت واقعا ملموسا تغذيه انعكاسات الجفاف المتواصل وتعمقه محدودية الحكامة وضعف نجاعة البرامج المسطرة.

وفي هذا الإطار، نسألكم السيد الوزير المحترم عن التدابير الاستعجالية المتخذة للخروج من هذه الأزمة الصعبة والمقلقة بتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نمر إلى السؤال الآتي الخامس، بطبيعة الحال في نفس الموضوع، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

هو التدخل ديالنا اليوم ليس بسؤال تقليدي، كلاسيكي كما جرت العادة، بل هو فرصة اليوم نعطيوها لكم باش تنوروللسادة المستشارين ومن خلالنا الرأي العام الوطني حول الأوراش المفتوحة والتي تهم القضايا المتعلقة بالماء، منها السدود ومحطات التحلية... إلى آخره.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر إلى السؤال الآتي الثامن في نفس الموضوع، والكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نستحضر اليوم ما نهبنا إليه المغفور له الحسن الثاني، رحمه الله، على أن الماء سيكون سبب الحروب بين الشعوب، ذلك أن الماء رمز للاستقلالية وسيادة الدولة، وهو الشيء الذي أكده جلالته الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، في مجموعة من الخطابات، والتي كان آخرها خطاب العرش.

فاليوم، السيد الوزير، نحن أمام امتحان عصيب، ولا بد من اجتيازه بنجاح، اعتبارا لموقعنا ووضعيتنا الحالية إقليميا وعالميا، والمربطة أساسا بالإنجازات التي تم تحقيقها مؤخرا في ظل القيادة الرشيدة والمتبصرة لدى صاحب الجلالة، نصره الله.

وعليه، نسائلكم عن الإجراءات والتدابير الحكومية المستعجلة لمعالجة وتديير الوضعية المائية الصعبة ببلادنا؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نمر إلى السؤال الآتي التاسع في نفس الموضوع.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن حداد:

نفس السؤال السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن السؤال العاشر في نفس المحور موضوعه "توحد السدود".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي.

تفضلوا السيد المستشار.

فاليوم تمنعطيكم هاذ الفرصة، لأن هذا مجال ليس لمزايدات سياسية بقدر ما هو واحد اللحظة ديال التضامن، كلنا فيما بيننا، من برلمانيين ومستشارين، مواطنين، جمعيات، حكومة... إلى آخره، من أجل الوقوف وقفة رجل واحد في مواجهة هذه المعضلة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السؤال الموالي في نفس الموضوع لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

حول الوضعية المائية ببلادنا نسائلكم؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر إلى السؤال الآتي السابع دائما في نفس الموضوع، لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد خلمين الكرش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

لازالت المنظومة المائية تواجه العديد من التحديات الكبرى، المرتبطة أساسا باستفحال الظواهر المناخية وما يترتب عنها من ندرة الموارد المائية وعدم تكافؤها مع الحاجيات المتزايدة بسبب النمو الديمغرافي ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما في القطاع الفلاحي، حيث أن هناك من الزراعات ما تستنزف 87% من الفرشة المائية، وهذا الموضوع يسائل بشكل مباشر مخطط "المغرب الأخضر"، الذي تبني الزراعات التصديرية.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، حول التدابير الحكومية المستعجلة لمعالجة الوضعية المائية الصعبة ببلادنا؟

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

نفس السؤال السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

إذن الكلمة الآن للسيد وزير التجهيز والماء للإجابة على الأسئلة المتعلقة بالوضعية المائية الصعبة ببلادنا.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد نزار بركة وزير التجهيز والماء:

أولا وقبل كل شيء بغيت نشكر كل الفرق الحاضرة معنا اليوم من أغلبية ومعارضة، على اختيار هاذ الموضوع، لكي نتطرق إليه جميعا بحكم الوضعية الصعبة التي نحن فيها اليوم في المجال الهيدرولوجي.

وفي الواقع ينبغي التأكيد على ثلاث حقائق:

- الحقيقة الأولى وهو أن التغيرات المناخية فهو أمر معاش، اليوم يمكن لنا نقولو على الصعيد الدولي بأن درجات الحرارة عرفت نتيجة ديال الاحتباس الحراري زيادة ديال 1.1 مقارنة مع القرن 19، أي أننا بعيدين كل البعد عن الهدف اللي كان تحدد فمؤتمر باريس على أننا ما نتجاوزوش 1.5 في أفق 2050، وهذا يشكل إشكالية حقيقة على الصعيد الدولي.

- الحقيقة الثانية وهو أن المغرب من بين الدول التي ستعاني أكثر من التغيرات المناخية، وخير دليل على ذلك، وهو أن غير فالسنتين الأخيرتين فمستوى ارتفاع درجات الحرارة فهوزاد عن 2 درجات، 1.99 بالضبط من 2022 و2023، وفي 2023 و2024 احنا زايدين 1.37 درجة أي أكثر من المعدل الدولي، وهذا تيجعل أنه منين نتكلمو على السدود أن عندنا النسبة ديال التبخر، معدل تبخر مياه السدود فهو ديال مليون و500 ألف متر مكعب في اليوم.

- ظاهرة كذلك ثالثة ناتجة عن اللي تبيين بأن من بين الدول اللي تقاس كثير، وهو أنه الواردات المائية السنوية كانت 11.5 مليار ما بين 1945 و2023، تراجع هاذ المعدل إلى 7 دالمليار و200 ما بين العشر سنوات الأخيرة، من 2017 إلى 2023 انخفض إلى 5 مليار و200 مليون متر مكعب، بل في الثلاث السنوات الأخيرة فالمعدل لن يفوت 3 مليار متر مكعب من الواردات المائية، أكثر من ذلك، وهو أن منذ شهر شتنبر إلى اليوم كانت دخلات كواردات مائية مليار و500 مليون متر مكعب، اليوم دخلات فقط 500 مليون متر مكعب، إذن تراجع بـ 67%، وهذا هم كل الأحواض المائية.

باش نعطيكم بعض الأرقام:

- بالنسبة للوكوس، اللي هو حوض مائي اللي فيه كثير من الماء،

فكانت نزلات السنة الماضية 282 مليون متر مكعب، هاذ السنة 23 مليون متر مكعب؛

- سبو اللي هو كذلك كانت تتطيح فيه 758 مليون متر مكعب، دخلات كواردات مائية إلا 90 مليون متر مكعب؛

- بل أكثر من ذلك، سد الوحدة، اللي هو أكبر سد، لا من حيث الكميات المائية اللي متواجدة فكانت تتدخل فهاذ 4 أشهر الأولى ديال السنة الفلاحية 400 مليون متر مكعب، دخلات فقط 11 مليون متر مكعب.

إذن نقص ما بين 60 إلى 90% بالنسبة للواردات المائية، هذا اللي تيجعل أنه اليوم بالنسبة لحقينة السدود، نسبة ملء السدود تراجعت من 31.5% إلى 23.3%.

وهذا فالوقت اللي يمكن لنا نقولو أنه اليوم هاذ الإشكالية مطروحة، لأن هوامش التدخل تراجعت، بحال اللي قلنا نسبة ملء السدود فهي ضئيلة.

من جهة أخرى، هنالك الاستعمال المفرط ديال الفرشة المائية، اللي هو الخزان ديال الماء ديالنا ديال المستقبل اللي هو تراجع كذلك، واليوم يمكن لنا نقولو أن الفرشة المائية مثلا فتدلة تراجعت بـ 5 ديال الأمتار هاذ السنة، بني عمير 4 أمتار، سوس 4 أمتار، برشيد 3 أمتار، شتوكة مترو نصف.

إذن علاش؟ لأن عندنا استغلال أكثر مما يدخل في الفرشة المائية سنويا، مليار إلى مليار ونصف ديال مليون متر مكعب سنويا اللي هو ديال استغلال أكثر من اللازم.

زيادة على إشكالية ديال التوحد ديال السدود، اللي هي بالطبع فهي تشكل كذلك إكراها اللي هو تيوصل لهاذ التوحد إلى ما بين 17 مليون متر مكعب إلى 25 متر مكعب في السنة، وفي المتوسط هو 48 متر مكعب فالسنة، هذا اللي جعل أن جلالة الملك في الخطاب اللي لقي أمام البرلمان في افتتاح البرلمان وضع خارطة الطريقة جديدة اللي ارتكزنا عليها، وفيها تحولات كبرى:

التحول الأول: وهو أننا عوض أن نركز أساسا على السدود، ضروري أن نواصل في سياسة تسريع وثيرة إنجاز السدود، ولكن في المقابل أن نركز أكثر على المياه غير الاعتيادية، وبالتالي التركيز على تحلية مياه البحر والتركيز على إعادة استعمال المياه العادمة.

ثانيا، أنه من الضروري كذلك أن نركز على الطلب، ضروري أننا نوقفو التبذير، ضروري أن نعمل كذلك على النجاعة المائية، لأن كايين العديد من التسريبات في القنوات ديال المياه، ضروري كذلك أن نعمل على تحسين مردودية المياه من خلال العمل على السقي بالتنقيط، إلى آخره من التدابير الأساسية في هاذ الإطار.

والنقطة الثالثة: وهو الحفاظ على الفرشة المائية، باش أننا نضمنو

استعمالها بالنسبة لهاذ الحوض، وهذا سيساعد كذلك باش أننا نقلصو من الضغط على السد.

إشكالية كذلك، وعندنا العديد من السدود اللي احنا بدينا، اللي برمجنها إن شاء الله، أولا سد "تيداس"، راه هوفإقليم الخميسات، ها هو خدام اليوم، ابتداء من يونيو الماضي، فشهري شتنبر، عندنا كذلك اللي سد "ظهر العصمة"، هو في إقليم بنسليمان، واحنا طلقنا سد "بوخميس" باش يكون جاهز في 2028، وزيادة على العديد من السدود الصغرى.

إشكالية مطروحة فالمقابل بالنسبة لحوض أم الربيع، حوض أم الربيع كما ذكرت، النسبة ديال ماء السدود هي 4.6%، هوالواقع سد المسيرة، اليوم فيه 32 مليون متر مكعب فقط من أصل 2 مليار و700 مليون متر مكعب، عندنا 1.2% ديال النسبة دالماء.

ولكن، فالواقع هاذ السد فالى وصل حتى لهاذ 32 مليون متر مكعب، فالواقع راه ما كايناش، راه هي ناتجة عن كون أننا اعطينا الماء من سد الحنصالي واعطينا الماء من سد بين الويدان، راه أكثر من 100 مليون متر مكعب اللي مشات، وبالتالي إيلا ما كانش هاذ الشئ، باقي عاد رفعنا عاود ثاني مؤخرا من سد بين الويدان، كان سد المسيرة كان وكح ما بقى فيه الماء، هذا هو الواقع اللي خصنا نعرفو به، وأنتوما عارفين الأهمية ديال سد المسيرة، هو اللي تيعطي الماء للدار البيضاء الجنوبية، هو اللي تيعطي الماء لبرشيد، للعديد من بالنسبة للجديدة، إلى آخره، كل هاذ الأقاليم المجاورة هي اللي كتستافد وحتى تامنصورت، وحتى لأسفي.

وبالتالي أشنودرنا؟

أولا، درنا تحلية المياه بفضل المكتب الشريف للفوسفات، واليوم يمكن لي نقولكم، بلي راه كنت مؤخرا فأسفي، 60% ديال الماء اللي تيشربو الناس ديال أسفي، فهو تيجي من تحلية المياه، وهاذ شهري يناير إن شاء الله، غنوصلو 100%.

نفس الشئ بالنسبة للجديدة، إن شاء الله، فمن هنا لشهر فبراير 100% ديال الماء ديال الجديدة غيجي من تحلية المياه.

وبل أكثر من ذلك، المكتب الشريف للفوسفات ما غيبقاش ياخذ الماء من السد، وبالتالي غيستعمل، اللي غيدير تحلية المياه لصالح الأغراض ديالو، وهذا غيجعل أننا غنقلصو من الضغط على سد المسيرة، هذا مجهود تداروالي تحقق على أرض الواقع.

ثانيا، أننا اعتبرنا أنه من الضروري باش يمكننا نواجهو هاذ الأمور، وهو أنه غتعطى الانطلاقة كما تعلمون لمحطة ديال تحلية المياه ديال الدار البيضاء الكبرى، اللي غتبتدا إن شاء الله في 2027، غادي تكون عندنا 200 مليون متر مكعب، و2028 غتكون عندنا 100 مليون متر مكعب، ولكن من هنا لتما عندنا أولا، الماء اللي تيجي من الربط ما بين الأحواض المائية، هاذ الماء اليوم فهو غيوصل كذلك للدار البيضاء

المستقبل للأجيال المقبلة بالنسبة لبلادنا، ونضمونو الاستمرارية كذلك ديال العمل الفلاحي اللي هو أساسي بالنسبة لبلادنا.

والعمل كذلك من بين الأمور الأساسية وهو العمل على الربط ما بين الأحواض المائية باش أننا ما نضيعو حتى نقطة ديال الماء، أي النقطة ديال الماء اللي تتمشي للبحر، هذالك الفائض أننا نستعملوه في المناطق اللي هي أكثر احتياجا.

وهذا اللي تيجعل أنه كان ضروري أننا ندقو ناقوس الخطر ونقولو للمغاربة بكل صراحة بأن تيخصنا إنذار مبكر، ونعترفو بأن الإشكالية اللي احنا تنمرو منها، لأن كاين تراكم ديال 5 سنوات ديال الجفاف، زيادة على هاذ 4 أشهر فكان الوضعية صعبة، هذا اللي جعل أن الحكومة اقترحت واخذت التدابير اللازمة وجعل أن السيد وزير الداخلية دار دورية باش أن تتاخذ كل التدابير التي من شأنها أننا نوقفو التبذير، أن يكون الاستعمال معقلنا للمياه، وأن يكون هنالك تقليص من الضغط المائي اللي كاين بالنسبة للشبكات، وإذا اقتضى الحال في بعض المناطق ضرورة أن تكون انقطاع في الماء في بعض الساعات، باش أننا نضمونو الاستمرارية.

الفكرة باش نكونوا واضحين، عندنا واحد الكمية ديال الماء اللي هي كاينة، تيخصنا نحاولو كل ما أمكن نستعملوها أكثر ما يمكن، أنه تبقى باش ندوزوها الصيف إن شاء الله، هذا هو الهدف.

ونتمناو على الله يرحمنا بالشتاء، ويغيثنا فهاذ الثلاث شهور المقبلة باش يمكننا نتجاوزو هاذ الإشكالية، وملي تحسن الظروف فغيمكن لنا نقومو باتخاذ التدابير اللازمة في هاذ الإطار.

غادي نوضعكم فالصورة، أولا بيعض الأحواض المائية غنبدا بالحوض ديال أبي رقرق، الحوض ديال أبي رقرق باش نكون معكم واضح، النسبة ديال ماء السدود هي 19%.

ولكن اللي مهم وهو باش نكون معكم واضح، إذا ما كناش قمنا بإنجاز المشروع الملكي ديال الربط ما بين سبو وحوض أبي رقرق يوم 18 دجنبر، كنا غادي نقطعو الماء على الناس ديال الرباط وعلى الناس ديال الدار البيضاء الشمالية، باش نكون واضح.

اليوم، فاستطعنا ندخلو واحد 115 مليون متر مكعب بفضل الربط ديال الأحواض المائية، هذا اللي مكن أننا توصل بالنسبة اليوم إلى هاذ 19%. وبالتالي أنها.. لأن المشكل وهو ملي تيوصل، تهبط النسبة ديال الماء، فهذا تيجعل أنه تيوصل الإشكالية ديال التوحد، وتيجعل أنه لا الجودة ولا الكمية كافية باش نضمونو هاذ المياه الضرورية في هاذ الإطار. إذن هاذ القرار الاستباقي اللي تدار، هو اللي مكننا أننا نتجاوزو هاذ الإشكالية اليوم.

المشكل مطروح، وزيادة كذلك على ما تم القيام به بالنسبة لإعادة استعمال المياه المعالجة، عندنا 18 مليون متر مكعب اللي تيتم

للفوسفات فهو عندو واحد البرنامج إن شاء الله باش يوصل الماء لليوسفية، باش يوصلو للرحامنة، وباش يوصل لمراكش، وغيغطي 60 مليون متر مكعب لمراكش إن شاء الله في أفق سنة 2026، باش نضمنو لمراكش الكبرى الماء الصالح للشرب وغنوصلها لـ 80 مليون متر مكعب سنة 2028.

عندنا كذلك بالنسبة للمنطقة ديال طنجة-أصيلة، فهنا إشكال الحمد لله كاين معلوم النسبة ديال ملء السدود فهي مهمة، ولكن رغم ذلك عندنا إشكالية بالنسبة لمدينة طنجة، وبالتالي فثلاثة دالأمور اللي قمنا بها:

الأمر الأول: وهو أنه غنديرو الربط ما بين سد واد المخازن وسد خروفة، باش نمدمو 100 مليون متر مكعب منها، واللي غيأدي للمدينة ديال طنجة.

وثانيا، غنطلقو إن شاء الله دراسة باش تدار محطة ديال تحلية المياه، زيادة على سد عياشة اللي إن شاء الله، كذلك غيعرف النور باش يمد المدينة ديال طنجة بالماء الصالح للشرب.

وعندنا إشكالية كذلك بالنسبة للمنطقة ديال الحسيمة، المنطقة دالحسيمة عندنا تحلية المياه، ولكن بحكم الضغط اللي كاين فهو غير كافي، وبالتالي فهنا كذلك غتدار العديد من الأثقاب الاستكشافية، وكذلك غيتدارو كذلك العديد من التدابير اللازمة باش يمكن لنا نتجاوزو هاذ الإشكالية في أقرب وقت.

زيادة على نظام ملوية، بالنسبة للنظام ديال ملوية فالوضعية فهي أحسن من المناطق الأخرى لأن طاحت الشتاء فأواخر شهر شتنبر، أكتوبر، وبالتالي اعطاتنا واحد الدفعة في هاذ المجال.

اللي يمكن لي نقول لكم اليوم، وهو أننا كاين كذلك إشكالية مطروحة أساسا فالمدينة ديال كرسيف، وغناخذو كذلك تدابير في هاذ الإطار من خلال أثقاب استكشافية ومن خلال كذلك محطات متنقلة لتحلية المياه.

بالنسبة للنظام ديال الرشيدية وتافيلالت، هنا كذلك اليوم يمكن لنا نقولو بأن هاذيك السدود اللي تدارت مؤخرا أعطت النتائج ديالها، وفضس الوقت كذلك أنه كاين واحد المخزون مائي اللي كاين، هو تيخصنا ندبروه بالنسبة للسقي باش نضمنو الماء الصالح للشرب ونضمنو كذلك نسبة السقي اللي ما غتكون فالمستوى المطلوب، ولكن هي اللي غتمكننا باش يمكن لنا نضمنو الماء الصالح للشرب بالنسبة للسكانة ديال المنطقة.

بالنسبة لكير-زيز-غريس اللي يمكن لي نقول وهو أنه كاين كذلك واحد الوضعية اللي هي يمكن نعتبرو بأنه متفكك، هي زعما متحكم فيها، اللي كاين وهو أنه كاين بعض السدود الكبرى من "خنك كرو" اللي هو في طور الإنجاز اللي غادي يكون في إقليم فكيك اللي غادي يكون

الجنوبية، بفضل القنوات اللي تدارت، اللي احنا تزيديو ونقويوها إن شاء الله، باش توصل واحد النسبة مهمة من تما.

كاين كذلك العمل، تنشتغلو باش بالنسبة لتحلية المياه ديال الجرف الأصفر، أننا نديرو واحد الربط كذلك باش نزيدو نوصلو الماء حتى لهاذ المناطق، زيادة على كذلك غنشتغلو على العمل على تكون أثقاب استكشافية في هاذ المناطق، وزيادة على كذلك محطات متنقلة لتحلية المياه، باش يمكن لنا نتجاوزو هاذ الأزمة، ولكن غتكون هنالك صعوبات اللي تيخصنا نعترفو بها، وهذا اللي تطلب منا كذلك هاذ المجهود التضامني اللي تكلم عليه السيد المستشار، اللي هو أساسي، لأن احنا بلاد وحدة وضروري نتعاونو جميع باش يمكن لنا نتجاوزو هاذ المحطة الصعبة.

كذلك، ودرنا تيخصنا نعرفو بأن درنا منصات الضخ ديال باش استعملنا كذلك الأجزاء السفلية لحقينة سد المسيرة باش يمكن لنا نبقاو نعطيوا الماء، زيادة على بالطبع بالنسبة للعالم القروي، الشاحنات الصهرجية.

غنتكلم لكم على سوس-ماسة، بالنسبة لسوس-ماسة الحمد لله اللي تم تفعيل المحطة ديال تحلية المياه ديال اشتوكة آيت باها، اللي مكنت باش أنه ما يكونش هاذك الضغط كثير على سوس، ولكن رغم ذلك سد "أولوز" وأنتوما عارفين فهو عرف واحد التراجع، وبالتالي باقي تيعطي الماء الصالح للشرب ولكن ما بقاش تيعطي ماء السقي وقف هاذي ثلاثة أسابيع، لأنه المستوى دالماء ديالو انخفض، وبالتالي هذا معلوم خالق إشكال كبير بالنسبة للفلاحة في هذه المناطق.

وعندنا مشكل كذلك بالنسبة لأكادير الشمالية، منطقة تغازوت فهو كذلك عندنا صعوبة بالنسبة للصيف المقبل، وبالتالي اللي غنقومو به وهو محطة متنقلة لتحلية المياه هناك، وكذلك تشغيل محطة ديال سيدي إفني إن شاء الله في خلال الأسدس الأول من سنة 2024، اللي إن شاء الله غينطلق، 3 مليون و15 متر مكعب سنويا، وعاد غنعطيوا الانطلاقة إن شاء الله للمحطة الثانية ديال أكادير، ديال اشتوكة، اللي هي اللي غتفنسنا حقيقة باش يمكننا، وغتكون جاهزة إن شاء الله من هنا لـ 2026.

إذن دائما كما تنشوفو بأن تنمشيو ما ينبغي القيام به بكيفية استعجالية وما هو مهيك، لأن الهدف ديالنا وهو أننا نتجاوزو هاذ الإشكاليات مستقبلا.

بالنسبة للمنطقة ديال مراكش والمنطقة ديال تانسيفت، كاين كذلك بعض الإشكاليات، هي الحمد لله النسبة ديال ملء السدود فهي مهمة، هذا اللي مكنتنا أنه ما كاينش ضغط كبير بالنسبة لتانسيفت بحال السنوات الماضية، ولكن رغم ذلك كاين صعوبات بالمنطقة ديال الرحامنة فبعض المناطق المجاورة، وبالتالي كذلك هنا غناخذو أثقاب استكشافية، غنقومو كذلك بعمل كبير فهاذ الإطار، والمكتب الشريف

جاهز في 2027.

وعندنا بعض السدود الصغرى التي غادي تكون جاهزة في 2024 في إقليم الرشيدية وفي إقليم فكيك.

ومن جهة أخرى، فبالنسبة للحوض المائي ديال درعة-واد نون، فاليوم كذلك عندنا سد ديال "فاصك" الذي هو أصبح اليوم في طور الإنجاز، الذي تنجز والي غادي يبدأ الاشتغال به، وهناك كذلك المحطات ديال تحلية المياه التي هي كذلك مبرمجة، بالنسبة لهذه المناطق، وغنرجع لهذه النقطة فيما بعد.

وعندنا أخيرا بالنسبة للمنطقة ديال الساقية الحمراء-وواد الذهب، عندنا البناء ديال سد الساقية الحمراء بحقينة ديال 112 مليون متر مكعب الذي هو في طور الإنجاز، وغنعطيوه واحد السرعة قصوى إن شاء الله، وهناك بالطبع تحلية المياه التي تدارت في العيون، وغنزيدو نظوروها، درنا واحد البرنامج جديد وعندنا تحلية المياه التي هي اليوم تدار فالداخلة، واللي عندها واحد الصبغة ديال الماء الصالح للشرب وصبغة فلاحية التي عندنا إنشاء 5000 هكتار التي غادي تكون مخصصة للفلاحة، واللي غتكون محطة سقوية، واللي غادي يكون عندها واحد الوقع جد إيجابي وبتكون جاهزة إن شاء الله في 2025.

وبالتالي فاليوم اعطيناكم نظرة حول الوضعية التي احنا فيها، التي فيها:

أولا، أنه اتخذت تدابير استباقية؛

ثانيا، أن هنالك تدابير استعجالية التي احنا انطلقنا في التنزيل ديالها؛

وثالثا، ضرورة كذلك أن نعمل على ترشيد استعمال الماء، لأن هذا مشروع جماعي وباش يمكن لنا نحققوه، ضروري تضافر الجهود ديال جميع الفاعلين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إيلا اسمحتوليا الآن في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة بداية لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في تعقيبنا هذا لن نتطرق إلى الأرقام والإحصائيات، لأنه من خلال

عرضكم القيم تطرقتم إليها بالتفصيل، وحيث أن المناسبة شرط فإننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب نعزز بالرؤية الملكية الاستراتيجية الاستباقية لمعالجة مختلف الإشكاليات المتعلقة بالماء.

ثانيا، نوه بمختلف التدابير والإجراءات التي اتخذتها الحكومة منذ تشكيلها، تفعيلا للتوجهات الملكية السامية ذات الصلة، ولاسيما ما يتعلق بإعطاء انطلاق الطريق السيار المائي الرابط بين حوض سوس وحوض أبي رقراق، وكذا الشروع في بناء محطات التحلية.

نشيد كذلك بخطاب الصدق والصراحة مع المغاربة الذي نهجتموه، السيد الوزير، منذ أن توليتم مسؤولية هذه الوزارة، والجرأة السياسية التي كانت لديكم، ونعتبر أنه يشكل العتبة الأولى والضرورية من أجل بناء وعي مجتمعي حقيقي بخطورة الوضعية المائية الصعبة في بلادنا.

لن نمل من التذكير، في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، أن أحد الأجوبة التي يجب أن تستبق التدابير من أجل تقنين استعمال الماء، وهو ترشيد الاستهلاك وعقلنة الطلب على هذه المادة الحيوية، نحن على قناعة أن مسؤولية مواجهة الأزمة المائية هي جماعية تتطلب انخراط العديد من المؤسسات والقطاعات.

من المهم كذلك العمل على وقف دعم زراعة جميع المنتجات المستهلكة للماء في هذه الظرفية الصعبة، هذا بالإضافة إلى العمل على تطوير جميع برامج الدعم المقدمة للفلاحين الصغار.

كما نهنئ بكم، السيد الوزير، إلى إيلاء عناية خاصة بالأقاليم التي تعرف إشكاليات أكبر على مستوى الولوج للحق في الماء، وذلك بغية تفادي كل مظاهر العطش، وغيرها من مظاهر الافتقار إلى هذه المادة الحيوية، خصوصا خلال فترة الصيف.

ثامنا، نثمن مصادقة المجلس الحكومي على المرسوم المتعلق برخصة الثاقب، ونعتبر أن حسن إعماله التي تقع على عاتق الجميع، سوف يساهم في صون وحماية الفرشة المائية الوطنية التي تعرضت، مع كامل الأسف، خلال السنوات الأخيرة للاستنزاف والاستغلال المفرط وغير العقلاني.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أعطي الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الاسماعيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر إلى التعقيب الموالي لمجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

ونحن نثير القضية المائية المتأزمة بالمغرب، لابد أن ننوه بالعناية الملكية والمجهودات الحكومية والاتفاقيات الدولية، لكن مع توالي سنوات الجفاف، يعني خمس سنوات جفاف، نشير بأن المغرب يعني عند أرقامنا ومعطيات مقلقة ومخيفة.

لذا، السيد الوزير المحترم، علينا باتباع سياسة، لأن المغرب في حاجة إلى سياسة مائية وإدارة مائية، يكون متحكم فيها من الجهات الثلاث، جهة العرض يعني المتوفر عندنا وجهة الطلب أي المستهلك (الاستهلاكات) وجهة المطابقة بين العرض والطلب، كي لا نحصل دائما في مشكل العجز.

السيد الوزير،

في المجموعة ديالنا عندنا واحد الاقتراح علمي، يعني تنقولو بأن هاذ الإشكالية واقعية وكاين يعني (contexte) وكاين (la problématique) وكاين (l'intérêt de sujet)، تنقولو كاين واحد المادة اللي ممكن تدرس فالجامعة، ولما لا تكون بحث علمي فسلك الدكتوراه وسلك الماستر، تيتعلق الأمر بـ (la modélisation scientifique entre l'offre et la demande des eaux au Maroc) أن ندمج بين العرض والطلب للمياه بالمغرب، سيما وأن المشكل متحكم فيه حاليا في موضوع العرض، لكن الطلب يعني الاستعمال، الاستعمال هي منطقة منسية، منطقة سوداء في المغرب لم نهتم بها، نهتم بالزيادة في السدود، في بناء السدود، ولكن لم نهتم بالترشيد والحكمة في الاستهلاك المعقلن للمياه.

هنا، السيد الوزير المحترم، استحضروا واحد السياسي شفتو مؤخرا في اسبانيا، قال لي بالحرف بأن (l'avocat) التكلفة ديال الماء تطيح عندهم هوما بـ 2 أورو، وبالتالي تيفضلو يستوردها من المغرب، هذا سؤال وجيه.

النقطة الأخرى، السيد الوزير المحترم، هو أن إيلا كان نتكلمو على الحملات التحسيسية اللي تتخدم بها أوروبا فهاذ الموضوع دالأزمة دالماء، احنا مازال ما عندناش الحملات ديال التوعية والتحسيسية، وهاذ المادة نود أن تدرس بالمدارس والثانويات والجامعة، لأن أزمة ماء كتدرس فباقي الدول.

لا يخفى عليكم الوضعية المائية الصعبة التي تعيشها بلادنا، وهاذ الشي راه جا فالتقرير ديالكم وفي الأرقام والمعطيات اللي اعطيتو فهاذ الجواب ديالكم، مرت علينا 5 سنوات عجاف كانت كافية لاستنزاف حقينة السدود المغربية والموارد المائية المخصصة للشرب والسقي بكل الجهات والمناطق.

وضعية استفحلت بشكل مهول وخطير لم تشهدنا بلادنا منذ عقود طويلة، كان لها بالغ الأثر على البنية الاقتصادية والاجتماعية وعلى القطاع الفلاحي والأمن الغذائي والمائي على وجه الخصوص.

السيد الوزير المحترم،

تصريح السيد رئيس الحكومة الشجاع داخل هذا المجلس الموقر، منذ أسبوعين، الصريح والواضح يؤكد باللموس مدى العناية التي تلمها هذه الحكومة لهذا القطاع، وبالتالي لا يسعنا إلا أن نحييكم عاليا على مجهوداتكم الكبيرة والمتواصلة لتتزيل توجهات جلالة الملك نصره الله، المرتبطة بالمخطط الوطني للماء لتدبير هذه الأزمة المناخية غير المسبوقة في تاريخ المغرب الحديث.

أنجزتم العديد من المنشآت المائية في ظرف قياسي، استطاعت بكل تأكيد أن تنقذ مناطق عديدة من شبح العطش وانهباء المنظومة المائية.

متفقون معكم، السيد الوزير، على كل القرارات التي ستتخذونها كحل ظرفي، تحسيسي أولا بأهمية ترشيد هذه الموارد من جهة، ومن جهة أخرى لتعبئة الجهود لإنجاز كل المشاريع المائية، بحيث أننا أمام مشهد خطير يتطلب التسريع في تعبئة الموارد المائية غير الاعتيادية، وترشيد استهلاك الماء وذلك بوضع برامج استعجالية للماء، خاصة بالعالم القروي وتسريع إنجاز محطات تحلية مياه البحر ومعالجة المياه العادمة.

إننا أمام وضع مقلق جدا يتطلب الشجاعة الكافية وتعبئة مضاعفة وتخصيص كل المجهودات المطلوبة لحماية المنظومة الاقتصادية، خصوصا القطاع الفلاحي والسياحي وكل الأنشطة المرتبطة بهذه المادة الحيوية والنادرة.

وأملنا كبير في هذه الحكومة لتدبير هذه الأزمة بالسرعة المطلوبة والكافية، من أجل تعبئة الموارد المائية وتجنب شبح قطع الماء عن المدن والأنشطة الاقتصادية، وتسريع وثيرة إنجاز كافة المنشآت المائية وعلى رأسها الطريق السيار المائي أبورقراق وأم الربيع، ومشاريع تحلية الماء المبرمجة في كل من الدار البيضاء والوليدية والناظور، وكذلك السيد الوزير، ربط المراكز الكبرى بالشبكة الوطنية، لأن لها أهميتها.

وشكرا السيد الوزير.

والسلام عليكم.

السيد الوزير،

هنا عندنا في المغرب مازال فالسدود تنشوفو الطاحونات ديال الزيتون تيلوحوالمرج ديالهم فالسدود، تنصيبوناس تيسعملومضخات ديالهم من السدود بدون موجب حق من أجل ري الفرغ ديال (l'avocat) والفرغ ديال الزيتون ديالهم.

تنظن بأن الماء الشروب ممكن نصيبو الحل فالمستقبل القريب، إن شاء الله، يعني تحلية ماء البحر، ولو التكلفة جد غالية، هاذ التكلفة متحكم فيها فباقي دول العالم، ولكن فالمغرب التكلفة غالية، هاذ تحلية ماء البحر ممكن تمشي من البحر إلى البوادي، إلى الجبل، سابقا كان الماء تيجي من الجبل إلى البحر، الآن احنا فحاجة باش أي قطرة ديال الشتا ما تضيع لناش، خصنا مشغلي المياه حتى هو ما يساهموا بالتمويل ديال تعبئة المياه بالمدن وبالقرى.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر إلى تعقيب الفريق الحركي، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

أنا بدوري أشكر السيد الوزير، وتيقول واحد المثل "من لم يشكر الناس لم يشكر الله".

وأنا تشكركم السيد الوزير على المجهود الجبار اللي قمتوبه بإخراج واحد الاتفاقية اللي عمرت طويلا، ما يفوق على 10 سنوات اللي هي كتهم جهة مراكش-أسفي ووقفو عليها السيد الوزير، وهذا مجهود كبير درتوه، تشكروكم عليه، السيد الوزير.

السيد الوزير المحترم،

رغم المجهودات المبذولة منذ سنوات، فالاستثمارات العمومية المخصصة لقطاع الماء، وفي ظل الإكراهات المبذولة البنيوية التي يعرفها هذا القطاع ذات الصلة، بتوالي سنوات الجفاف، انتقلت بلادنا من مستوى الندرة في المياه إلى مرحلة تفاقم الأزمة، إذ دقت مجموعة من الدراسات ناقوس الخطر وأكدت على أن المغرب مهددا بإفلاس مائي بداية سنة 2025، ودخلت بلادنا مصاف العشرين دولة المهتدة بأزمة ماء خانقة في أفق سنة 2040، مما يستدعي بلورة مخطط استعجالي بإجراءات عاجلة وصارمة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

السيد الوزير المحترم،

ندرك جميعا أن وضعية قطاع الماء تتطلب حلولاً عملية بدل الاكتفاء بتقاذف المسؤولية مع الحكومات السابقة، وكما أكد على

ذلك صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، فإن هذه الوضعية المقلقة تستوجب جعل هذا القطاع الاستراتيجي بعيدا عن الحسابات السياسية الضيقة.

وفي هذا الإطار، فإضافة إلى أهمية الترشيد وعقلنة استهلاك الماء، فإن الوضعية تستلزم كذلك مواصلة تشييد السدود الكبرى والمتوسطة والتلية والرفع من وتيرة الاستثمار في الموارد المائية البديلة، من خلال تعميق محطات تحلية مياه البحر ومشاريع معالجة المياه العادمة في إطار العدالة المجالية الجهوية.

نتطلع كذلك، السيد الوزير المحترم، إلى تعميم ورش الربط المائي بين الجهات بإيجابياته المتعددة، كما نراهن على مراجعة السياسة الفلاحية التي أثبتت محدوديتها في تحقيق الأمن الغذائي وفي الحفاظ على الثروة المائية، وإعادة النظر في الزراعات المستهلكة للفرشة المائية.

السيد الوزير المحترم،

ندعو الحكومة كذلك إلى التعجيل بإيجاد حلول آنية وناجعة لإشكالية ندرة الماء بالقرى والجبال ومختلف الجماعات المتضررة، عبر تعزيز الشراكات مع الجماعات الترابية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

إذن نمر إلى التعقيب الموالي والفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

ومن خلال نقاشنا اليوم ولا قبل اليوم، أطلب منكم أن نعي جيدا ألا ينحرف النقاش، وأن نحمل الفلاحة مسؤولية الوضع المائي اليوم، الفلاحة قطاع منتج يساهم بشكل جبار في الناتج الداخلي الخام بنسبة قد تتجاوز في بعض الأحيان 20%، وكذلك يحقق الأمن الغذائي ورائد على المستوى الدولي في بعض القطاعات أو بعض المنتوجات، لا يمكن اليوم أن نتكلم عن الفلاحة هي سبب الأزمة ديال الماء، الله يرحمنا.

مسألة الماء، راه صعيب نعوضو رحمة الله، أولا وقبل كل شيء، لنتفق على هذا، خمسة دالسنوات ديال الجفاف راه واخا يكون عندك (les réservoirs) ديال ما عرفت أشنو، راه صعيب أنك تجاوز هاذ المحطة.

الله يخليك، السيد الوزير، ما يتجرش بك النقاش لهاذ الباب، خليو الفلاحة فالتيقار، الفلاحة قطاع منتج رائد على المستوى الوطني

مكعب، حيث يعتبر أكثر تكلفة لتحلية المياه مقارنة بالمشاريع الأخرى على الصعيد الجهوي.

السيد الوزير المحترم،

ندعو إلى مواصلة وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص بهدف المساهمة في تدبير الندرة المائية، سواء في مشاريع تحلية مياه البحر، وكذا في معالجة مياه الصرف الصحي لإعادة استعمالها، خاصة في السقي فالمجال الصناعي.

وفي هذا الإطار، لا بد من الإشارة إلى بعض النقاط الرئيسية:

- أولا، اقتصر استعمال المياه المحلاة في القطاع الفلاحي على المنتجات ذات القيمة المضافة المرتفعة، مع الحرص على توفير الحصة المائية لباقي فروع الفلاحة؛

- الأخذ بعين الاعتبار المشاكل البيئية الناتجة عن مختلف عمليات التحلية وعمليات معالجة مياه الصرف الصحي، وهو ما يتطلب التعامل معه من خلال القيام بدراسات الأثر (les études d'impact) لتفادي التأثير على الحياة البحرية والفرشة المائية الباطنية؛

- تعزيز الاستثمار في محطات معالجة المياه العادمة بغرض استعمالها في سقي المساحات الخضراء وفي القطاع الفلاحي، مع الحرص على سلامتها؛

- تشجيع البحث العلمي في مجال مواجهة التغيرات المناخية وتدبير المياه؛

- وأيضا العمل على توظيف الطاقات المتجددة في محطات التحلية؛
- إصلاح شبكات توزيع الماء لتقليص نسبة ضياع المياه بفعل تسريبات الشبكة؛

- وأيضا تقوية الحملات التحسيسية والتوعوية من أجل حث المواطنين على ترشيد وعقلنة استعمال الماء، لأنها فعلا هي مسؤولية الجميع.

وفي الأخير، لا يسعنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب إلا أن نجد دعما للإجراءات الهامة التي تبذلها الحكومة لتدبير هذه الأزمة ببلادنا، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية القاضية بضمان الأمن الغذائي والمائي ببلادنا.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر إلى التعقيب الموالي والمجموعة المحترمة، مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضلوا السيد الرئيس.

والعالمي فخصنا نساندوها، ونوجدوالماديالقطاع الفلاحي.

إيلا اليوم عندنا إشكال على مستوى المياه بالشرب في بعض المناطق، نحن نطلب بالتسريع ديال الأوراش المفتوحة، واللي أعطى الانطلاقة ديالها سيدنا الله ينصرو في البرنامج الاستعجالي اللي غادي يكون في أفق 2027 إن شاء الله، ومنها محطات ديال التحلية.

كنطلب كذلك التسريع ديال الأوراش المتعلقة بتشبيك السدود، وهاذ الورش اللي هو مهم ومهم جدا، لكي يكون هناك تحويل المياه من سد إلى آخر، هاذ الورش ربما تأخرنا فيه نوعا ما، واللي اليوم كنطلبو منكم كذلك التسريع.

كذلك الترشيد، لا ننسى أننا احنا المغاربة كلنا عندنا واحد المثال شعبي وتنقلوه دائما، ملي كنا كنقراوكانو تيقولولنا، كنقولولبعضياتنا اعطاونا امتحان ساهل بحال الماء، احنا مسألة الماء ما عاطينهاش القيمة ديالها، الماء ما عاطينوش القيمة الحقيقية ديالو، و"جعلنا من الماء كل شيء حي".

اليوم، إيلا غادي نخدمو، نخدمو على هاذ المعطى الثقافي الموروث البئيس اللي ما تيحترمش الماء، احنا كلنا نتحملو المسؤولية، كلنا، كل من موقعه، كل من موقعه، احنا هاذ المسألة ديال ساهل بحال الماء خصنا نقطعو معها، ونقدرو الماء ونحافظو عليه، ونجعلو منه طاقة..
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

إذن نمر إلى التعقيب الموالي وفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكرا السيد الرئيس.

تنشكروكم، السيد الوزير، على جوابكم الواضح والشفاف والغني بالمعطيات، كيف تيعرف الجميع، تتعرف بلادنا أزمة حقيقية بسبب ندرة المياه، وهماذ المناسبة لا بد من الإشادة بالمجهودات الهامة اللي تبذلها الحكومة، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، لتدبير هاذ الأزمة غير المسبوق.

وفهاذ الصدد، نود أن ننوه بمشروع الربط المائي بين حوضي سبو وأبي رقراق لتزويد مدينتي الدار البيضاء والرباط بمياه الشرب، ووضع نموذج جديد لتحلية مياه البحر من خلال عدد من المحطات التي تم إنشاؤها، كما نترقب انطلاق أشغال بناء محطة الدار البيضاء الكبرى في يناير 2024، بسعة 200 مليون متر مكعب في السنة، قابلة للتوسيع إلى 300 مليون على المدى الطويل، بسعر إنتاج يبلغ 4.5 درهم لكل متر

المستشار السيد خلمين الكرش:

السيد الوزير،

إن تحقيق الأمن المائي يعد أولوية قصوى بالنسبة للمغرب، حاليا وفي السنوات القادمة، وبالنظر إلى ما يترتب عنه من مخاطر تمس بالسلم الاجتماعي وتساهم في تفاقم الفوارق المجالية، الأمر الذي يستدعي تقديم إجابات سياسية عاجلة وجريئة تجعله في صلب الرؤية التنموية الوطنية وقدرتها على مواجهة مختلف التقلبات.

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نقترح، للخروج من الأزمة، ولو بشكل نسبي حتى لا يتفاقم الوضع:

- ضرورة إرساء حكمة جيدة لتدبير القطاع، قائمة على مبادئ الفعالية والشفافية والنجاعة في الأداء وربط المسؤولية بالمحاسبة والعناية بالعنصر البشري الذي يعد فاعلا أساسيا لنجاح أي استراتيجية تنموية؛

- عقلنة السقي وتفاذي الزراعات التي تستنزف الفرشة المائية والمياه السطحية، لأن رفع الدعم هو إجراء غير كافي؛

- التفكير الجماعي والمشاركة في وضع استراتيجيات لتدبير الموارد المائية في هذه المرحلة المطبوعة بندرة هذه المادة الحيوية وعدم تكافؤها مع الحاجيات المتزايدة، بسبب النمو الديمغرافي ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما في القطاع الفلاحي وللخروج بمخطط وطني لتدبير الماء والمحافظة عليه والوقاية من تأثير الظواهر المناخية وفق مقاربة تشاركية، لذا على الوزارة أن تفتح استشارات موسعة مع كل الهيئات السياسية والنقابية والجمعوية؛

- تعميم إقامة محطات تحلية المياه بسائر المدن الساحلية كحل واقعي وناجع في ظل التقلبات المناخية، إلا أنه يتعين تجنب تكرار وتكرس تجرّتي محطة العيون وطان-طان اللتين اعترى تديرهما العديد من الاختلالات، كان لها الوقع السلبي على ساكنة المنطقتين، لعدم نجاعتهما في تلبية حاجيات الساكنة من الماء الصالح للشرب، علما بأن إحداث محطات تحلية المياه يتطلب توفير كفاءات تقنية لإنجازها ومواكبتها، من حيث الصيانة والإصلاح وضمان التكوين المستمر. إن الأزمة المائية التي تعرفها بلادنا ليست بالأمر الطارئ، بل هي وليدة اختيارات سياسية واقتصادية أهملت البعد الاستراتيجي لتحقيق الأمن المائي، وراكمت إخفاقات في تفعيل المقتضيات القانونية المؤطرة لتدبير الموارد المائية، وخاصة القانون 10.95 المتعلق بالماء.

- العناية بالعنصر البشري الذي يعد فاعلا أساسيا لإنجاح أي استراتيجية تنموية، حيث أن غالبية أطر وموظفي القطاع يعانون من غياب التكوينات لدعم قدراتهم في إنجاز الدراسات وتببع الأشغال والصيانة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نمر إلى تعقيب مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

السيد الوزير،

فعلا، أن الأولوية اليوم هي تزويد الساكنة بالماء الصالح للشرب وتوفير الإمدادات المائية اللازمة للسقي الذي يرتبط بالأمن الغذائي وتزويد الأسواق بالمنتجات الفلاحية الضرورية. وما دون ذلك من هذه الاستعمالات وجب مراجعتها والتصدي لها بحزم، حيث أن الربط المائي بين سبو وأبي رقراق ومشروع محطات تحلية المياه ليست حلا جذريا وغير كافية لمعالجة الخصاص، خاصة إذا علمنا أن تكلفتها باهظة الثمن حسب المعلومات التي بحوزتنا.

وهنا نؤكد من موقعنا على ما جاء على لسانكم، أنه وجب الموازنة مع ذلك التفكير في استعمال الطاقات المتجددة في هذه المحطات، وذلك بهدف خفض التكلفة بالنسبة لمياه الشرب والسقي على حد سواء، كما وجب أيضا تكثيف الجهود من أجل توعية المواطنين بخطورة المرحلة وتغيير العادات الاستهلاكية للماء وبشتى الوسائل المتاحة، كما وجب التفكير في بدائل لمجموعة من الأنشطة الفلاحية والصناعية والخدماتية المستهلكة للماء.

وهنا نثير معكم اقتراح تشجيع المشاريع الطموحة في مجال اقتصاد الماء، مثلا غسل السيارات بدون ماء، وفي السياق المرتبط بالفلاحة أصبح من الصعب تأمين الري في مجموعة من المناطق التي عرفت انخفاضا غير مسبوق في منسوب المياه الجوفية، علما أن الفلاحة هي بمثابة صمام أمان اقتصادي واجتماعي للمغرب، وباعتبار أن تحلية مياه البحر هي الحل الذي لدينا الآن، لكن هناك مجموعة من الأسئلة تشغل بالنا باستمرار، ونود أن نتقاسمها معكم.

ما مدى استدامة هذا المشروع ونظرا لتكلفته المرتفعة؟ وما هو تصوركم على المدى المتوسط والبعيد؟

هل هناك تداعيات بيئية مرتبطة بهذا المشروع؟ وما مدى تأثيرها على التوازن البيئي، خاصة وأن بعض علماء الأحياء البحرية حذروا من أن تحلية المياه على نطاق واسع قد تترتب عنها خسائر فادحة في التنوع البيولوجي للمحيطات، والتي مردها أنابيب السحب الخاصة بهذه المنشآت؟

كما أن عملية تحلية المياه تتطلب عدة مواد كيميائية قبل المعالجة والتنظيف والتي يتم إلقاؤها في البحر بعد استعمالها، الأمر الذي يصبح مصدر قلق بيئي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

إذن نمرلتعقيب الفريق الاستقلالي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن حداد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

التغيرات المناخية أثرت بشكل كبير على الموارد المائية واحنا كنواجهو واحد الخطورة ديال نقص المياه والشح ديالها على مستوى التراب الوطني ككل.

والإجراءات التي غتاخذها الحكومة فيما يخص تدبير الطلب وكذلك إعادة استعمال المياه والربط ما بين الأحواض، تحلية المياه ديال البحر، إلى غير ذلك، والحفاظ على الفرشة المائية.

هاذي إجراءات مهمة جدا ونتمنها، هاذ الشيء كان خصنا نديروه من شحال هذا، احنا ما تنكبوش على الأطلال، ولكن المحطة ديال التحلية ديال الدار البيضاء كان عليها تكون في 2016، والطريق السيار اللي تربط ما بين حوض سبووما بين أبورقراق كان خصويكون في 2018.

مزيان أنه هاذ الحكومة عندها الرغبة السياسية، ووجدت الموارد المائية باش أنها دبر هاذ المسألة بالطريقة التاكتيكية، ولكن كذلك باستراتيجية، ولكن لا بد هاذ المسألة أننا نسجلوها.

عندنا واحد المجموعة ديال الأسئلة بغينا نطرحوها عليك، السيد الوزير.

هي المسألة الأولى هي هاذ المحطة ديال التحلية ديال ماء البحر، واش يمكن أننا نقلصو مدة الإنجاز من 3 سنوات، واش هاذوك (les temps sont compressibles) ولا لا، باش يمكن لنا أننا نوصلو، أننا فواحد الوقت اللي هو أقل، يعني واحد الفترة زمنية أقل من هذه.

واش المحطات كذلك غتشتغل بالطاقة الشمسية؟ كذلك بالإضافة إلى الطاقة الأحفورية باش يمكن لنا أننا من بعد أننا نستعملو الهيدروجين الأخضر، وأننا نخرجو منها الهيدروجين الأخضر اللي هو موجود كذلك فالسياسة ديال الحكومة.

بخصوص ديال المحطتين اللي تكلمتو عليهم، السيد الوزير، للمكتب الشريف للفوسفاط اللي اشتغل عليهم واللي فالجديدة وفأسفي مشكور، لأنه هاذو محطات مهمة جدا وغادي تحل المشاكل بالنسبة لهاذ المناطق، واش كايينة إمكانية أننا نوصلو كذلك لمدينة خريبكة؟ ويوصلو كذلك لإقليم خريبكة؟ لأنه كايينين القنوات والوجود

كذلك للربط فهاذ الإطار هذا.

والمسألة الأخرى، أشنو هو إلا قدر الله ما كانتش، يعني كانت سنة جفاف، أشنو هو التأثير على الإنتاج الفلاحي بالنسبة لهاذ السنة هذه؟

احنا كنعرفو بأنه تم إيقاف الري فالسهول ديال تادلة، وكذلك فالسهول ديال دكالة السنة الماضية، وهذا أدى لتقليص فمناصب الشغل، وكذلك ارتفعت الأثمان ديال المواد الفلاحية، واش غادي يكون نفس الشيء لا قدر الله فهاذ الإطار هذا؟

وكذلك واش هناك ترشيد للصادرات الفلاحية؟

نعم، هناك صادرات اللي هي مهمة جدا بالنسبة للمغرب، وللفلاحة استراتيجية ويجب الحفاظ عليها، ولكن كايينة بعض الأمور اللي هي كنعصروها، اللي هي عندها قيمة مرتفعة بحال (l'avocat)، بحال الفواكه الحمراء، والبعض منها عندو قيمة، يعني ربما منخفضة يمكن لنا أننا نرشدو الصادرات فهاذ الإطار هذا.

وكذلك، هل يتم القيام بشراكات بين القطاع الخاص والقطاع العام فهاذ الإطار هذا؟ في إطار تحلية مياه البحر يمكن لها أنها تحل لنا هاذ الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص، هذه الإشكالية.

احنايا كنعلمو، السيد الوزير، أنه هناك رغبة عند الحكومة بأنه 5 دالمليارات ديال المتر مكعب اللي تتمشي من الأحواض المائية، تتمشي للبحر، أنه رغبة عند الحكومة باش تستافد منها باش يتم الربط في الأحواض، بغينا أنكم تمشيو فهاذ الإطار هذا، لأنه هاذي كذلك من الإجراءات الأساسية اللي أتت بها هذه الحكومة، ونتمن العمل الذي تقومون به.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن التعقيب الأخير للفريق الحركي.

تفضلوا مولاي عبد الرحمان.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان الدرسي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

إخواني المستشارين، أخواتي المستشارات،

في الحقيقة، السيد الوزير، هاذ القضية ديال القطاع ديال الماء هي مسألة اللي هي مهمة والخطورة ديالها ربما كلنا كمغاربة حسينا بها، إلا أنه التواصل ضروري، السيد الوزير، لأن بعض المناطق، وبالأخص الأطفال ديانا، إيلا كايينة إمكانية ديال التواصل غادي يكون أهم شيء، لأن هوما اللي غادي يمكن يعطيونا الدروس، والإشكالات اللي غادي

نعيشو.

لولا التبصر والحكمة ديال جلاله الملك الحسن الثاني رحمه الله، الاستباقية حاليا ديال سيدنا الله ينصرو، لكننا وقعنا فعدة إشكاليات، والناس اللي يمكن لهم يهضرو على هاذ الإشكاليات والخطورة ديالها هو ما الناس اللي عايشين فالداخل وبالخصوص فالجنوب الشرقي، وأنتوما تتعرفو الإشكاليات، السيد الوزير، اللي ربما أنتوما لقيتو وغادي تلقاو بعض الحلول لبعض المناطق من الناحية ديال البحر، التحلية ديال البحر وحتى واخا (le coût) ديالها غادي يكون طالع، وكنتمى أنكم تديرو الطاقة النووية باش تحلو الإشكاليات.

ولكن، كتبقى إشكاليات بالنسبة للمناطق اللي هي بعيدة على الساحل، وهذا عندو صعوبات وغادي يكون عندو واحد الإكراهات على الدولة ديالنا.

وبالتالي، حتى هاذ السدود اللي عندنا، السيد الوزير، وربما راكم عارفين، بعض السدود اللي الوحل ديال راه واصل لـ 2.24 مليار متر مكعب، حتى هاذ السدود اللي كاينين هادو إشكالات حاليا، كيفاش حتى هو ما غادي نحلوه هاذ الإشكال اللي (dèjà) راه كاين دابا.

الإشكال ديال التعثر اللي وقع، السيد الوزير، كاين صراحة، وهاذ التراكمات اللي وقعت واللي خلاتنا اليوم كنهضرو بواحد الإحساس ديال الخطورة، كنا غادي نهضرو شوية اليوم بأريحية أكثر، ولكن المشكل وقع ما وقع، علاش؟ لأن ملي تتجي شوية ديال الشتا كنعادو ننساو وما كتوليش عندنا من الأولويات ديالنا، في حين أنه من أولوية الأولويات ديالنا هي القضية ديال هاذ القطاع ديال الماء، السيد الوزير، هي بين أيادي أمينة، وتنشرك لأن اعطيتنا واحد التصور مهم، اعطيته لنا فاللجنة، ولا كان عندنا واحد الاطمئنان كثير.

كاين واحد الاشتغال في صمت، ولكن ما بغينا هاش يبقى في صمت، السيد الوزير، هاذ الاشتغال هذا بغينا يخرج للناس، وأننا نحسسوهم بالخطورة ديال هاذ الشئ أولا.

ثانيا، إلى كاينة الإمكانية، السيد الوزير، أنه الالتقائية تكون ما بين جميع القطاعات، لأن هاذ المسألة ما كنهض غير القطاع ديالكم كوزارة، وإنما وزارات آخرين اللي يمكن يديرو تتبع معكم، وغنعطي كمثال بعض الوزارات اللي يمكن لها تردع الناس اللي كتخالف وكتمشي تدير أيبار فواحد المناطق اللي ما خصهاش تدير فيهم الأيبار.

السيد الوزير،

الإشكال ديالنا فالمنطق ديالنا، كيفما قلت قبيلة، عندنا مشكل ديال السدود، وكاين شوية ديال (retard) كنتمى أنكم تحاولو هاذ الناس هاذو اللي شادين هاذ (les projets) هاذو تحاولو ما أمكن أنكم تعاونهم باش يخرجو، بالخصوص أنهم كيغرفو إشكالات ديال التمويل من عند الوزارة.

كاين مسألة أخرى، السيد الوزير، وأنا جاي لعندكم، الناس ديال "بومية"، ما يمكنش ما نقولهاش ليك السيد الوزير، قلتها لك النوبة الفايته، ونعاود نقولها لك اليوم، الناس ديال "بومية" كيتسناو هذالك البراج، لأن واحد الضيعات ديالهم كثيرة اللي غادية تمشي. وكنتمى أن السيد الوزير تكون من الأولويات ديالكم. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

إذن بتعقيب الفريق الحركي، أعطي الكلمة للسيد الوزير للتفاعل مع مختلف التعقيبات. تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التحيز والماء:

بسم الله الرحمن الرحيم.

بغيت نشكر السادة المستشارون على التدخلات الهامة والنقط اللي طرحتيو اللي هي كلها عندها واحد الأهمية قصوى، والاقتراحات كذلك اللي جيتو بها، اللي هي ما يمكن إلا تمشي فالاتجاه الصحيح، اللي غتساعدنا إن شاء الله باش يمكننا نزيدو نفعلو التوجهات الملكية السامية في هاذ الإطار.

أنا، إيلا اسمحتيو، باغي ندقق بعض الأمور:

النقطة الأولى، احنا الهدف ديالنا وهو أننا نجعلو أن المغاربة يشربو، والمغاربة ياكلو، احنا بالنسبة لنا الأمن المائي والأمن الغذائي أساسيان بالنسبة لبلادنا، لأن احنا بلادنا، بلاد اللي هي عندنا 40% ديال الساكنة ديالها عايشة فالعالم القروي، و80% ديال المدخول ديالها كيبي من الفلاحة، بالتالي احنا بالنسبة لينا ضروري نعملو جاهدين باش هاذوك الفلاحة الصغار يلقاو كذلك المستقبل ديالهم، ويكون عندهم الإمكانية ديال العمل ديالهم ويحسنو كذلك ظروف العيش ديالهم.

جلالة الملك، بفضل المشروع الكبير اللي قام به ديال تعميم الحماية الاجتماعية والدعم الاجتماعي المباشر اللي تعطى واللي انطلقت يوم 28 دجنبر، الناس بداو يتحصلو، مليون أسرة استفادت من 500 درهم على الأقل كدخل، وغيتسافد منو العديد من الأسر فالعالم القروي، وإن شاء الله، كاين 900 ألف أسرة اللي غتستافد فشهريناير إضافية، وعاد إن شاء الله اللي غادي يزيديو يتسجلو.

إذن، صحيح أن العديد من الأسر فالعالم القروي غيستافدو من الدعم، ولكن اللي أساسي هو العمل، هو النشاط الفلاحي، فهذا مهم بالنسبة لبلادنا، باش نضمنو الأمن الغذائي، وباش نجعلو كذلك أن القدرة الشرائية ديال المواطنين والمواطنات ما تتضرش.

مغربي اللي ما مساهمش فيه، وهذا تيخصنا نغيرو العقلية ديالنا، راه احنا ما عايشينش فسويسرا، عايشين في المغرب، المغرب عندنا ومعروف بالإشكالية ديال الجفاف، واليوم الجفاف أصبحت ظاهرة هيكلية، ضروري ناخذوها بعين الاعتبار فالكيفية ديال التعامل ديالنا مع الماء، وبحال اللي قلتيو الله سبحانه وتعالى فهو ينادي بالعمل على أن يكون التدبير محكم ومعقلن للماء، وعلينا أن نقوم بذلك انطلاقا من قيمنا، وهذا يتطلب منا.. والحمد لله عندنا تاريخ فهاذ الإطار، تنشوفو غير "الخطارة" كيفاش كان هاذ المنظور ديال أنه كيفاش كانو تبيوزعو الماء حسب الإمكانيات، حسب القدرات، وكلشي تيساهم وكلشي تيشترك فهاذ الإطار.

إذن، عندنا ثقافيا القدرة باش يمكن لنا نقومو بذلك، وعندنا الإرادة السياسية باش نقومو بذلك، ولذلك درنا بلي انطلقنا فهاذ العمل ديال عقود الفرشة المائية، باش بحال دابا المنطقة ديال بوذنيب مسكي، كنت مع السيد وزير الفلاحة مشينا لتما ووقعنا على هاذ الاتفاقية، أشنو كان فيها؟

كان عندنا اليوم، كون كنا خلينا الأمور، التراخيص اللي كانت تعطات، كانت 30 ألف هكتار غتدار بالنسبة للتمور، أي اعتبرو بأن الفرشة المائية ما كانتش غتبقى، وبالتالي راه رديناها لـ 15 ألف هكتار، 50%، وقفنا 15 ألف هكتار اللي كانت غتدار، واللي ما عندناش الإمكانية باش أننا نضمنولها الماء بكيفية مستمرة، ودرنا كذلك أن كل الناس اللي هوما تيغرسو ضروري أنهم يديرو كذلك العدادات بالنسبة للأنتخاب، باش نعرفو الكمية دالماء اللي تيسعملو وتكون العقلنة ديال استعمال هاذ الكمية دالماء، ويكون الضبط حسب السنوات والإمكانيات المتاحة في هاذ الإطار، وهاذ الشيء راه غنديروه فكل الأحواض المائية اللي هي فيها خصاص، في هاذ الإطار اشتغلنا كذلك فزاكورة وفي المناطق الأخرى اللي هي مهددة بهاذ الإشكال.

نقطة ثالثة، وهو أنه اليوم هاذ القضية كذلك ديال البحث العلمي، احنا خدامين وغنديرو واحد المعهد خاص ديال الماء، وكل الباحثين فهاذ المجال فكل الجامعات غتشتغل مع بعض، باش نشوفو أشنو هو الإمكانيات المتاحة فهاذ الإطار، وكيفاش نطورو القدرات ديالنا التقنية لأن بغينا تكون عندنا سيادة تكنولوجية في مجال الماء، والمغرب فهو رائد في هاذ الإطار يعطى كنموذج على الصعيد الدولي، وعندنا جائزة الحسن الثاني الكبرى هي جائزة نوبل في مجال الماء، هي جائزة الحسن الثاني اللي غتعطى إن شاء الله "قبالي" فشهري ماي المقبل.

إذن عندنا كل القدرات الكافية باش إن شاء الله نزيدو نحسنو هاذ التدبير ديال الماء ونجعلو أن بلادنا تكون فالمستوى ديال هاذ الرهان. وشكرا.

لأن ما ننساوش بأنه ملي تناخذو القفة ديال أسرة مغربية، 40% للأسرة فالمواد الغذائية، وبالتالي ملي ما طيشة كتغلى إلى 14 درهم للكيلو، فهذا تضر القدرة الشرائية ديال المواطنين والمواطنات.

وهذا ناتج عن كون أنه صحيح أن بحكم التراجع ديال الإمكانيات المائية، فهذا كان عندو وقع كذلك على المساحات المزروعة اللي عرفت بالنسبة للخضروات، عرفت تراجع ديال 40% إلى 50%. وهذا بالطبع عندو واحد الوقع على الإنتاج الفلاحي، وبالتالي المشكل ديال العرض والطلب.

النقطة الثانية اللي بغيت كذلك نأكد لكم، وهو بحكم أننا كنعتبرو بأن الأمن المائي والأمن الغذائي أساسيان، فاحنا كنشتغلوكذلك كفريق واحد، عندنا اللجنة ديال الماء اللي تيتأهها السيد رئيس الحكومة، عندنا كذلك اللجنة التقنية اللي تتأهها شخصيا وفيها وزارة الفلاحة، فيها وزارة الطاقة، فيها وزارة الداخلية، فيها وزارة الاقتصاد والمالية، وفيها بالطبع المكتب الوطني للماء الصالح للشرب والكهرباء، واللي مهم وهو أن هنا كاين واحد التفاعل وعمل مشترك، واللي يمكن لي نقول لكم بأن فإطار هاذ الحكومة درنا لجن مشتركة ما بين وزارة الماء ووزارة الفلاحة باش نشتاغلو مع بعض، وأكثر من ذلك أن درنا مخططات جهوية اللي دازت في إطار، وكاين معنا الإخوان اللي حضرو معنا فوكالة الأحواض المائية، درنا مخططات من هنا لـ 2050 باش نديرو هاذ الربط ما بين العرض والطلب، لأن عندكم الحق، ركزنا كثير على العرض ونسينا الطلب.

اليوم، من الضروري أن يكون هنالك واحد التخطيط وواحد التصور مستقبلي باش نشوفو ما يمكن القيام به في مجال تعبئة الإمكانيات المائية، ولكن في نفس الوقت ما ينبغي القيام به باش أننا ندبرو الطلب، ويكون في مستوى الإمكانيات المائية اللي هي كاينة.

لأن الإشكال اللي تطرح وهو أنه في بعض الأحيان كانت تجاوزات، أي أنه المساحات المسقية فايت أكثر بكثير من القدرات المائية المستقبلية، هذا اللي وضعنا فالوضعية اللي احنا فيها اليوم.

إذن من الضروري أن يكون هذا العمل، وهاذ الشيء درناه فـ 6 ديال الأحواض المائية، وإن شاء الله خلال ستة شهور الأولى ديال هاذ السنة غنكمولو كل الأحواض المائية، باش يكون عندنا المخطط الوطني للماء.

احنا اعتبرنا بأن من الضروري نبدأ من الترابي، أي ما نديروش مخطط على الصعيد المركزي، وعاد نشوفوه ترابيا، لا، احنا غيرنا المنظور، قلنا ترابي نعرفو آش واقع، وانطلاقا من ذلك عاد يمكن لنا نحددو ما هي السياسة اللي غيمكن تتماشى مع هاذ المنظور على أرض الواقع انطلاقا من الخصوصيات والوضعية اللي كاينة على الصعيد الترابي.

النقطة الثالثة كذلك، وهو أننا اليوم، باش نكونوا واضحين عندنا مشكل ديال تبذير الماء، هذا واقع، كلنا مفاهمين فيه، ما كاينش مواطن

وبالتالي، فمن بين الأمور التي تم القيام بها، وهو أنه بالنسبة للجانب ديال التعميق ديال الآبار، فكانت شوية ديال المرونة في هاذ الإطار حسب الأحواض المائية، لأن كل حوض حسب الوضعية اللي فيه باش يمكننا نضمنو إمكانية الاستمرارية بالنسبة للفلاحة الصغار.

من جهة أخرى كذلك، تنقومو فوق ما تبيان بأن كايين إمكانية ديال أنه نعطيو إمدادات إضافية، فنقوم بذلك بحال اللي وقع مؤخرا فالشرق، اللي كان اعطينا فشهر غشت، واحد 13 مليون متر مكعب، فالوقت اللي الإمكانات المائية اللي كانت متوفرة فيها كانت كتجعل أن المفروض باش نضمنو الماء الصالح للشرب، بالنسبة للسكان أننا ما نقوموش بذلك، ولكن رغم ذلك اخذينا على عاتقنا باش يمكننا ننقذو هاذوك الفلاحة الصغار ديال المنطقة، أننا طلقنا هاذيك 13 مليون متر مكعب، والله سبحانه وتعالى وقف معنا، ما بعد ذلك جات الفيضانات وجعلات أن دخلات واحد 20 مليون متر مكعب، وبالتالي فعوضاتنا على هذالك الدعم اللي اعطينا.

وثالثا، بالطبع من بين الأمور اللي تايخصنا التركيز عليها ووزارة الفلاحة تتشتغل في ذلك، وهو أن يكون هنالك عقلنة في استعمال الماء من طرف الفلاحة الصغار ودعمهم من أجل الاستفادة من القضية ديال اللي انتوما عارفين ديال التنقيط.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن تعقيب الفريق المحترم، تفضلوا السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

السيد الوزير،

هي بالفعل أرقام صادمة الخاصة بالموارد المائية وكذلك التناقص ديالها المستمر.

صحيح، أن هناك تغيرات مناخية عنيفة، سنوات جفاف متتالية، لكن هناك أيضا استغلال عشوائي لجزء كبير من مصادر المياه، ما يحيلنا على مساءلة وتقييم السياسات العمومية بشكل عام والموضوعة لهذا الغرض بشكل خاص، لأن كما تفضلتم، قضية الماء هي قضية عرضانية.

كل المؤشرات تؤكد على أن المغرب يعيش بنية أو جفاف بنيوي واضح، مما يجعلنا كذلك نتساءل عن حصيلة المخططات، وما نصيب الفلاح الصغير منها باعتباره المتضرر الأول، فكلما عشنا سنة جفاف تسقط كل الفرضيات المتعلقة بمعدل النمو وخلق فرص الشغل، فقد تبين بالملموس من يحقق النمو هو هاذيك الفلاحة البورية اللي ما كانش فيها لا أحواض مائية ولا سقي، فيها الآبار وفيها الماء ديال الشتا،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر إلى السؤال الحادي عشر موضوعه "سياسة تدبير مواردنا المائية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لبسط السؤال.

تفضلي أستاذة.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

بداية، نثمن السيد الوزير كل التدابير الاستعجالية التي اتخذتها الحكومة للحد من أزمة الماء، هته الأزمة التي تؤثر كذلك بشكل خاص على صغار الفلاحين ولو في معرض جوابكم تفضلتم بالكثير، ولكن نريد أن نضع المجهر أكثر، فهل من حلول فعالة خاصة بهته الفئة أي الفلاحين الصغار؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

جواب السيد الوزير.

السيد وزير التحيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

فبالنسبة لقضية الفلاحة، فكما سبق لي أن ذكرت فكما تعلمون اليوم الإشكالية المطروحة وهي مرتبطة أساسا بحقينة السدود.

فالיום النسبة ديال ملء السدود فعرفت واحد التراجع كبير، وهذا بالطبع تيجعل أن الإمكانات المائية التي يمكن توفيرها بالنسبة للسقي، فهي تتراجع بحكم الإمكانات المائية اللي هي مطروحة، تايخصنا نعرفو بأن تنعملوكل ما أمكن باش يمكن لنا نتجاوزو هاذ الإشكالية من خلال العديد من التصورات.

التصور الأول، وهو أن نعمل على إعطاء الأولوية للماء الصالح للشرب، ولكن أننا نعطيو واحد النسبة كبيرة ديال هاذ الإمدادات المائية اللي كايينة باش تمشي للقضية ديال السقي وكذلك أنتوما عارفين بأنه التعويض ديالها تيدار من خلال الفرشة المائية.

إذن نواصل مع الأسئلة الموجهة للسيد وزير التجهيز والماء حول "تحلية مياه البحر" والتي تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال فريق الأصالة والمعاصرة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق المحترم لبيسط السؤال. تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

نسألكم، السيد الوزير، حول أهم التدابير المتخذة لاعتماد مصادر جديدة للمياه؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الثاني في نفس الموضوع لفريق التجمع الوطني للأحرار. الكلمة لأحد السادة باسطي السؤال، فريق التجمع الوطني للأحرار. تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عادل بادل:

السيد الوزير المحترم،

ما هي أهم الإجراءات الاستعجالية التي تم اتخاذها من طرف وزارتك، من أجل تسريع وثيرة إنجاز محطات تحلية مياه البحر للشرب وتعميمها لتغطية العجز الحاصل في هذه المادة الحيوية؟

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث في نفس الموضوع لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلني السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

عن سير بناء وتشبيد محطات تحلية المياه كأحد الحلول الأساس لمواجهة إشكالية الإجهاد المائي وتوالي سنوات الجفاف، نسألكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

نمر إلى السؤال الرابع في نفس الموضوع للفريق الاستقلالي للوحدة

وهي التي كتأمن جميع أنواع الحبوب وكذا الزراعة المعاشية التي تؤمن الحاجيات الغذائية المحلية، وبالتالي كل سياسة مائية يجب أن تضع في قلب اهتمامها صغار الفلاحين.

ملي ما تتصيفش الرحامنة وعبدة وحممر، تبيكون عندنا الأزمة وما تبيكونش عندنا الحبوب.

صحيح أن بلادنا وضعت سياسة استباقية حفاظا على مواردها المائية وحسن ترشيدها، كما تفضلتم، لكن:

- من يستفيد من كل هذه السياسات؟

- أي موقع للفلاح الصغير، هل هو في صلحها؟

- ما نصيبه من تدبير مياه السقي وسقي 2 مليون هكتار؟

- هل شكل الانتقال إلى الجيل الأخضر محطة تقييم حقيقية واستخلاص الدروس لتجاوز أعطاب المخطط الأخضر؟

وقد سبق لنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن نهنا لذلك في أكثر من مناسبة.

إذن الاختفاء التدريجي للفلاحين الصغار، لأحسن جواب يظهر للعيان، وسيخلق فجوة في الأمن الغذائي وسيعزز بروز نوع جديد من الاحتكار لهذا القطاع.

لذا، السيد الوزير، لأن الحق في الماء حق للجميع، ومن أجل ضمان توزيع عادل وعقلاني بعيد عن سوء التدبير والاحتكار، يجب جعل قضية الماء قضية وطنية ووضع سياسة مائية وطنية لصالح المواطن البسيط والفلاح الصغير، من أجل اقتصاد وطني.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

تفضلوا السيد الوزير في إطار التفاعل والتعقيب.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة.

اللي يمكن لي نأكد لكم وهو أننا الهدف ديالنا وهو أن يكون الماء للجميع وللصلاح الصغار، وهذا ما نقوم به.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

والتعادلية.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد محمد صبحي:

شكرا السيد الرئيس.

أمام الإجهاد المائي ببلادنا جراء الاستغلال المفرط للموارد المائية والجفاف الحاد، توجهت بلادنا لتسريع الاستخدام المكثف للموارد المائية غير التقليدية، على رأسها تحلية مياه البحر، لذلك نسئلكم السيد الوزير، ما هي معالم استراتيجية تحلية مياه البحر ببلادنا؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على الأسئلة المتعلقة بتحلية مياه البحر.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشارون المحترمون.

أريد فقط أن أقول بأنه طبقا للتوجهات الملكية، تم اعتبار بأن تحلية المياه أصبحت من الأولويات.

وفهذه الإطار، ضروري نوضعكم بالصورة ديال التصور اللي احنا خدامين عليه، هو أنه اليوم بالنسبة لبلادنا عندنا واحد المخطط ديال العديد من المحطات ديال تحلية المياه، الهدف وهو أننا نوصلو في أفق 2030 إلى مليار و400 مليون متر مكعب ديال تحلية المياه، ملي تنقولو مليار و400 مليون متر مكعب، تنقولو 560 مليون متر مكعب اللي غتقوم بها المكتب الشريف للفوسفات، تنقولو 500 مليون متر مكعب اللي غتمشي للفلاحة وتنقولو بأن الباقي كله غيمشي للماء الصالح للشرب.

بالتالي يمكن لي نقول لكم بأن علاين 50% ديال الماء الصالح للشرب في المستقبل فهو غيجي من تحلية المياه في أفق 2030، أي أنه عمليا المدن الساحلية غيكون فيها محطة ديال تحلية المياه، وهذا غيجعل أن ما غتبقاش تستافد من المياه ديال السدود، لأنه ملي تنديرو محطة ديال تحلية المياه فتتكون محطة تيصننا نستغلوها 100%، ما يمكنناش نوقفوها ملي كتكون الشتا وعاوناتي نخدموها ملي ما تتكونش الشتا، لأنها غتفسد.

إذن ضروري الواحد يخدمها ويشتغل بها، وأنه غتدار في إطار شراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص في الغالبية ديالهم، وأنه أكثر من ذلك - هذا هو اللي مهم فهذه الشيء - وبالتالي هذاك الماء اللي ما

غناخذوهش من السدود كله غيبقى للمدن الداخلية والعالم القروي وللسقي بالنسبة للفلاحة، وهنا فاين غندوزو للمنطق ديال التضامن ما بين الجبال والسهول والمناطق الساحلية إلى التضامن من السواحل إلى الجبال.

أما من خلال القنوات اللي غتدوز بحال اللي قالو الإخوان أنه غتدوز إن شاء الله من أسفي باش تمشي لخريبكة، باش تمشي كذلك لليوسفية وباش توصل للرحامنة وتوصل الماء لمراكش، أولا من خلال أننا غنقلصو من الضغط على السدود باش يبقى الماء كله لهاذ المناطق الفلاحية وكذلك بالنسبة لسكانة العالم القروي والمدن الداخلية، إذن هذا هو المنظور الجديد اللي انخرطنا فيه.

نقطة ثانية كذلك اللي تيصننا نعرفوها كاملين، وهو أنه في إطار هاذ المنظور، وهو أنه بالنسبة لهاذ الحكومة قررنا أن كل محطة ديال تحلية مياه تكون محطة تستعمل الطاقات المتجددة، علاش؟

لأن الكلفة ديال الإنتاج ديال الماء الصالح للشرب فهي كلفة منخفضة، وهذا اللي جعل أنه والحمد لله اليوم يمكن لنا نقولو بأن فبلادنا على الصعيد الدولي أقل تكلفة ديال تحلية المياه هي اللي عندنا فبلادنا، احنا داخلين فإطار الدول اللي عندها أقل تكلفة ديال المياه، كايين اللي شوية قل منا، ولكن عمليا يمكن نعتبرو بأن احنا فواحد المستوى اللي هو مقبول مقارنة مع الدول الأخرى، وهذا كذلك شيء إيجابي اللي تحقق واللي غيزيد يتحسن فالمستقبل.

أكثر من ذلك، وهو هاذ البرنامج اللي تكلمنا عليه، وهو اليوم فإطار اتفاقية الشراكة المتجددة والمبتكرة الذي تم التوقيع عليها من طرف جلالة الملك محمد السادس أيده الله والسيد رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، فكاين كذلك الاستثمار في تحلية المياه، وبالتالي هاذ الشيء غيساعدنا باش نسرعو في إنجاز هاذ البرنامج، اللي هو مهم جدا واللي غيمكننا أننا هاذ الإشكاليات اللي حتى احنا فيها اليوم، أننا إن شاء الله من هنا 2027 غتكون هاذ الشيء ورائنا، لأن عارفين بأن بالنسبة للماء الصالح للشرب بالنسبة لهاذ المناطق كلها فغنضمنا 100% ديال الماء الصالح للشرب، ما غيبقاش المشكل مطروح بالنسبة للمناطق الساحلية، وبالتالي غنحسنو الوضعية ديال الماء الصالح للشرب بالنسبة لهاذ المناطق.

وغتكون كذلك، لأن تكلمت على 500 مليون متر مكعب اللي غتمشي للفلاحة، فهنا غتكون كذلك 100 ألف هكتار كلها مخصصة للفلاحة، علاش؟ باش تنتج المواد الغذائية الأساسية اللي غيكون عندها واحد الوقع إيجابي بالنسبة للمواطن المغربي، واللي غتدخل كذلك تكون عندها واحد المنفعة من خلال جلب كذلك، جلب العملة الصعبة باش تمكننا أننا نستوردو المواد الأخرى اللي هي زراعية اللي ما عندناش الإمكانية ديال إنتاجها فبلادنا بالقدر الكافي، إذن هذا كذلك معطى ضروري ناخذوه بعين الاعتبار.

وتحسين ظروف عيش واستقرار الساكنة.

إلا أن تأخر الحكومات المتعاقبة في تحسين وتنوع العرض المائي، خصوصا مع النمو الديموغرافي الذي عرفت بلادنا، وكذلك توالي سنوات الجفاف، نتج واحد الوضع الذي أصبح كيمهدد المكاسب المحققة فالميدان الفلاحي وتمهدد ديمومة الأشجار وتمهدد استدامة المشاريع المنجزة، بل يهدد أمننا المائي وأمننا الغذائي، علما أن الفلاح والمستهلك تيشكلو الفئة الأكثر تضررا من هاذ الوضعية، والتي كتحمّل عبء وثقل وفتورة هاذ التأخر الحكومي.

السيد الوزير،

بلادنا، رغم هاذ الظروف المناخية الصعبة، فهي تتوفر على فرص تنمية جد مهمة من خلال تنوع العرض المائي، عبر - كيف قلتو - من إعادة استعمال المياه المعالجة وتشبيك الأحواض المائية، وكذلك وأساسا الإسراع بوثيرة تحلية مياه البحر، خصوصا ملي البلاد كتوفر على واجهتين بحريتين، وبالتالي بالإمكان نقل المياه الساحلية نحو العمق المغربي باش تستافد جميع المناطق.

وعلما كذلك، السيد الوزير، أن الفلاحة المغربية التي لا تستفيد من مياه السقي راه (la résilience) وصلات (la limite)، راه ما بقاش باقي فين تعتمد على المصادر التقليدية، وما يمكنناش باقي الفلاحة تنتظر شي أزمة أكبر باش تستافد من مياه السقي، من جهة أولا، باش هاذ الأسرة الفلاحية التي ما تضررش أكثر، والتي هي أصلا ملزمة ومقيدة بالتزامات مالية واجتماعية، ومن جهة كذلك، أن باش بلادنا ما تكونش مضطرة لاستيراد المنتوجات الفلاحية، خصوصا فهاذ الظروف الجيو-استراتيجية التي تيعرف العالم بالأثمنة المفروضة وبالعملة الصعبة.

المغاربة، السيد الوزير، بغاو الماء دالشرب، والأسبقية للشرب، ولكن كذلك راه بغاو الخضرة، وبغاو الفواكه ديال بلادهم، وبغاوها بأثمنة مناسبة، وهاذ الشي لن يتأتى إيلا ما اعطيناش للفلاحة الماء، وحدينا من تعدد الوسطاء والمضاربين.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد عادل بادل:

السيد الوزير المحترم،

لقد أضحت إشكالية ندرة المياه ببلادنا إحدى القضايا المستعصية في السنوات الأخيرة، أمام التراجع الكبير في نسبة التساقطات المسجلة في مجموع التراب الوطني، والذي أثر بشكل كبير على حقينة المنشآت المائية الكبرى بالمملكة، حيث انتقل معدل الفرد الواحد من مستويات

وعندنا في إطار هاذ المخطط، من بين الأمور التي كايين المحطة دالدار البيضاء، التي كما تعلمون هاذيك غتنطلق ابتداء إن شاء الله من شهر يناير، المكتب الوطني للماء الصالح للشرب راه هو دوز المجلس الإداري ديالو الأخير، هاذ اتفاقية شراكة، باش لأن غتدار مع القطاع الخاص باش أنه ينطلق فالأشغال ديالو ابتداء من يناير المقبل.

عندنا كذلك، واحد المحطة مهمة فالناطور، أنتوما عارفين أنه المنطقة الشرقية في تعاني من الإشكالية ديال الماء، فبالثالي غتدار واحد المحطة ديال 250 مليون متر مكعب، 250 مليون متر مكعب غتدوز فيها 140 في المرحلة الأولى، ثم 110 فالمرحلة الثانية، والتي غتمشي أساسا للماء الصالح للشرب وكذلك للفلاحة.

وعندنا كذلك محطات أخرى فالصويرة، فطانطان، فكلميم، فالعديد من المدن الساحلية، باش أننا نضمونو كذلك الماء الصالح للشرب بالنسبة للساكنة وكذلك بحال التي قلت الوليدية، فكذلك الوليدية غتكون محطة خاصة بالنسبة للفلاحة.

إذن التي بغيت نقولكم، وهو أنه بالنسبة للجانب ديال المحطة ديال تحلية المياه، فهناك برنامج التي هو طموح، برنامج التي عندو واحد الفعالية كبيرة، برنامج التي غيعود بالنفع على العديد من المواطنين والمواطنات، لأننا غنضمونو 100% ديال الماء الصالح للشرب بالنسبة للساكنة الساحلية، وغنضمونو كذلك إمكانيات إضافية ديال الماء الصالح للشرب وديال الماء للسقي بالنسبة للمدن الداخلية وبالنسبة للعالم القروي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

أعطي الكلمة، بداية، لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

سياسة السدود المعتمدة ببلادنا منذ الستينات من القرن الماضي، رغم سنوات الجفاف مكنت من توفير مياه الشرب ومياه السقي.

كذلك، السياسات الفلاحية المعتمدة ببلادنا منذ 2008، والتي تندرج في إطار التأقلم مع تغير المناخ لاعتمادها على الطاقة النظيفة والاقتصاد في مياه السقي مع مضاعفة الإنتاج، مكنت من الانتقال والارتقاء بالقطاع الفلاحي لمستوى منظومة غذائية متكاملة ومستدامة، بالإضافة أنه القطاع الفلاحي اليوم أصبح خزاناً أكثر دينامية للتشغيل

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

لقد حققت السياسة المائية الوطنية العديد من المكتسبات بفضل الرؤية الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، والتي وضع معالمها في عدة مناسبات، كان آخرها خطاب بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية والدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية، من الولاية التشريعية الحادية عشرة والتي تركز على الأبعاد التالية:

- البعد المتعلق بالسدود؛

- البعد المتعلق بالربط ما بين الأحواض المائية؛

- البعد المتعلق بالعالم القروي؛

- البعد المتعلق بحماية الفرشة المائية.

إلا أنه رغم المجهودات المبذولة، لازالت بلادنا تواجه العديد من التحديات والإكراهات المرتبطة أساسا بالتغيرات المناخية، مما يترتب عنها من شح الموارد المائية خاصة في ظل تزايد ارتفاع معدلات الحرارة، ولا شك أنه في ظل ما أصبحت تشهده بلادنا من موجة جفاف، سيما والوضع مرشح للأسوأ في أفق السنوات القادمة وفي ظل توقعات تشير إلى انخفاض نسبة الأمطار والارتفاع السنوي للحرارة، فإن الرهان يجب أن يكون على تحلية مياه البحر وهو رهان استراتيجي مدفوع بالتأثير الكبير للتغيرات المناخية على الموارد المائية للمملكة.

إن بلادنا بالإضافة إلى أنها تواجه إشكالات حقيقية في شح الموارد المائية، فإنها تعاني أيضا من طرق تديورها، وهي إشكالات أكدتها عدة تقارير صادرة عن مختلف الجهات الرسمية والدولية، والتي أكدت أن المغرب وصل حالة الإجهاد المائي البنيوي.

وفي ظل هذا الوضع المقلق، ندعو السيد الوزير إلى:

- العمل على تسريع مشاريع تحلية مياه البحر التي عرفت تأخرا في الإنجاز، ما قد يهدد بعض المدن التي يتوقع أن تشهد عجزا في تأمين حاجات سكانها من ماء الشرب؛

- ربط الاستثمار في تحلية مياه البحر باستثمارات موازية في المجال الطاقى، خاصة الطاقة الخضراء، لإنجاح هذه التقنية؛

- جعل الشراكة مع القطاع الخاص وسيلة للاستفادة من القدرات الابتكارية للخواص وتطوير مجالي الدراسات والإنجازات في مشاريع تحلية المياه؛

- الوقوف على التنزيل المحكم لبرامج تحلية مياه البحر مع التوزيع

2500 متر مكعب سنة 1960 إلى 600 متر مكعب حاليا، وتشير التوقعات إلى أن هذا المعدل مرشح للزول إلى 500 متر مكعب في أفق 2030، وهو ما يدفعنا لطلب تسريع إنجاز محطة الدار البيضاء، نظرا للحالة الاستعجالية التي تعرفها الجهة، والتي لا تستحمل الانتظار.

وكان المغرب بفعل الرؤية الحكيمة والمتبصرة لجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره، قد أعطى انطلاقة لاستراتيجية طموحة 2009-2020 بشكل استباقي، لكن للأسف لم تستطع الحكومات المتعاقبة من إجراء فعلية لهذا الورش الطموح، مما جعل بلادنا تدخل في حسابات آخر لحظة، والتدابير الاستعجالية باعتمادات مالية ضخمة.

ونحمد الله أن وزارة الفلاحة أنجزت محطة شتوكة، وتسارع الزمن لإنجاز محطتي الوليدية والدار البيضاء.

وقد شكل مشروع تحلية مياه البحر أحد المشاريع الكبرى الكفيلة لمعالجة هذا الإشكال، المرتبط بهذا الشريان الأساسي للحياة، سواء تعلق الأمر بالماء الصالح للشرب أو لأجل استعمالات فلاحية وصناعية، والذي توج بإنجاز بعض المحطات وأخرى في طور الإنجاز، على رأسها تلك المرتقب إنجازها بالعاصمة الاقتصادية للمملكة بقدرة ستبلغ 300 مليون متر مكعب.

واليوم، في خضم التطور الكبير الذي تعرفه بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة، وفي ظل حكومة قوية ومنسجمة، استطاعت إجراء مشاريع استثمارية كبرى فلاحية في مختلف المجالات، فقد أصبحت معها الحاجة مضاعفة للموارد المائية من أجل تحقيق الأمن المائي والغذائي، وهو ما تأتي بعد تعليماته السامية، التي سعت إلى تسريع وثيرة هذا البرنامج وتعيين محتوياته في جلسة عمل خصصت لتتبع أشغاله ترأسها جلالتة بتاريخ 9 ماي 2023.

والحمد لله الذي أنعم على هذه البلاد بواجهتين بحريتين بـ 3500 كيلومتر، مما مكن من برمجة إنجاز محطات ضخمة لتحلية مياه البحر، صنفت ضمن العشر الأوائل بإفريقيا، بحسب تقرير عالمي حديث، نشرته شبكة (BNC) العالمية المختصة في دراسة الأسواق الصناعية لفائدة منتدى المياه في إفريقيا.

ونأمل صادقين في مضاعفة جهودكم، السيد الوزير المحترم، لبلوغ سقف مليار و300 متر مكعب من الماء الشروب والمياه الموجهة للسقي في أفق 2030، من خلال محطات معالجة مياه البحر التي تم إنشاؤها والمحطات المبرمجة والتي هي في طور الإنجاز.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن نمر إلى التعقيب الموالي لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

العادل لهذه المشاريع بين الجهات وداخلها:

- المزيد من الجهود من أجل تلبية حاجيات الاقتصاد الوطني ومطالب الساكنة من الماء، خاصة في المناطق الأكثر فقرا في بلادنا.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تحلية مياه البحر للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد محمد صبحي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

كما جاء على لسان زميلي الأخ المستشار السني حداد، الذي أفاد في سؤال الفريق أن المغرب كباقي بلدان المعمور يجتاز ظروف صعبة في مجال ندرة المياه، وذلك راجع إلى التقلبات المناخية الذي أخذ العالم يشهدها، الأمر الذي حتم على بلادنا اتخاذ جملة من التدابير بتخطي هذه الأزمة، ومن ضمنها استراتيجية تحلية مياه البحر.

هذه التجربة التي تعد تجربة متفردة أعطت ثمارها على صعيد مجموعة من المناطق، نذكر على سبيل المثال لا الحصر، مدينة العيون وسيدي إفني، وذلك من خلال تشييد محطات مهمة، فضلا عن الشراكة التي تمت بين القطاع العام والخاص في منطقة شتوكة آيت باها التي ستمكن من تأمين الماء الصالح للشرب للأكادير، وستساعد القطاع الفلاحي من خلال سقي العديد من الهكتارات الفلاحية، وما قمتم به في الأسبوع الذي ودعناه بجهة أسفي.

كل هذه التدابير، السيد الوزير المحترم، ستعمل على العمل على التغلب على هذه المعضلة التي تتطلب منا جميعا تداركها ومجابهتها.

وهناك، السيد الوزير المحترم، عندنا بعض التساؤلات فهاذ المشاريع التي كانت قديمة وأفكار قديمة، كانت فعهد السي زهود في حكم عباس الفاسي، يلاه بانث فهاذ الحكومة، وخصوصا المحطة ديال الدار البيضاء، التي كان خصها تكون في 2016، حتى جات هاذ الحكومة عاد خرجات للوجود.

وكذلك، السيد الوزير، كنساء لكم على ذاك التعليمات ديال صاحب الجلالة على محطات أخرى التي خصها تكون فثلاث سنوات، واش ممكن يكون فهاذ الظروف الصعبة، يكونو على أقل من هاذ المدة هاذي.

والسيد الوزير كذلك، نسائلكم على المحطات التي مكلفة بها الفوسفاط ديال الجديدة وأسفي، إمتى غادي يكونو موجودين؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للتفاعل مع تعقيبات الفرق المحترمة.

تفضلوا.

السيد وزير التجهيز والماء:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، ينبغي التذكير هنا، بأن بالنسبة للمحطات ديال تحلية المياه حاليا، المغرب عندو 15 محطة ديال تحلية المياه، لأن أول محطة بدات فالسبعينات فالأقاليم دياننا الجنوبية.

ثانيا، أنه القدرة ديالهم هي 192 مليون متر مكعب، وعندنا حاليا بالنسبة للمحطة ديال أسفي وديال الجديدة راهما جاهزين، أسفي ديال المكتب الشريف للفوسفاط، بغينا نشكرو المكتب، لأنه وقعنا الاتفاقية ما بين الحكومة والمكتب فشهر أبريل ودجنبر، راه 60% ديال الماء ديال أسفي تيجي من تحلية المياه، والجديدة إن شاء الله الشهر المقبل، و100% غيوصل بالنسبة لأسفي وبالنسبة للجديدة، فشهر فبراير إن شاء الله 100% كذلك تكون.

إذن هذا مجهود جبار اللي تدار فواحد الوقت وجيز، علاش؟ كاين إمكانية يدار فواحد الوقت وجيز، لأن هاذي توسيع محطة، ماشي محطة جديدة، لأن ملي كدير محطة جديدة، معلوم كتاخذ الوقت، ما يمكن لناش نقلصو الوقت، علاش؟

لأن أولا، تيخصنا نحددو تدار الدراسة باش نعرفو فين يمكن تدار المحطة.

ثانيا، منين غادي نجيبو الماء دالبحر؟ لأن المشكل اللي مطروح، وهو شحال ديال المرات تيلقا وصعوبة باش نجيبو الماء اللي تيكون في المستوى واللي ما يكونش عندو وقع على البيئة، إذن، المحل فين غنديرو المحطة والمحل منين غنجيبو الماء، فالبحر، ذيك (la prise d'eau) ضروري أنه يكون واحد الدراسة موثوقة، ودراسة ديال البيئة، باش الأثار البيئية باش ما يكونش أي وقع على البيئة بالنسبة لهذه المناطق.

نقطة ثالثة، وهو أنه الوقت الكافي كذلك، لأن أنتوما عارفين بأن ملي كتدار المحطة، راه الدراسات اللي كتدار باش يمكن للواحد يحدد، راه كاين الوقت اللي يمكن تدار فيه، أي أنه إلى ملي تيقرب الصيف، إلى آخره، مثلا يصعب عليك أنك تقوم بهاذيك الدراسات الكافية.

إذن كاين واحد الوقت اللي يمكن تدير فيه الدراسات اللازمة

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لبسط السؤال، تفضلي أستاذة.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون،

تعيش بلادنا أزمة مياه متفاقمة، حيث أشارت عدة تقارير وأرقام رسمية أن الوضع خطير جدا وينذر بتداعيات خطيرة على الفرد والاقتصاد، ويستدعي منا إيجاد حلول استعجالية لضمان الأمن المائي للبلاد، ومن أهم أسباب هذا العجز المائي:

- ضعف حكامه قطاع الماء؛

- وضعف الالتقائية بين المتدخلين؛

- غياب رؤية واضحة وبعيدة المدى لتدبير القطاع؛

- توالي سنوات الجفاف، الذي أصبح معطى بنيوي، مما تسبب في عجز كبير في الأحواض المائية؛

- توحد السدود ونقص طاقتها الاستيعابية؛

- أيضا الاستغلال المفرط في الموارد المائية بفعل:

• أولا النمو الديمغرافي المتزايد؛

• الفلاحة المستنزفة للمياه؛

• ارتفاع نسبة الهدر لهذه المادة الحيوية.

- أيضا، هناك إشكالية تلويث مصادر المياه، بسبب المياه العادمة والتعثر الحاصل على مستوى إنجاز محطات التطهير السائل، وأعطيك، السيد الوزير، هنا مثال بنهر أم الربيع وتحويله لبركة آسنة انعدمت فيها الحياة البيئية وانقطعت الصلة بين الوادي والبحردون الوفاء بالوعود التي قطعتموها، السيد الوزير، على أنفسكم لحل هته المعضلة البيئية، وخاصة أننا اليوم في أمس الحاجة لكل قطرة ماء.

ومن أجل التخفيف من حدة الأزمة، لجأت بلادنا إلى تقنية تحلية مياه البحر رغم تكلفتها الغالية، لكن تبقى أقل ضررا من تكلفة العطش، فما هي حصيلة الاستراتيجية المعتمدة لهاته التقنية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

جواب السيد الوزير.

باش تعرف العمق والملوحة اللي كاينة والجودة دالماء اللي كاين، باش يمكن لواحد يضبط الكيفية ديال إنجاز هاذيك المحطة، ويكون واحد المستوى عالي فهاد الإطار.

نقطة ثانية، بحال اللي قلنا، احنا مشينا فمنطق أننا يمشيو، أننا اعطينا الأولوية لواحد النقطة مهمة، وهو استعمال الطاقات المتجددة، بل أكثر من ذلك، الحكومة قررات باش أنه غتدار، وتدار واحد طلب العروض فهاد الإطار، غتدارواحد الشراكة باش أنه يمكن ننقلو الطاقات المتجددة من الأقاليم الجنوبية إلى الشمال، باش يمكننا نستعملو هاذ الطاقات المتجددة بأقل تكلفة بالنسبة للصناعات وبالنسبة لتحلية المياه، وهذا غيساعد باش أننا ننقصو من التكلفة ديال تحلية المياه.

أكثر من ذلك، وهو بحكم أن بلادنا، الحمد لله، عندو عرض اللي هو مهم جدا وتنافسي بالنسبة للهيدروجين الأخضر، فهناك العديد من الشركات الكبرى تريد استثمار في الطاقات المتجددة من أجل إنتاج الهيدروجين الأخضر.

وبالتالي فهاد الطاقات الإضافية فغتسعدنا كذلك باش تكون عندنا قدرات أكثر، وبالتالي تكلفة أقل بالنسبة لإنتاج الماء الصالح للشرب وماء السقي، من خلال كذلك تحلية المياه.

نقطة ثانية، تكلمنا كثير على الفلاحة والربط ما بين تحلية المياه والفلاحة، انتوما عارفين بأن كيفما كان المجهود اللي غادي يتبذل، التكلفة ديال تحلية المياه أكثر بكثير من التكلفة دالماء اللي تناخذوا انتوما من السدود أو من البئر، راه انتوما الفلاحة راه عارفين بأن كاين فرق شاسع، راه بالنسبة للناس ديال اشتوكة، راه 5.5 دراهم، 6 دراهم للمتر مكعب.

وبالتالي نوعية الزراعات اللي يمكن تدارفهي معروفة، أي ما يمكنش دير الزراعات اللي معتادة بهذيك التكلفة، لأن التكلفة غالية وبالتالي عمليا السوق ما كاينش باش يمكن لك تنتج بهاذيك التكلفة.

إذن ضروري كذلك أنه ملي تنتكلمو على تحلية المياه والمساحات الجديدة نعرفو بأن كاين أنواع دالزراعات هي اللي غادي يتم استثمارها فهاذوك المناطق باش يمكن يتم استعمالها في هاد الإطار.

وأخيرا، نخليوها من بعد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

شكرا على احترام الوقت.

إذن نمر إلى السؤال الخامس موضوعه "حصيلة الاستراتيجية المعتمدة لتحلية مياه البحر".

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

فيالنسبة لهذا الاستراتيجية، فاليوم يمكن لنا نقول بأن ملي جات
هاذ الحكومة الحمد وقع تسريع ديال هاذ العمل في هاذ الإطار.

أولا، تم تفعيل المحطة ديال اشتوكة آيت باها اللي كانت انطلقت في
2020، وبالتالي في فبراير 2022 بدينا نستعملوها وهذا شيء مهم جدا.

ثانيا، أننا طلقنا لأن شفنا بأن كاين إشكالية مطروحة بحددة،
خصوصا بالنسبة لأم الربيع، وهو أننا درنا المحطة ديال أسفي والمحطة
ديال الجديدة بفضل المكتب الشريف للفوسفات، واللي بحال اللي
قلت فهما اليوم، فهما فعالين وبدينا نضمنو الماء الصالح للشرب
بالنسبة للسكان ديال أسفي والجديدة، بل أكثر من ذلك راه احنا
غنديرو كذلك شبكة باش أن الجماعات المجاورة حتى هي تستافد من
الماء الصالح للشرب بالنسبة للجماعات القروية، لأن احنا اعتبرنا بأن
ماشي غنوقفو فقط في المدينة، ضروري كذلك أن الساكنة القروية
فهي كذلك تستافد من هاذ الإمكانيات المائية.

نقطة ثالثة، وهو ان درنا واحد البرنامج بفضل التوجهات الملكية
السامية، هاذ البرنامج اللي غيمكننا، إن شاء الله، من هنا إلى 2030 أننا
تكون عندنا قدرات كافية ديال إنتاج الماء الصالح للشرب بفضل تحلية
المياه، وبفضل استعمال كذلك الطاقات المتجددة باش تكون التكلفة
أقل، وهذا غيجعل أنه الإشكالية اللي احنا تنعيشوها بالنسبة للمدن
الساحلية ما غيبقاش تطرح في المستقبل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن ننتقل للفريق المحترم.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا، السيد الوزير، على الجواب ديالكم.

ونحن في الاتحاد المغربي للشغل نؤكد على أن التدبير المندمج للموارد
المائية تنقصه التزامات قوية في جميع المجالات التقنية والتشريعية
والمؤسسية، وعلى مستوى وضع وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية
المائية.

ونطالبكم بـ:

- ضرورة تعزيز الاهتمام بالبحث العلمي حول قضايا المناخ والماء؛

- إرساء حكمة قطاع الماء بمقاربة تشاركية بين مختلف الفاعلين
(مواطنين، مجتمع مدني، جماعات ترابية وقطاعات حكومية معنية)؛

- ترشيد السلوك الاستهلاكي للأفراد والفلاحين والقطاع الصناعي
عبر حملات إعلامية وإدراجه أيضا في المقررات التربوية؛

- إجراء دراسات دقيقة حول هته التقنية ومدى تأثيرها على الحياة
البحرية، خاصة الصيد الساحلي؛

- تسريع إتمام مشاريع بناء محطات تحلية مياه البحر واستغلال
الطاقات المتجددة من أجل تشغيلها؛

- وأخيرا، مراجعة الترسانة القانونية المتعلقة بالماء.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار التفاعل مع التعقيب.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة.

بغيت فقط نعلمكم بأنه راه درنا واحد المنظومة تكنولوجية جديدة
داخل الوزارة، واللي فيها كذلك مسارتقني، ومن بين الأمور وهو يتم
التركيز على البحث العلمي التطبيقي، بل أكثر من ذلك، أن درنا كذلك
شعب جديدة في المدرسة الحسنية للأشغال العمومية اللي تهتم تحلية
المياه، اللي تتم هاذ التقنيات كلها باش أننا يكون عندنا كذلك أطر في
المستوى اللي غتواكب، احنا بغينا تكون سيادة تكنولوجية داخلية
مغربية، اللي غتمكننا كذلك حتى احنا نطورو التقنيات ديالنا في
المستقبل ونكونو في المستوى العالي في هاذ المجال.

وثالثا، بغيت كذلك نضيف بأن قضية التلوث هذه نقطة أساسية،
راه هاذ نقل الماء اللي تدار ما بين سبو وأبي رقرار ما كانش يمكن لو
يتطبق إلى ما كناش درنا واحد البرنامج كبير مع السادة الولاة باش
يمكن لنا نواجهو التلوث ديال المرجان، 750 مليون درهم اللي تدار في
هاذ الإطار، درنا محطات لمعالجة هاذ التلوث، بل أكثر من ذلك غنقلو
واحد 31 مقاولة اللي تدير معاصر الزيتون إلى منطقة أخرى باش نوقفو
هاذ التلوث، وهذا أساسي وهذا هو الدور ديالنا باش نضمنو ماء يكون
في المستوى للمواطنين والمواطنات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر إلى المحور الموالي والمتعلق بـ "ترشيد الموارد المائية والسقي"،
والأسئلة بطبيعة الحال في هذا المحور تجمعها وحدة الموضوع أيضا.

البداية مع سؤال فريق الأصالة والمعاصرة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين باسطي السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن الحسنواوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نسائلكم، السيد الوزير، عن التدابير المتخذة لترشيد الموارد المائية
المخصصة للسقي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الثاني في نفس الموضوع لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد المداني أملوك:

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير والإجراءات الاستعجالية التي ستتخذها وزارتك
للتخفيف من حدة هذه الإشكاليات العويصة التي تؤرق ساكنة
الواحات بجهة درعة - تافيلالت؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

دائما مع فريق التجمع الوطني للأحرار، والسؤال الثالث في المحور.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الوزير،

عن التدابير والإجراءات اللازمة التي ستقومون بها من أجل وقف
استنزاف الموارد المائية وسبل الاستغلال الأمثل لمياه السدود ببلادنا،
نسائلكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

سؤال رابع في نفس الموضوع وهو أيضا لفريق التجمع الوطني

للأحرار.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الإله لفجل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

يعاني الفلاحون في الآونة الأخيرة من إشكال قطع إمداد مياه السقي،
مما أثر وسيؤثر على المحاصيل الفلاحية وما سيتبعه من تهديد للأمن
الغذائي ببلادنا.

السيد الوزير،

أمام هذا الوضع، ما هي الإجراءات والتدابير الاستعجالية التي
اتخذتها وزارتك قصد إنقاذ الموسم الفلاحي وتفادي الأسوأ مستقبلا؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن الأسئلة المتعلقة بترشيد الموارد
المائية والسقي.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السادة المستشارون، على الأسئلة المهمة.

هو فالواقع كما سبق لي أن ذكرت، فبالطبع الهدف ديالنا وهو
ضمان الأمن المائي والأمن الغذائي، ولكن تخلصنا نعرفو بأن فاقد
الشيء لا يعطيه.

اليوم، عندنا واحد التراجم كبير في حقينة السدود، عندنا 3.8 مليار
متر مكعب، وبالتالي ضروري أننا نعملو جاهدين باش يمكن لينا نديرو
هاذ الإمكانيات باش نضمنو الماء الصالح للشرب ونضمنو كذلك الماء
للسقي، وهذا يجعل أنه ضروري نعطيكم بعض الأرقام باش نعرفو ما
وقع في الثلاثة سنوات الماضية.

السنة الهيدرولوجية 2021-2022 رقم الواردات كان 2 مليار ديال
المتر مكعب، تم تخصيص مليار و780 مليون متر مكعب للسقي، أي أكثر
من 60%.

بالنسبة للسنة ديال 2022-2023 فكان دخلات 3.9 مليار متر
مكعب، فتم تخصيص مليار و390 مليون متر مكعب للسقي، أي 58%.

بالنسبة من فاتح شتنبر إلى غاية 28 دجنبر، فدخلات 545 مليون
متر مكعب بحال اللي قلت ليكم وتم تخصيص 279 مليون متر مكعب
أي أكثر من النصف، أي أنه حسب الإمكانيات اللي كاينة فاحنا تنعطيو
على الأقل 50% إلى ما كانش 60% ديال الإمدادات اللي هي كاينة، هذا

للبطاطا، كذلك باش نحافظو على القدرة الشرائية للمواطنين وندعمو الفلاحة الصغار، وكذلك كاي تدايير أخرى اللي تدارت في هاذ الإطار باش يمكن لنا نواجهو هاذ الإشكالية، ولكن نقولها بكل وضوح الله يرحمنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

نشكركم، السيد الوزير، على توضيحاتكم القيمة بشأن هاذ الموضوع الذي يحتل موقع الصدارة ضمن التحديات الكبرى التي تواجه بلادنا، بحيث نسجل بكل أسف استمرار تعرض المغرب لجفاف عام أثر على المخزون المائي إن على مستوى السدود أو على مستوى الفرشات المائية، مما انعكس سلبا على الحياة الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا.

السيد الوزير،

إذا كنا ننهب إلى الوضعية الصعبة التي تعيشها بلادنا جراء النقص الحاد في الأمطار، فهذا لا يمنعنا من التعبير عن افتخارنا واعتزازنا بالمجهودات التي تقومون بها، السيد الوزير، لمواجهة وتدبير أزمة قلة الموارد المائية وبالإنجازات المحققة بفضل الرؤية الاستباقية والتوجهات السامية لجلالة الملك محمد السادس، أيده الله ونصره، والتي كان آخرها مشروع تحويل المياه بين حوض سبو وحوض أبي رقراق.

كما ننوه بالمجهودات الجبارة التي تقوم بها الحكومة لترشيد استعمال الموارد المائية لتحسين خدمات الماء وضمان استدامته كمادة حيوية لا يمكن الاستغناء عنها.

كما نشيد كذلك بالعصرنة وإعادة تأهيل شبكات الري في إطار استراتيجية الجيل الأخضر 2020-2023، والبرنامج الوطني للتزود بالماء الصالح للشرب وماء السقي 2020-2027.

السيد الوزير،

إذا كنا نؤمن أكثر من أي وقت مضى بأننا كمسؤولين وكمواطنين مدعوون اليوم لرفع درجة اليقظة بسبب الجفاف الذي تعرفه بلادنا والتعبئة المسبقة لمواجهة جميع الاحتمالات على المدى القريب والمتوسط، والعمل على تطوير منظومتنا الفلاحية إلى منظومة إنتاجية بأقل تكلفة من مياه السقي والتركيز على ترشيد استعمالها في خلق فلاحية وطنية مستدامة ومقاومة للتغيرات المناخية.

ضروري نعرفو بأنه تدار واحد المجهود في هاذ الإطار.

ولكن بالطبع احنا باش نكونو واضحين فيما بيننا أنه اليوم الإشكالية اللي هي مطروحة هي مرتبطة بالجفاف فالواقع، بحكم أننا هاذي دازت 5 سنوات ديال الجفاف متتالية، ومع الأسف هاذ الأربع أشهر الأولى ديال السنة الفلاحية فكانت جافة أكثر مما كانت عليه السنة الماضية، هذا يجعل أنه يصعب علينا - وأنا عارف بأن الفلاحة أساسية بالنسبة لهم - يصعب علينا التنبؤ بالمستقبل.

إذن إلى اعتمدنا النماذج الماضية فما بقاتش اليوم تتعطي الثمار ديالها في هاذ الإطار، وهذا يجعل أنه ضروري أننا نقومو بالعمل بحكمة، ولذلك نتقومو بواحد المجهود كبير مع الناس ديال الفلاحة باش تنشوفو أشنوهو الالتزامات ديالهم والصعوبات اللي هوما تيواجهو، وفي نفس الوقت تنشوفو كيفاش يمكن لنا حسب الحجم ديال الإمكانيات المائية اللي كاينة أشنوي يمكن لنا نعطيو.

ولكن اللي باغي نقول ليكم وهو أنه احنا ملي إن شاء الله وتتمناو إن شاء الله تكون عندنا واحد الواردات مائية مهمة، لا من الثلوج ولا من التساقطات المطرية فهاذ الشهور المقبلة، فيلّي وقع تحسن بالطبع غنزيدو كذلك من الإمدادات اللي غنعطيوها للسقي وللإفلاحة، هذا هو الحاجة الوحيدة اللي يمكن لنا نقومو بها.

نقطة ثانية، وهو أنه كذلك، وهنا بغيت نشكر الناس ديال مكاتب الاستثمار الفلاحي على الصعيد الجهوي، لأن تنشغلو بكل دقة معا، وكذلك هوما تيعاونوننا باش نضبطو أكثر الإمكانيات المتاحة في هاذ الإطار، وبالطبع كاي استعمال الفرشة المائية باش يمكن لنا نتجاوزو هاذ الإشكاليات لأن الهدف وهو ما نضيعوش كذلك لأن عارفين بأن بالنسبة للفلاح والفلاح الصغير راه هو في الواقع هاذك بالنسبة له هو الرأس المال ديالو، وعاد ما نتكلموش على الكسابة حتى هوما راه تيعانيون من هاذ الإشكالية.

وبالتالي، فهذا الأمر يجعل أنه دارت وزارة الفلاحة مشكورة دارت واحد المجهود في هاذ الإطار من خلال، أولا اتخاذ العديد من التدابير وفي نفس الوقت كذلك أنه تبين أنه كاي كذلك إجراءات أخرى لأن ما ننساوش وبفضل جلاله الملك أنه لأول مرة في التاريخ تعطات 10 مليار ديال درهم سنتين متتاليتين لمواجهة تداعيات الجفاف، وهذا عمرو ما كان في التاريخ، وهذا علاش لأن جلاله الملك تيعطي أهمية قصوى للعالم القروي والفلاحة الصغار، وثانيا لأن احنا عارفين بأن الوضع صعب اللي تيواجهوه، حيث زيادة على الجفاف كان كذلك ارتفاع مهول ديال كذلك المدخلات الفلاحية بالنسبة للأسمدة الأوتوتية إلى آخره.

هاذ السنة، الحمد لله الحكومة قررت باش يتعطي واحد الدعم خاص باش ينقص من الثمن ديال الأسمدة الأوتوتية، راه الناس بداو يتقيدو باش أنهم يستافدو من الثمن اللي هو قليل، تعطى كذلك الدعم ديال البذور لا بالنسبة للمطيشة ولا بالنسبة للصلة ولا بالنسبة

مما زاد من تأزم الوضعية بالجهة، كما أن الإجهاد المائي كبير الذي تعرضت له هذه المنطقة زاد من وقع ورفع منسوب القلق لدى الساكنة بالجهة، جراء بعض المشاريع الفلاحية التي تستنزف الفرشة المائية كالأفوكا وكالدلاح، في الحقيقة هناك بعض القرارات لمنع زراعة بعض المنتوجات، ولكن أظن غير كافي.

وهذا المناسبة كنشكر وزارة الداخلية اللي هي صيفطت واحد المذكورة من أجل هذا.. وكنطلبو في الحقيقة باش يتخادو قرارات جريئة في هاذ الموضوع السيد الوزير.

لهذه الاعتبارات، نطالب بضرورة تكثيف الجهد ومضاعفته للخروج بأقل الخسائر في هذه المرحلة، كما يجب الرفع من تفعيل سبل حماية الموارد المائية وردع كل من سولت له نفسه من استغلال الملك العمومي المائي بدون ترخيص أو الاستغلال بشكل عشوائي، ويجب:

- توحيد الجهود والقيام بتقييم دوري للوضعية المائية على مستوى كل حوض؛

- وضع برنامج استعجالي لتزويد الجهة بالموارد المائية الكفيلة بضمن استمرار الحياة العادية؛

- والتسريع بإنجاز برنامج بناء السدود المتوسطة والصغرى بالجهة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن فريق التجمع الوطني للأحرار والتعقيب الموالي.

تفضلوا السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الوزير المحترم،

أولا، أنا تشكروك على هاذ العرض المدقق والمعزز بالأرقام والتي كيبين على أن هناك إمام تام بالإشكالية وبالعمق ديالها وبالمخاطر ديالها، بقدر ما أنها أرخت بظلال القلق على القلوب ديالنا، فإنها حقيقة طمأنتنا فيما يخص الحلول المقترحة والتي كتبنا بأنكم كذلك لكم بها إمام.

وفي إطار واحد التضامن والتقائية حكومية لتدبير أزمة أخرى تنضاف إلى سلسلة الأزمات اللي تدبرها هاذ الحكومة لسوء حظها، ولكن من حسن حظها لأن الحكومة كيبان القوة ديالها والأهمية ديالها والدور ديالها في تدبير الأزمات وليس في حال في وقت الرخاء.

أنا حقيقة أمام هاذ العرض ديالكم، أنا تنطالب بأنه يكون موضوع تواصل، السيد الوزير، خصو يخرج للرأي العام لأنها قضية تدبير وترشيد لهاذا استعمال الماء، هاذ المادة الحيوية اللي اليوم كتعاني من

لذلك، فإننا بقدر ما نقدر قراراتكم في منع سقي آلاف الهكتارات بسبب ندرة المياه بهدف التعبئة لمياه الشرب بالدرجة الأولى، بقدر ما ننبه كذلك للوضعية الصعبة التي بات يعانيها الفلاحون بالمناطق السقوية التي تضاعفت معاناتهم أكثر من المناطق البورية، والتي باتت تهدد بتشريد آلاف العمال الموسمين والدائمين على السواء.

لذلك، السيد الوزير المحترم، نحن مدعوون للتفكير الجماعي في أنجع السبل لترشيد استعمال ماء السقي، وفي نفس الوقت ضمان استمرار عملية السقي في السهول الخصبة بهدف استدامة الإنتاج الفلاحي وضمن الاستقرار الاجتماعي للعمل القروي، الأمر الذي يتطلب يقظة عالية من الحكومة وتدخل فوريا بقرارات وبرامج مستعجلة لخلق ثروة مائية جديدة بمصادر مختلفة وعلى رأسها تحلية مياه البحر بطاقة بديلة كقرار وخيار استراتيجي لا بد منه.

وفي الختام، نسأل الله الغيث وأن لا يجعلنا من القانطين.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر إلى فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد المداني أملاك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيد الوزير المحترم.

أولا، الله يرحمنا بفضله.

السيد الوزير المحترم،

تشكروك على هاذ الصراحة وهاذ الجواب اللي سمعنا منكم اللي هو جواب في الحقيقة في المستوى، وهاذ الشي أظن في علم الجميع، غير مرة أخرى غادي نقول الله يرحمنا.

وبغيت نشكر كذلك الحكومة اللي هي واجهت الصعوبات اللي هي صعوبات أظن يعرفها الجميع، ما علينا إلا نقول الله يعاونكم عليها.

في الحقيقة، السيد الوزير المحترم، جهة درعة-تافيلالت في الحقيقة عرفتو الخصاص ديال الماء كايين رغم أنه عندها الأحواض المائية، فيما الحوض المائي ديال زيز-غريس، والحوض المائي ديال ملوية، والحوض المائي ديال درعة-واد نون.

في الحقيقة التساقطات خلال السنوات الأخيرة، السيد الوزير المحترم، الكل يعلم بأنه الله يرحم مرة أخرى غادي نقولها، وبالأخص مع الموسم الفلاحي الحالي الذي تكاد تنعدم فيه إلى غاية يومنا هذا،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.. بلغت الرسالة، شكرا.

إذن الكلمة بالنسبة للتعقيب الرابع لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

نعلم جيدا أن الوضعية المائية ببلادنا صعبة جراء الإجهاد المائي بعد توالي سنوات الجفاف، لذلك، فإن اللجوء إلى قطع الإمداد بمياه السقي يعد أمرا حساسا للغاية، حيث يتأثر به الفلاحون بشكل كبير، مما يؤثر على الإنتاج الفلاحي بشكل عام.

على ضوء ذلك، فإن رصد الموارد المائية وضمان استدامتها يعد أمرا ضروريا لضمان استمرارية الإنتاج الفلاحي الذي يبقى استراتيجيا، إذ لا يمكن أن نتحدث عن قطاع فلاحي منتج دون ماء.

على الرغم من أهمية قطع الإمداد لتوزيع مياه السقي بالنسبة للماء الشروب، إلا أن أغلب السهول الفلاحية الكبرى، وعلى رأسها سهل دكالة، يعد مصدرا ضروريا للفلاحين والسكانة لإنعاش محاصيلهم وتحقيق الاكتفاء الذاتي في تلبية احتياجاتهم الغذائية، إلا أن نقصا هائلا في إمدادات المياه يهدد استدامة القطاع الفلاحي ويؤثر على الاقتصاد المحلي وعلى رأسها المنتوجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع، مثل البطاطس والطماطم والبصل وغيرها، التي عرفت السنوات الماضية ارتفاعا كبيرا في أثمانها نتيجة النقص الحاصل في الإنتاج والمرشحة للارتفاع أكثر إن لم نوفر للفلاح الماء الضروري للسقي.

ولنا الثقة فيكم، السيد الوزير المحترم، بأنكم ستتفاعلون إيجابا مع مطلب ساكنة منطقة دكالة والشاوية وجميع ربوع المملكة، بإيجاد حلول جذرية ومستدامة لمشكلة قطاع إمداد مياه السقي في هذه المنطقة، من خلال تسريع وتوسيع عملية تحلية مياه البحر والاستفادة من المياه العادمة المعالجة وتسريع الطريق السيار المائي نحو أم الربيع، مع إعادة النظر في التشريعات المتعلقة بالحفر العشوائي وتنظيم الآبار غير المرخصة والتحكم في استخدام المياه بطريقة مستدامة، ليتمكن الفلاح المغربي من العودة للإنتاج.

والله يرحمنا والله ينصر صاحب الجلالة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير، الكلمة لكم في إطار التفاعل مع التعقيبات.

تفضلوا.

إجهد غير مسبق، والي اليوم يثير فينا لأننا بيدنا كنسمع للكلمة ديالكم وهاذ الأسئلة اللي جات بواحد الزخم كبير واللي ماشي من العيب، ولكن تتعكس حجم القلق، وقفنا على شفا حفرة، يعني اليوم خصنا كنشوفوبأن احنا تنطلقو الروبيني ليل نهار، اليوم، ويمكن غدا، يسدو الماء وما يقاش عندنا الماء، إذن كيخص واحد الحملة تواصلية، السيد الوزير، حول هاذ الموضوع لأن دابا هي قضية تغيير سلوك وقضية تعامل مع الماء كما جاء في مداخلة ديال مجموعة من زملاء، لأننا نتعامل مع الماء كأننا لا نعيش أزمة الماء.

اليوم، هاذ الماء المغرب بلادنا تعاملت معه دائما، أنا كنتعتقد بأن كان دائما كانت جدية، فجلالة الملك الحسن الثاني الله يرحمو دارسياسة السدود وخدمة 10 سنين ولا أكثر وما يفوق ومازال سارية فواحد المرحلة، اليوم صيحات تدبير المحطة ديال تحلية المياه واستعمال المياه العادمة وأشياء أخرى، وغادي نزيدو لها كذلك تغيير السلوك فهاذ العهد الجديد واللي كنعتهرو بأن جلالة الملك محمد السادس كان استشرافيا عندما في الخطب ديالو منذ عقد من الزمن كان أشار إلى خطورة الأزمة اللي غنعيشوها واللي احنا كنعيشوها، كانت استراتيجية من 2009 إلى 2020 للأسف لم يتم أجرأتها ولم يتم تنزيلها، لربما لم تكن في هذا الوضعية.

كذلك، التقارير الدولية كلها كانت كتشير إلى أن المغرب غادي يعيش هاذ الأزمة على الأمدية القريبة والمتوسطة والطويلة، اليوم أن الوقت أن نقف وأن نكون عاوتني نديرو التضامن بيناتنا، لأننا نتضامن في وقت الأزمات، وكانت عندنا تجربة الحوز وتضامنا وأباننا عن القدرة وأنا استطعنا أننا نتغلبو عليها.

اليوم، كذلك يجب أن نتضامن، حكومة وشعبا وقيادة، كلنا نتضامن من أجل التغلب على هاذ المشاكل ديال هاذ ندرة الماء اللي اليوم أصبحنا فهاذ 5 سنوات وإن كان هاذ الشيء ما كيجعلناش نقطعو الأمل، خصنا محطات التحلية التوسيع ديالها في إطار التمديد ديالها في إطار العدالة المجالية.

كذلك، سؤال الماء اللي خصو نربطوه بالبحث العلمي واللي خصو يكون اليوم ثابت وليس متحول وما يكون غير ظرفي، خصو يكون حاضر في الجامعات ديالنا، يجب أن ندبر الماء بجرأة وأن يكون عندنا القدرة على أننا نستشرفو كذلك محطات التحلية خصها تكون (générales)، عمومية وما يمكنش هاذ التأخير، لأن المحطة ديال الدار البيضاء أنا لا أفهم كيفاش غتدير 10 سنين وما يفوق.

الشكر موصول لوزارة الفلاحة على اشتوكة آيت باها والوليدية والدار البيضاء، كذلك بالنسبة للشمال خصنا نوسعو الحسمية لأن المحطة صغيرة، وخصها التوسيع ديالها، وكذلك فطنجة وفي العرائش خصنا محطات لتحلية المياه.

شكرا.

السيد وزير التحيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، على التدخلات الهامة.

فالواقع الكلمات اللي سمعت واللي هي بالطبع كتعبير على واحد الروح وطنية عالية، وكتعبير كذلك عن واحد المعرفة اللي هي دقيقة عن الوضعية اللي تنعيشو، وعلى كذلك الصعوبات اللي تيعيشوها العديد من الفلاحة اليوم فهاذ الظروف الصعبة اللي احنا تنمرو منها، فجاني أنني نوضعكم في إطار الصورة اللي احنا كنجاولو كل ما أمكن نمشيو فيها.

النقطة الأولى: وهو أنه اليوم احنا مشتغلين على مواصلة وتسريع وثيرة إنجاز السدود، عندنا 18 سد كبير اللي هوما في طور الإنجاز، بل وأكثر من ذلك عملنا وتكلمنا مع الشركات باش أنهم ينقصو من المدة الزمنية باش يديرو السدود، كانوا مبرمجين سبع سنين، احنا غيديروها في خمس سنين ونص أو ست سنين إلى كثر، وهذا باش أنه هاذ الإمكانيات، علاش مركزين على السدود؟ لأن سياسة مهمة، علاش؟ لأن احنا عارفين مع التغيرات المناخية فغتكون سنوات ديال الجفاف، وغتكون سنوات ديال الأمطار الغزيرة، وبالتالي أنتوما عارفين إيلا عمر السد راه يخدم ليك أربع سنين خمس سنين، هاذ المشاكل اللي كنتكلمو عليها ما غتبقاش، لأن يمكننا نتجاوزها، ولذلك من الضروري نسرعو في هاذ الإطار، غير سد مدز اللي كان بدا في 2010، احنا غادي يكون جاهز إن شاء الله فبراير 2024، لأن كان واقف، ملي جينا عاد سرعنا بيه، باش يمكن لو يطبق هنا فالمنطقة ديال صفرو، وأنتوما عارفين بأن المنطقة ديال سايس فكانت تعاني كذلك من الاستغلال المفرط ديال الفرشة المائية، وبالتالي غنمدوها بالإمكانيات المائية الكافية باش إن شاء الله ما يبقاش هاذ الاستغلال المفرط ديال الفرشة المائية، هذا باش كنضمونو الاستثمارية وتنضمونو كذلك هاذ البعد اللي هو أساسي هو الاستدامة ديال الفلاحة فهاذ المناطق.

النقطة الثانية: وهو أنه اليوم باش نكونو واضحين، راه عندنا إشكال، الإشكال وهو هاذوك السدود الصغرى والتلية ما بقاش كتدار هاذي مدة، احنا دابا عاود احييناها من جديد، عندنا 129 وبفضل الجهة درنا اتفاقية فهاذ الإطار، كايين واحد التعثر نسبي، لأن عاد تدارت الدراسات عاد انطلقت، ولكن اليوم كايين واحد العديد، العشرات اللي انطلقت، وإن شاء الله فسنة 2024 غتكون الانطلاقة ديال الباقي، وغنديرو برنامج آخر مع الجهات باش أننا إن شاء الله نوصلو حتى ل 2027، الهدف ديانا وهو نفوتو واحد 200 إلى أكثر ديال السدود الصغرى والتلية، علاش هاذ السدود الصغرى والتلية اللي هي أساسية؟

أولا: كتحمي من الفيضانات؛

ثانيا: كتضمن الري، كتضمن كذلك بالنسبة للماشية للماء الصالح

للشرب بالنسبة للماشية، ولكن أكثر كذلك غتساعدنا باش أننا نطعمو الفرشة المائية، وباش نطعمو الفرشة المائية باش نلقاو الماء، لأنه المخزون ديال المستقبل، باش نلقاوه أثناء سنوات الجفاف؛

ثالثا: أنه كذلك تكلمنا عليه، اليوم عندنا مشكل ونقولولها بكل صراحة وهو أنه اليوم عندنا العديد من التسربات في القنوات الفلاحية، لأن تدارت هاذي مدة وهي مفتوحة، كان تبخر... إلخ، كايين السرقة، ما نتكلمتش على السرقة غير التسربات، تتمشي لنا واحد 40% إلى 50%.

إذن اليوم، والحمد لله، وزارة الفلاحة راه انطلقت في هاذ العصرية ديال هاذ القنوات باش يمكن لنا نضمونو أن الماء اللي عبأناه ما يمشي لناش خصوصا إلى تكلمنا غدا على تحلية المياه، الحمد لله غتكون قنوات جديدة، ولكن اليوم ضروري أنه كذلك نقلصونو نحسنو المرودية ديال هاذ القنوات لا بالنسبة للماء الصالح للشرب ولا بالنسبة للفلاحة، باش يمكن لنا نضمونو أنه الفلاحة يستافدو أكثر من هاذ الإمكانيات المائية اللي تنعبووها في السدود واللي تتمشي للفلاحة.

النقطة الثالثة: وهو أننا بحال اللي قلتيو، فاحنا عندنا برنامج خاص ديال 100 ألف هكتار من أجل تحلية المياه الخاصة بالفلاحة، وهذا غيتدار في العديد من المناطق في إطار العدالة المجالية، وهذا غيفتح مجال كذلك لتطوير الفلاحة في عدة مناطق جديدة ومساحات سقوية جديدة.

زيادة على هاذ الأمر، كايين كذلك واحد الأمر اللي ما نتكلموش عليه كثير، ولكن تيدار في العديد من الدول، وهو معالجة المياه العادمة، هاذ معالجة المياه العادمة حتى هي تستعمل كذلك في الفلاحة، ملي تدار بالدرجة الثالثة، وهذا اللي مزيان وهو التكلفة ديالها أقل من تحلية المياه، وبالتالي تتجعل أنه الفلاح يمكن لو يستفيد أكثر من هاذ النوعية ديال الفلاحة.

إذن هذا كذلك تيخصنا ننخرطو فيه، كايين دراسات تداروتنشوفو تجارب دولية عالمية، واللي هي ناجحة كثيرا في هاذ المجال واللي عندنا فرصة أننا حتى نطبّقوها في بلادنا ونساعدو الفلاحة حتى هوما يستافدو من هاذ الأمر.

وعندنا كذلك واحد الأمر اللي هو جلالة الملك أمر به، وهو أن في إطار هاذيك جلسة العمل اللي ترأسها، وهو أننا نديرو الربط ما بين الأحواض المائية ديال سبووديال أبي رقرق وديال أم الربيع، وبالتالي غنوصلو الماء حتى سد المسيرة، ملي غيوصل الماء لسد المسيرة المشكل ديال إمدادات الماء ديال دكالة ما غيبقاش مطروح، غيكون متوفر بكيفية هيكلية ونهائية، لأن الهدف ديانا وهو غنجولو 800 مليون متر مكعب، إن شاء الله، إلى سد المسيرة مع غتكون محطة ديال تحلية المياه تكون جاهزة ديال الدار البيضاء فهاذ الماء كله غيمشي لهاذ المناطق.

وبالتالي حتى لتانسيفت غيستافد من هاذ العمل، المنطقة كذلك اليوم باش نكونو صرحاء، المنطقة ديال تادلة فهي احنا نتاخذولها الماء

باش نعطيو الماء الصالح للشرب، ما غنبقاوش غيمشي، غيبقى لبني عمير، غيمشي لتادلة وبالتالي غتكون عندنا فلاحه في المستوى، إن شاء الله، بفضل الله سبحانه وتعالى والعمل اللي تنقومو به بتوجيهات ملكية سامية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر إلى المحور الأخير والمتعلق بـ "استراتيجية الطرق السيارة المائية"، والأُسئلة في هاذ المحور تجمعها وحدة الموضوع أيضا.

والبداية مع سؤال فريق الأصالة والمعاصرة بخصوص "تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب بالوسط القروي".

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عدي ويحي:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب بالوسط القروي؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الثاني في نفس الموضوع للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

هو الأزمة المائية هي ما مرتبطاش فقط بالتغيرات المناخية، بل مرتبطة بالتأخر في الإنجاز، وكاين عندنا مشكل مع العلم ومع المعرفة ومع الدراسات الاستشرافية، هاذي عشرين سنة وثلاثين سنة تيتقال لنا أنه في أفق 2020 غتكون عندنا أزمة في مجال الماء، مع الأسف درنا استراتيجية في 2009 في الحكومة ديال السي عباس مع السي عبد الكبير زهود و10 سنين ما انجزنا فيها حتى حاجة، وتنتساء لولو اليوم أنه بدا هاذ الإنجاز واش كنا اليوم نكونو في هاذ الأزمة بهاذ الحدة؟

لا أظن، باش تكون عندنا 5.5 ديال الملايير ديال المتر مكعب تنضيع في البحار واحنا حاجاتنا هي قليلة هي 300 مليون لتر في السنة، ورغم

ذلك ما قدرناش نبدوا في الطرق السيارة.

لذلك تنساء لوكم، السيد الوزير، عن التصور والاستراتيجية العامة في هاذ المجال ديال الطرق السيارة المتعلقة بالماء؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

جواب السيد الوزير على السؤالين.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشاران المحترمان.

بالنسبة للنقطة الأولى أنه اليوم بالنسبة لنا بالطبع التزويد بالماء الصالح للشرب بالنسبة للسكنة القروية شيء أساسي، واليوم فنحن يمكن القول بأنه هنالك معاناة في العديد من المناطق ناتجة عن ذلك، عن الإشكالية ديال الجفاف اللي احنا عندنا اليوم، وبالتالي فتم اتخاذ العديد من التدابير في هاذ الإطار:

أولا، تم تزويد العديد من المناطق بحافلات أو بشاحنات صهريج للماء، اقتنيننا واحد 705 شاحنة مع وزارة الداخلية والتي توزعت على العديد من الأقاليم المهدة في هاذ الإطار.

قمنا كذلك باقتناء محطات متنقلة لتحلية المياه الأجاجة، لأن كاين مناطق في العالم القروي فيها الماء، ولكن ماء مالح وتيصعب الواحد يشربو، فيه معادن، وبالتالي تيتم اليوم المعالجة ديالها باش يمكن هاذيك السكنة القروية تستافد من هاذ الإمكانيات المائية المتاحة.

هنالك كذلك في هاذ الإطار، العمل اللي تدار في هاذ المجال الهادف إلى إدراج بعض المناطق القروية باش غتستافد كذلك من تحلية المياه بحال اللي تكلمت بالنسبة لأحواض أسفي، وهنالك كذلك هاذ العملية ديال الربط ما بين الأحواض المائية أو الطرق السيارة ديال الماء.

اليوم تيخصنا نعرفو بأن هاذ الطرق السيارة، الهدف كان في الاستراتيجية ديال 2009، وهاذ الاستراتيجية ديال 2009 كانت وضعت واحد العديد من المحطات ديال التنزيل ديالها، أي كان عندنا.. كان غادي نبدوا.. كاين المناطق الشمالية أي ملاو والمنطقة ديال الشاون والمناطق.. باش أنها توصل للمنطقة ديال سيدي قاسم، وعندنا كذلك الربط ما بين اللوكوس وسبو والربط ما بين سبو وأبي رقرق والربط ما بين أبي رقرق والمنطقة ديال أم الربيع.

هاذ الفكرة.. وهولذلك احنا ملي جينا في هاذ الحكومة تبين بأن هاذ العمل لم يتحقق، ولكن بان لنا بأن عندنا إشكالية مطروحة بالنسبة لهاذ المناطق ديال الرباط والدار البيضاء والشاوية... إلخ، وبالتالي

عليه.

كذلك شراء الشاحنات الصهريجية لباقي الدواوير والجماعات اللي في العالم القروي وشم اقتناء محطات معالجة المياه المتنقلة باش إيجاد حلول مستعجلة في القريب العاجل للساكنة.

في الحقيقة، السيد الوزير، هذا إكراه وتحدي كبير خصنا نضمنو جميع ونتعاونو جميع وكل واحد من الموقع ديالو لإيجاد الحلول، فالتواجد ديالنا كمثلين ديال الساكنة إلا ورفع الهموم وبعض المشاكل، فأمامي بعض المطالب ديال ساكنة جهة درعة - تافيلالت، جماعة سيدي علي بإقليم الرشيدية اللي المشروع خص تسريع الوثيرة ديالو وكذلك، جماعة الريصاني وجماعة الطاوس وجماعة الجرف ثم جماعة مصيسي وجماعة حصية بإقليم تنغير، هاذ الجماعات اللي كتطالب بالتدخل السريع ديالكم السيد الوزير.

في الشطر الثاني واللي بغيت نقول، السيد الوزير، هو أنه كذلك في إقليم تازة كايين مجموعة من الجماعات هذا الشق الثاني، هاذ الناس ما محتاجينش، عندهم الماء ولكن ضعف الإمكانيات المادية فخص واحد المبلغ مالي ديال 60 مليار تقريبا لتتمة الورش، فكايين مجموعة من الدواوير والأقاليم في الجماعات كمثل دائرة أكنول، دوز على جماعة اكزناية كايين الصبيب الرئيسي ولكن بعض الدواوير خصها واحد 15 مليار باش تستافد من هاذ الآخر، إذن خص غير الإمكانيات المادية.

كذلك، دائرة تيناست واحد 40 مليار تقريبا وجماعة مغراوة 100 مليار، وبالتالي غنكونو حققنا 100% إيصال الماء الصالح للشرب لساكنة العالم القروي بإقليم تازة وحلينا واحد المشكل اللي هو فعلي، لأن السدود لا اسفلو ولا باب لوطا فيها الماء فيحتاج إلى التدخل المالي، لأن هنا كايين بعض المناطق حقيقة عندها النقص في السدود، ولكن خص التسريع بهاذ المشاريع اللي جبتوها، السيد الوزير، ومناطق أخرى اللي محتاجة للدعم المالي وتضامن الجهود ما بين ذيك الإمكانيات المادية ديال الجهة وديال الداخلية وديال المكتب الوطني وديالكم، باش تم إخراج هاذ المشاريع، وبالتالي كمثلتمسو منكم إيفاد لجنة متابعة هاذ الأمور وتنشركم واحنا كفريق رهن الإشارة، السيد الوزير.

والله يوفقكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نمر إلى تعقيب الفريق الاستقلالي.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

لابد ما نشتمو هاذ الإنطلاقة ديال التشبيك ديال السدود والعمل اللي تقام اللي هو عمل جبار واللي نبغيو نشوفوه قريبا في مجالات أو في

فقررنا أننا نبدأ بهاذ الربط ما بين سبو وأبي رقرق طبقا للتوجيهات الملكية السامية، وطبقنا هاذ البرنامج الملكي.

اليوم، بحال اللي قلنا كايين المحطة الثانية اللي بتوجيهات ملكية إن شاء الله غادي ترمج باش أنها نوصلو إلى كذلك سد المسيرة، وبالطبع غادي تبقى محطة أخرى اللي غادي تجمع الشمال مع الحوض ديال سبو.

وهناك كذلك الربط والتشبيك ما بين السدود حتى هذا غادي يساعد كذلك على ضمان الماء الصالح للشرب بالنسبة للمناطق القروية، لأن تيكون التضامن ما بين السدود، أي تيبان بأنه إذا كان عندنا واحد الفائض في واحد السد يمكن نتعاونو به واحد المرحلة زمنية، باش أنه يمكن لنا نضمنو الماء الصالح للشرب أو السقي بالنسبة لهذه المناطق.

واللي مهم في هاذ الشئ كله وهو أنه كل ما يمكن استعماله نقوم به، لأن الهدف ديالنا وهو أن ما نخليوش ساكنة العالم القروي تعاني من العطش.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن نمر إلى التعقيب، أعطي الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

في الحقيقة نورتيما ونورتي الرأي العام بمعطيات جد جد مهمة وتنشكروك جزيل الشكر والمجهودات اللي تتبذلها الحكومة في هاذ المجال، وكذلك لا ننسى كذلك وزارة الداخلية والجهات والمكتب الوطني للماء والمجهودات اللي بذلوها في إيجاد الحلول والمتاعب ديال الساكنة ديال العالم القروي.

السيد الوزير المحترم،

بدورنا كفريق الأصالة والمعاصرة كذلك، نطلب بعض الأمور اللي خص التسريع بها كتسريع وثيرة إنجاز السدود وكذلك التشبيك ديال السدود وهاذ (système) هذا اللي هو ديال (maillage)، إيلا وصلنا له راه غنلقاو واحد الحل جد مهم ديال إيصال الماء بين الأقاليم والجهات، هاذ (maillage) اللي فين ما تقطع الماء على كل إقليم وعلى كل جهة ولا دور، هو نفس الطريقة اللي تخدمها الطريق السيار ديال إيصال الماء من جهة إلى جهة، فهذا مشروع جد مهم كذلك تعتمدو

وبغيت نقول كذلك أنه بالنسبة للمناطق التي تكلمتو عليها، لا بالنسبة لتازة ولا بالنسبة لتغير، راه كنت السنة الماضية تما وكنا كذلك في الرشيدية، وتبعنا الأمور وكاين العديد من البرامج اللي حددنا ودنا واحد الاتفاقية مع البنك الدولي، البرنامج ديال 350 مليون ديال الدولار اللي غتكون ومن بينها غادي يكون واحد الاهتمام خاص بالنسبة للوحدات باش ننقدو الوحدات غتكون عتبات في كل الوحدات باش يمكن لنا نضمنو الاستمرارية ديال هاذ الوحدات، لأن شفنا المستوى فاش طاحت فيه كانت جفت وكيفاش يمكن دابا نحاولو نتجاوزو هاذ الإشكالية، زيادة على البرامج اللي تكلمتو عليها، لا في مجال ديال التخطيط، ولا في المجال ديال العقلنة ولا في المجال ديال التدبير، هذه كلها داخلة في إطار هاذ التصور.

ولكن ضروري نتكلم على واحد الأمر اللي هو التحسيس، بغيت نقول بأن درنا واحد الحملات تحسيسية ودنا واحد المجهود في هاذ الإطار، قلنا غادي نديرو برنامج جديد في هاذ المجال، عندنا.. كذلك درنا معارض جهوية ديال الماء، والتي كانت فرصة باش أننا نعبأو معنا كذلك المدارس وخدمو معنا وكانت مسابقات وأنشطة مهمة في هاذ الإطار، ويمكن نقول بأن الحمد لله كاين واحد المجهود كبير تيدار داخل المدرسة الوطنية والعمومية باش يمكن يكون هاذ التحسيس في مجال الماء وغادي نواصلو إن شاء الله في هاذ الإطار.

هنالك كذلك برامج اللي غا نديروها مع أولا بغينا الإدارة تعطي المثال، واحنا مثالا في الوزارة ديال التجهيز والماء وقفنا الماء، تيشدو الماء من 6 العشية حتى لـ 6 الصباح باش إذا كان شي حاجة تتقطر توقف، وغادي نديرو كذلك اتفاقيات مع وزارة الصناعة، مع وزارة السياحة، مع وزارة التربية الوطنية، مع الوزارات المعنية باش أنه كذلك يتدار الاقتصاد في الماء، احنا اللي تيخصنا نعطيو المثال وبالطبع المواطن كذلك تيخصو يقوم بنفس الواجب الوطني اللي هو أن يعمل على العقلنة في استعمال الماء وأن يقوم كذلك بمراجعة سلوكه في هاذ الإطار.

هذا عمل جماعي، وإن شاء الله بفضل تعبئة الجميع سنصل إلى تجاوز هذا التحدي.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير المحترم، على المعطيات الثمينة التي وافيتمونا بها بخصوص هاذ الموضوع اللي عندوراهنيتها وموضوع على درجة كبيرة من الأهمية والحساسية.

شكرا إجمالا على إسهامكم القيم في هذه الجلسة.

وهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية.

أحواض أخرى.

بغينا الآن ختام هاذ الجلسة نتكلمو على تشبيك الجهود فيما يتعلق بالتحسيس بأهمية هذا الموضوع، لأنه الإشكال الآن أنه هادي قضية سياسية اللي تيخص الجميع اليوم يستحضرها من الأولويات وهذا تيخصو واحد المصاحبة إعلامية، وتيخص كذلك مجموعة من الإجراءات على مستوى التنظيمي، ما بقاش مسموح اليوم لشي واحد يوصل الشطر الخامس في الاستهلاك، وبالتالي خص إجراءات اللي خص تاخذها الحكومة بمعية الجماعات الترابية والناس اللي في الأحياء الهامشية، اللي عندهم عداد واحد ديال الماء وكاين فيه 4 و5 أسرخص تكون إجراءات أنية باش أنه توفير عدادات لكل أسرة باش ما يوصلوش الناس للشطر الخامس.

تيخص حملات تحسيسية، ونتمناو أنه المدرسة العمومية مع المدارس الخاصة تاخذ العافية ديالها وتكون واحد المجموعة من الوصلات داخل المؤسسات التعليمية للتحسيس بالأهمية، وتكون مسابقات لفائدة التلاميذ من أجل العملية ديال الترشيح، وهادي راه مهمة لأنه ماشي الآباء اللي خصهم يرشدو الأبناء إذا كانوا مشاركين في هذه العملية، واحنا درنا هذه التجربة في الجماعة ديالنا وكانت عندها مهمة، والسيد وزير التربية الوطنية الآن موجود، خص هاذ الموضوع كذلك يصبح موضوع اللي داخل المنظومة التربوية تيخصو الناس بالأهمية ديال المياه والترشيح ديال المياه.

لهذا، أعتقد أنه هاذ الجلسة أو المجيء ديالكم، السيد الوزير، إلى البرلمان كانت عندو أهمية، ولكن خص يكون له ما بعده. ما بعده هو أنه يصبح هاذ النقاش محتضن على مستوى المجتمع، على المستوى المدني، على مستوى الإعلامي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار التفاعل مع التعقيبين.

تفضلوا.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا جزيلاً.

أنا، أولا، بغيت نقول بأن بالنسبة للجانب ديال هاذ الدعم اللي احنا خدامين عليه، لا بالنسبة للاقتناء، غادي يكون اقتناء كذلك ديال شاحنات صهريجية إضافية إن شاء الله وحتى بالنسبة للمحطات ديال التحلية ومعالجة المياه اللي هي فيها الملوحة، فهي إن شاء الله حتى هي غادي تكون من خلال هاذ سنة 2024 من طرف وزارة الداخلية مشكورة.

محضر الجلسة رقم 144

التاريخ: الثلاثاء 19 جمادى الآخرة 1445هـ (2 يناير 2024م).

الرئاسة: المستشار السيد فؤاد قديري، الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: خمس وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الرابعة والأربعين مساءً..

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

1- مشروع قانون رقم 06.23 بتغيير وتميم القانون رقم 97.12 المتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة (مجال من مجلس النواب):

2- مشروع قانون رقم 27.23 بتغيير وتميم القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل (مودع بالأسبوعية لدى مجلس المستشارين من قبل رئيس الحكومة):

3- مشروع قانون رقم 46.23 يقضي بتغيير وتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا (مودع بالأسبوعية لدى مجلس المستشارين من قبل رئيس الحكومة):

4- مشروع قانون رقم 47.23 يقضي بتغيير وتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا (مودع بالأسبوعية لدى مجلس المستشارين من قبل رئيس الحكومة).

المستشار السيد فؤاد قديري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة التشريعية للدراسة والتصويت على:

- مشروع قانون رقم 06.23 بتغيير وتميم القانون رقم 97.12 المتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- مشروع قانون رقم 27.23 بتغيير وتميم القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل والمودع بالأسبوعية لدى مجلس

المستشارين من طرف السيد رئيس الحكومة:

- مشروع قانون رقم 46.23 يقضي بتغيير وتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، والمودع بالأسبوعية لدى مجلس المستشارين من طرف رئيس الحكومة؛

- وأخيرا، مشروع قانون رقم 47.23 يقضي بتغيير وتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، والمودع بالأسبوعية لدى مجلس المستشارين من طرف السيد رئيس الحكومة.

وقبل الشروع في مناقشة مشاريع القوانين المدرجة في جدول الأعمال، أود أن أقدم باسم المجلس بالشكر الجزيل لرئيس وأعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، وللسيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، وكذلك للسيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية عن المجهودات التي بذلوها في سبيل الدراسة المعمقة لمشاريع القوانين المسجلة في جدول أعمال مجلسنا اليوم.

ونستهل الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 06.23 بتغيير وتميم القانون رقم 97.12 المتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة.

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد شكيب بنموسى، وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف بأن أعرض أمام مجلسكم الموقر أهم مضامين "مشروع القانون رقم 06.23 بتغيير وتميم القانون رقم 97.12 المتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة"، الذي تم التداول بشأنه والمصادقة عليه خلال المجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 22 يونيو 2023، كما تمت المصادقة عليه من طرف مجلس النواب بتاريخ 25 دجنبر 2023، وكذا من طرف لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية اليوم بمجلسكم الموقر.

إن النهضة المتميزة التي عرفها المجال الرياضي في بلادنا، ولاسيما في مجال كرة القدم، أبانت عن الأهمية البالغة التي تكتسبها الرياضة في إشعاع المملكة على المستوى الدولي وفي تعزيز قيم المواطنة، التضامن

لفائدة الرياضيين والمؤطرين وإيجاد السبل الكفيلة بتفادي اللجوء إلى المنشطات في الممارسات الرياضية والتظاهرات الرياضية بجميع أشكالها، بتنسيق مع الجامعات والهيئات الرياضية الوطنية والدولية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار التدابير المتخذة لتوفير الإطار الأمثل لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الوطنية للرياضة، ومن أجل مواصلة العمل على مكافحة تعاطي المنشطات في المجال الرياضي بالمغرب، من خلال تعزيز آلية الوقاية، وتماشيا مع توصيات الوكالة الدولية لمكافحة المنشطات، ولا سيما تلك المتعلقة بضرورة ملاءمة أحكام القانون الحالي مع المدونة العالمية لمكافحة المنشطات وتعزيز استقلالية أجهزة الوكالة المغربية لمكافحة المنشطات، فقد تم إعداد مشروع هذا القانون الذي أنشرف بتقديم أهم مضامينه أمام مجلسكم الموقر والذي يروم تحقيق الأهداف التالية:

- أولا: تحيين مقتضيات المتعلقة بعمليات مراقبة تعاطي المنشطات، انسجاما مع أحكام المدونة العالمية لمكافحة المنشطات، لاسيما فيما يتعلق بكيفيات إجراء عمليات المراقبة والأشخاص المؤهلين للقيام بها وكذا كيفيات منح تراخيص استعمال العقاقير والوسائل المحظورة لأغراض علاجية؛

- ثانيا: توسيع قاعدة المختبرات المسموح لها بتحليل ودراسة العينات البيولوجية في مجال مكافحة تعاطي المنشطات، لتشمل المختبرات المعتمدة من طرف الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات؛

- ثالثا: مراجعة العقوبات التأديبية المطبقة على الرياضيين والهيئات الرياضية، من خلال الإحالة على العقوبات المنصوص عليها في المدونة العالمية لمكافحة المنشطات؛

- رابعا: تعزيز حكمة الوكالة المغربية لمكافحة تعاطي المنشطات، وذلك بتطوير اختصاصاتها، تماشيا مع المستجدات التي يعرفها هذا المجال وإحداث منصب كاتب عام ضمن هيكل الوكالة المغربية لمكافحة تعاطي المنشطات، مع تحديد مهامه في التدبير الإداري للوكالة، فضلا عن تقليص عدد الاجتماعات العادية لمجلس إدارة الوكالة من أربع مرات إلى مرة كل ستة أشهر، مع العمل على إحداث لجنة التراخيص للاستعمال لأغراض علاجية؛

- خامسا: تعزيز استقلالية الأجهزة التأديبية للوكالة المغربية لمكافحة تعاطي المنشطات، من خلال فصلها عن أجهزة الوكالة وتحويلها إلى جهاز يتمتع بالاستقلالية، مع مراجعة تأليفها واختصاصاتها، وفقا للقواعد المحددة في المدونة العالمية لمكافحة المنشطات.

تلکم هي أهم مضامن مشروع هذا القانون، الذي سيعزز في حالة المصادقة عليه من لدن مجلسكم الموقر، التشريع الرياضي ببلادنا،

والتسامح، وكذا دورها الأساسي في تحقيق أهداف التنمية والحفاظ على الصحة العامة، علاوة على أن مجال الرياضة أصبح يشكل حاليا اقتصادا قائم الذات يساهم في النمو الاجتماعي والاقتصادي ببلادنا.

واعتبارا للأدوار المتنامية للرياضة، فإن الحكومة عازمة على مضاعفة جهودها لتأهيل وتحيين التشريع الرياضي وتعزيز مبادرات الإصلاحات الهادفة إلى إحداث تغيير نوعي في طرق وآليات عمل التنظيمات الرياضية الوطنية وتوفير الفضاءات والبنيات التحتية، وكذا إحداث مسالك للتكوين الاحترافي للرياضة وجعلها من روافد الاقتصاد الوطني الخالقة لفرص الشغل.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يعد تعاطي المنشطات في المجال الرياضي من أهم التحديات التي تواجه القائمين على الرياضة على الصعيدين المحلي والدولي، لتنافي ذلك مع الأخلاق الرياضية القائمة على مبدأ تكافؤ الفرص والنزاهة والمنافسة الشريفة بين الرياضيين، فضلا عن الأضرار الصحية والمعنوية والمادية المترتبة عن تعاطي هذه المواد، التي تعرف انتشارا كبيرا في وقتنا الحالي. وللحد من ذلك، فقد تم وضع مجموعة من الأنظمة والضوابط، كما تم إحداث هيئات خاصة على المستوى الدولي لمكافحة تعاطي المنشطات.

أما على المستوى الوطني، فقد انخرطت بلادنا في ورش مكافحة تعاطي المنشطات من خلال العمل على تنفيذ التزاماتها الدولية الرامية لمكافحة هذه الظاهرة، خاصة مقتضيات الاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة، المعتمدة من طرف المؤتمر العام لمنظمة اليونيسكو، وكذا المدونة العالمية لمكافحة المنشطات، حيث تم بتاريخ 30 غشت 2017 إصدار القانون المتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة، والذي يروم الوقاية من تعاطي المنشطات ومكافحتها والحفاظ على صحة الرياضيين وحظر الممارسات التي تخل باحترام أخلاقيات الرياضة وقيمها المعنوية من خلال إحداث الوكالة المغربية لمكافحة المنشطات.

كما تم تعزيز هذا الإطار القانوني بإصدار مرسوم تطبيقي بتاريخ 5 يوليوز 2019.

لقد كرس إحداث الوكالة المغربية لمكافحة المنشطات كهيئة مستقلة على شكل شخص اعتباري خاضع للقانون العام التزام المملكة المغربية بتخليق الممارسة الرياضية، من خلال تعزيز مواكبة الرياضيين والجامعات والعصب والجمعيات الرياضية على نحو يساهم في حماية صورة المغرب في المنافسات الوطنية والدولية وسمعة الرياضيين، بما يوفر ظروف وشروط المنافسة النزيهة ويحفظ مصداقية النتائج والألقاب، حيث عهد إليها العمل على برمجة وإنجاز أعمال مراقبة تعاطي المنشطات وتقييم العقاقير والوسائل المحظورة، بالإضافة إلى العقوبات المتعلقة بحالة استعمالها والقيم بحملات تحسيسية

الدول الناشئة في هاذ الإطار وكذلك ملاءمة هاذ القانون، ولهذا فرق الأغلبية ما غي يمكن لها تكون إلا مع هاذ القانون والمساندة ديالو، لأنه تيجي فالصميم مع التوجهات اللي كيمشي بها صاحب الجلالة، هو فرض احترام الدولة المغربية أمام الدول الناشئة والدول المتقدمة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر إلى الفريق الحركي، غادي تدخلو السيد الرئيس؟

تفضلوا.. اللي بغيتو السيد الرئيس، تقدمو، تدخلو شفويا ولا تقدموه.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

يشرفني أن أدخل باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر في هذه الجلسة التشريعية المباركة لمناقشة مشروع قانون رقم 06.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 97.12 المتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة.

السيد الرئيس المحترم،

ونحن نناقش هذا المشروع الهام نستحضر واقع تفشي استعمال المنشطات من طرف الرياضيين المغاربة، مستهدفين من وراء ذلك تحقيق النتائج الرياضية بسهولة وبأقل مجهود ممكن، وهو ما يتنافى مع الأخلاق الرياضية القائمة على مبدأ تكافؤ الفرص والتنافس الشريف، فضلا عن المساوى والأضرار الصحية والنفسية والمعنوية المترتبة عن تناول بعض المواد المحظورة، مؤكداً في الفريق الحركي على أهمية هذا المشروع وعلى راهنيته والحاجية واستعجال المصادقة عليه وتنزيله وأجراته، مستحضرين أهدافه السامية والنبيلة التي تتجلى أساسا في تحقيق الانسجام مع أهداف الاستراتيجية الوطنية للرياضة ومع الالتزامات الدولية للمغرب المتعلقة بالمجال الرياضي، خاصة ذات الصلة بمحاربة تعاطي المنشطات.

إذ يأتي المشروع الذي نحن بصدد مناقشته اليوم انسجاما مع توصيات الوكالة الوطنية لمكافحة المنشطات، لاسيما تلك المتعلقة بضرورة ملاءمة احترام القانون رقم 97.12 مع المدونة العالمية لمكافحة المنشطات وتعزيز استقلالية وحياد أجهزة الوكالة المغربية لمكافحة المنشطات.

السيد الرئيس المحترم،

يستهدف هذا المشروع الهام تحيين المقتضيات القانونية المتعلقة

ويدعم مجهوداتها في محاربة الخطر الذي يمثله تعاطي المنشطات، سواء على الأخلاق الرياضية وكذا على الصحة العامة.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن نمر إلى تقرير اللجنة، والكلمة لمقرر اللجنة.. وزع؟ إذن وزع التقرير.

شكرا.

نمر إلى المناقشة، تفضلوا الدكتور زيدوح، تفضلوا.. باسم الأغلبية؟ لا باش نعرفو.

المستشار السيد محمد زيدوح:

باسم الأغلبية.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة والسيدات المستشارين والمستشارات المحترمات،

أولا، هاذ القانون ديال الوكالة اللي هو القانون ديال 06.23 اللي تم تغييره رقم ديال 97.12 هو إحداث واحد الوكالة اللي كانت، ولكن اعطينها أكثر اختصاص وأكثر استقلالية، والهدف ديالها، أولا، هو لتحسين الصورة ديال مكانة المغرب في مكافحة كل المنشطات في العالم الرياضي، ولاسيما المغرب يحظى اليوم بواحد التقدير دولي فيما يخص المنجزات اللي قام بها سواء في الكرة أولا (l'athlétisme)، فالمغرب عندو واحد المكانة محترمة في هاذ الإطار.

ولذلك، باش يكون عندو هاذ القانون يكون عندو ملاءمة مع ما جاءت به المدونة العالمية لمكافحة المنشطات، ولاسيما احنا على أبواب الانخراط والمساهمة في الألعاب الأولمبية اللي غتكون في باريس، لذلك لا بد أن بلادنا تكون بأهنا مع الملاءمة مع القوانين الدولية.

ولذلك، هاذ الوكالة اللي تحدثت، أولا، عندنا واحد الاستقلالية فالقرار وإنشاء كذلك واحد الهيئة ديال.. هيئة اللي غادي تكون مكلفة أساسا بمكافحة المنشطات وبالمتابعة ديال المختبرات اللي غادي تكون معتمدة لدى هذه الوكالة، وإنشاء المنصب - كما قال السيد الوزير - ديال كاتب عام، اللي غادي يكون للتدبير الإداري أساسا.

إذن اليوم، هاذ الوكالة وهاذ تغيير هاذ القانون، راه أساسا جوج ديال النقط أساسية: أولا، إعطاء الدولة المناعة والمكانة اللازمة مع

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نعتبر في مجموعة العدالة الاجتماعية أن إعداد "مشروع القانون رقم 06.23 بتغيير وتنظيم القانون رقم 97.12 المتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة"، من طرف الحكومة خطوة مهمة في اتجاه التقيد بالالتزامات الدولية للمغرب فيما يخص مكافحة هذه الظاهرة، خاصة الاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات والمقتضيات والأحكام القانونية الصادرة عن الوكالة الدولية لمكافحة المنشطات، خاصة فيما يتعلق بملاءمة أحكام القانون الحالي 97.12 مع المدونة العالمية لمكافحة المنشطات وتعزيز استقلالية مختلف أجهزة الوكالة المغربية، وفقا للمبادئ المعمول بها دوليا في هذا المجال.

ونستغل هذه المناسبة لندعو إلى تحسين مقروئية مشروع أو القانون بصفة عامة باعتماد صيغة مندمجة للقانون الأصلي بالتعديلات المقترحة من طرف الحكومة.

في المقابل نثمن في هذا الإطار المقتضيات التي جاء بها مشروع القانون التي تهم توسيع نطاق تطبيق مجال مكافحة المنشطات، ليشمل إلى جانب الأنشطة التنافسية الأنشطة الرياضية التي تمارس لأغراض ترفيهية في إطار منظم، بالإضافة إلى تعزيز حكمة الوكالة المغربية لمكافحة المنشطات من خلال إحداث لجنة التراخيص للاستعمال لأغراض علاجية وكذا المجلس التأديبي كهيئات مستقلة.

أيضا من المقتضيات الجديدة التي جاء بها مشروع القانون فيما يتعلق بمراقبة تعاطي المنشطات التنصيص على إمكانية إجراء تحليل للعينة البيولوجية أو دراستها من لدن مختبر معترف به، طبقا للمقتضيات المدونة العالمية لمكافحة المنشطات، وذلك بالإضافة إلى المختبر المعتمد كما هو معمول به حاليا.

وندعو في مجموعة العدالة الاجتماعية ونطمح إلى أن تتوفر بلادنا على مختبر وطني متخصص معتمد من لدن الوكالة الدولية لمكافحة المنشطات بالإضافة إلى المختبرات المعترف بها، ففي ظل غياب هذه المختبرات سيبقى المغرب مرتهن لعمل المختبرات الأجنبية المعتمدة، خاصة وأن عدد العينات التي يتم تحليلها اليوم في ارتفاع متزايد بعد إجبارية إخضاع الرياضيين للكشف عن المواد المنشطة بعد مصادقة المغرب على الاتفاقيات الدولية التي تعد اتفاقيات ملزمة لكل موقع عليها.

والجدير بالذكر أن مكافحة استعمال المنشطات، بقدر ما يهدف إلى ضمان المنافسة الشريفة واحترام أخلاقيات الرياضة وقيمها المعنوية، بقدر ما يروم الحفاظ على صحة الرياضيين وحمايتهم في مجال يكثر فيه الإغراء، وبالتالي فإن الأمر يتعلق عموما بالصحة العمومية في مواجهة ظاهرة أضحت تتفاقم بقوة في اتجاه ستصبح فيه المنشطات منافسا قويا لآفة تعاطي المخدرات، والحمد لله لم يسجل في الآونة الأخيرة

بمراقبة تعاطي المنشطات، تلاؤما مع أحكام المدونة العالمية لمكافحة المنشطات، خاصة في الجوانب المتعلقة بكيفيات أجرأة عمليات المراقبة والأشخاص المؤهلين للقيام بها، وكذا كيفيات منح تراخيص استعمال العقاقير والوسائل المحظورة لأغراض علاجية.

ويتوخى هذا النص أيضا توسيع قاعدة المختبرات المسموح لها بتحليل العينات البيولوجية في مجال مراقبة تعاطي المنشطات لتشمل المختبرات المعتمدة من قبل الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات.

بالإضافة إلى مراجعة العقوبات التأديبية المطبقة على الرياضيين والهيئات الرياضية، ويروم أيضا مشروع تعزيز حكمة الوكالة المغربية لمكافحة تعاطي المنشطات من خلال تطوير اختصاصاتها، تماشيا مع المستجدات التي يعرفها هذا المجال وإحداث هيكلية إدارية جديدة للمؤسسة على رأسها الكاتب العام.

السيد الرئيس،

إن تحقيق رهانات تطوير المنظومة الرياضية وتخليقها وتعزيز إشعاعها الإقليمي والقاري والدولي يتطلب التعجيل بالمصادقة على هذا المشروع.

لكل هذه الاعتبارات سنصوت في الفريق الحركي إيجابا على هذا النص.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير الوطن والمواطنين، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

إذن بعد الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية، نمر إلى فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.. سلم، شكرا.

فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.. سلم، السيد الرئيس، شكرا.

فريق الاتحاد المغربي للشغل.. سلم؟ شكرا السيدة المستشارة.

مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.. سلم.

مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.. سلم، شكرا السيد الرئيس.

مجموعة العدالة الاجتماعية.. غادي تدخلو السي الدحماني؟

تفضلوا.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

السيد الرئيس المحترم،

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

المادة 2: المتتممة للقانون السالف الذكر رقم 97.12 بالمادة 33 المكررة وبالجاء الفرعي الرابع من الفرع الثامن من الباب الخامس.

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

المادة 3: تنسخ وتعوض أحكام المواد 9، 10، 15، 21، 33 من القانون السالف الذكر القانون رقم 97.12.

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

المادة 4:

الموافقون: الإجماع.

أعرض الآن مشروع القانون برتمته للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

إذن، وافق مجلس المستشارين بإجماع أعضائه الحاضرين على مشروع قانون رقم 06.23 بتغيير وتتميم القانون 97.12 المتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة.

شكرا السيد الوزير.

شكرا الأخوات والإخوان.

وننتقل للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 27.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل.

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

تفضل السيد الوزير.

السيد خالد آيت طالب وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

كل عام وأنتم بخير.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

أشرف اليوم بأن أعرض على أنظار مجلسكم الموقر مشروع قانون

صدور قرارات أو عقوبات من الهيئات الدولية المعنية في حق الرياضيين المغاربة، وهو ما ساهم في ترسيخ صورة إيجابية عن الرياضة الوطنية في المنتظم الدولي.

كما دعونا في إطار اللجنة كمجموعة العدالة الاجتماعية ندعو ونجدد الدعوة إلى تنظيم يوم دراسي على مستوى هاذ المجلس بمشاركة وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة ووكالة مكافحة تعاطي المنشطات وكافة الجامعات الرياضية وممثلين عن الأندية ومختلف الفاعلين في هذا الإطار من أطباء وأكاديميين وباحثين وغيرهم واستثمار مخرجاته في المعالجة الشاملة للإطار القانوني المنتظم لمجال تعاطي المنشطات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار السبي خالد سلمتو التقرير؟ سلمتو المداخلة ديالكم أو عندكم رغبة تدخلو؟ تفضلوا.

المستشار السيد خالد السطحي:

السيد الرئيس،

هو كما قلنا الصباح للسيد الوزير في اللجنة هو أن هاذ الموضوع ديال المنشطات من المواضيع الأساسية.

أکید بطبيعة الحال، السيد الوزير، نعاودونأكدو على أن الرياضة قبل كل شيء هي أخلاق في الأصل. خص الترفع على هاذ الأمر هذا، ولكن مادام على أن كايئة التزامات دولية، فأعتقد على أن مجموعة الأمور اللي جابتها الحكومة تصب في صالح تجويد هاذ المشروع القانون، ولذلك سنكون من الداعمين له.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن، السيد الوزير، هل ترغبون في التفاعل مع التعقيبات، طبقا للمادة 217 ما عندكم رغبة.

إذن شكرا.

إذن إلى اسمحتولي ننتقل للتصويت على مواد المشروع:

المادة 1: أذكر بأنها مادة مغيرة ومتتممة لأحكام المواد 3، 8، 11، 12، 13، 14، 16، 19، 20، 23، 29، 30، 32، 42، 53، 57 من قانون رقم 97.12 المتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة:

نمر الآن إلى تقرير اللجنة، نعتبره أنه وزع.. شكرا.

بالنسبة للمناقشة، تفضلوا السي الحسنواي باسم فرق الأغلبية.

المستشار السيد لحسن الحسنواي:

السيد الرئيس،

.. أنني ندخل باسم الأغلبية، ولكن نتدخل فيهم بثلاثة دفعة واحدة
باش نربحو الوقت.

السيد رئيس الجلسة:

بغتي تدخل فيهم بثلاثة، غادي تسبق العرض ديال الحكومة؟ ما
يمكنش! هاذوك المشاريع 46.23 و47.23 تجمعهم وحدة الموضوع السي
لحسن، تدخل في الشق المرتبط بهذا.

أو إلى بغيتي تأجل المداخلة ديالك السي لحسن.. توجه لي السي
لحسن.

المستشار السيد لحسن الحسنواي:

رأفة بكم، أسلم المداخلات..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي لحسن.

الفريق الحركي السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

هاذ الإخوان كيبقاو يقرأو، اللهم نقرأو حتى احنا، باش نكونو
واقعيين لأن نتفقو.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي في إطار هذه الجلسة
العامة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون
رقم 27.23 بتغيير وتميم القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن
حوادث الشغل، والذي يندرج في إطار تنزيل الورش الملكي الذي أطلقه
جلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، لإرساء ركائز الدولة
الاجتماعية، والمحدد مرتكزاتها في قانون الإطار رقم 09.21 المتعلق
بالحماية الاجتماعية، وكذا مراجعة المهام ووظائف وهيكلية الإدارة
المركزية بوزارة الصحة بنقل الاختصاصات التي أسندها المشرع
بموجب القانون رقم 18.12 للسلطة الحكومية المكلفة بالتشغيل
إلى السلطة الحكومية المكلفة بالحماية الاجتماعية، من أجل اعتماد
الآليات الجديدة لتبسيط المساطر في مجال التعويض عن حوادث
الشغل والأمراض المهنية، من شأنها الحفاظ على حقوق الضحايا

رقم 27.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن
حوادث الشغل، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.190 بتاريخ
6 ربيع الأول 1436 الموافق لـ (29 ديسمبر 2014).

وللتذكير، فمشروع هاذ القانون وافقت عليه لجنة التعليم
والشؤون الثقافية والاجتماعية، وهي مشكورة، في سياق اجتماعها
الذي خصص لدراسته بتاريخ 27 من الشهر المنصرم.

ويندرج مشروع هذا القانون بشكل عام في إطار تنفيذ التعليمات
الملكية السامية وذلك من خلال اتخاذ جميع التدابير ذات الطابع
التشريعي والتنظيمي والمؤسساتي والمالي الكفيل بضمان تنزيل سليم
وفعال لورش التغطية الصحية والاجتماعية، مما يستلزم ذلك من
حرص شديد على تحيين وملاءمة الترسنة القانونية المؤطرة لهذا
المجال.

كما يأتي مشروع هذا القانون كذلك بشكل خاص في سياق مراجعة
مهام ووظائف وهيكلية الإدارة المركزية لوزارة الصحة، انسجاما مع
الإصلاح الذي تشهده منظومة الحماية الاجتماعية، وبالتبعية ترتيب
الأثار المتعلقة بصدور المرسوم رقم 2.21.854 المتعلق باختصاصات
وزير الصحة والحماية الاجتماعية، الصادر في 14 من ربيع الأول 1443
والذي خول لوزير الصحة والحماية الاجتماعية في الفقرة الثالثة من
المادة الثالثة منه السلطة على الهياكل المكلفة بالحماية الاجتماعية
المحدثة بموجب المرسوم رقم 2.14.280 بتحديد اختصاصات وتنظيم
وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية، حيث تم نقل مديرية الحماية
الاجتماعية للعمال إلى وزارة الصحة والحماية الاجتماعية.

ويهدف كذلك مشروع هاذ القانون إلى تغيير وتتميم القانون رقم
18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل الصادر بتنفيذه الظهير
الشريف رقم 1.14.190 وذلك قصد تمكين وزير الصحة والحماية
الاجتماعية من ممارسة الاختصاصات المتعلقة بالحماية الاجتماعية
في مجال حوادث الشغل.

وعليه فمقتضيات هذا المشروع ترمي إلى إسناد الاختصاصات
التي أوكل القانون المشار إليه أعلاه رقم 18.12 ممارستها للوزير المكلف
بالشغل إلى السلطة الحكومية التي ستحدد بموجب مرسوم، مع إحلال
عبارة "الإدارة المختصة" محل عبارة "المديرية الجهوية أو الإقليمية
للتشغيل المختصة والمصالح المختصة بالمديرية الجهوية أو الإقليمية
للتشغيل والمدير الإقليمي للتشغيل".

تلکم هي الغاية من مشروع هذا القانون.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، إذ نصوت بالإيجاب على مشروع هذا القانون، فإننا ندعو الحكومة إلى التعجيل بالمراجعة الشمولية للمقتضيات المتعلقة بحوادث الشغل والأمراض المهنية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر لمجموعة العدالة الاجتماعية.. غتسلمو التقرير، شكرا.

السي خالد السطي عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب سلم، شكرا.

السيد الوزير، واش عندكم رغبة في التفاعل؟ تفضلوا.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشارين المحترمين.

أنا غير باش نزيد نأكد بأنه، أولا الحكومة راه هي مشتغلة في التحيين ديال هاد القانون ديال حوادث الشغل، ولا سيما الأمراض المهنية وكاين واحد العمل تيقوم به السيد الرئيس ديال الحكومة وكيشرف عليه، دبا هاد 2 ديال القوانين فيه 2 ديال المواد، هذا غير للملاءمة والمواءمة باش تكون الصلاحية تعطى لوزارة الصحة باش يمكن لها تمارس المهن ديالها.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذا ننتقل للتصويت على مواد المشروع.

المادة 1 للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

المادة 2 للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

أعرض الآن مشروع القانون برتمته للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا

إذن، وافق مجلس المستشارين بإجماع أعضائه الحاضرين على مشروع قانون رقم 27.23 بتغيير وتنظيم القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل.

وحمايتها.

ولكل هذه الاعتبارات، سنصوت في الفريق الحركي بالإيجاب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

إذن بعد الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية اللي سلم المداخلة ديالو..

فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، السيدة مينة.. سلمتوه؟ شكرا.

فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، السي يوسف، سلمتوه؟

الاتحاد المغربي للشغل، الأستاذة أمينة سلمتوه.

مجموعة الدستوري الديمقراطي.. سلموه.

إذن مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: السي لحسن

غادي تدخل؟ تفضل.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لمناقشة مشروع قانون رقم 27.23 بتغيير وتنظيم القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل، الذي اقتصر على إدخال تعديلات تقنية ليتسنى لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية ممارسة الاختصاصات المتعلقة بالحماية الاجتماعية في مجال حوادث الشغل، من خلال إسناد الاختصاصات التي أوكل القانون رقم 18.12 ممارستها للوزير المكلف بالشغل إلى السلطات الحكومية، التي ستحدد المرسوم وكذا إحلال عبارة "الإدارة المختصة" محل عبارة "المديرية الجهوية أو الإقليمية للشغل المختصة".

السادة الوزراء،

إن مشروع هذا القانون لا يعدو أن يكون مجرد إجراء تقني استدعته ضرورة الملاءمة مع التداير ذات الطابع التشريعي والتنظيمي والمؤسسي الكفيلة بتفعيل تعميم الحماية الاجتماعية، في الوقت الذي أغفلت هذه المبادرة التشريعية المراجعة الشمولية لجميع المقتضيات المتعلقة بالحوادث والأمراض المهنية وتجميعها في منظومة موحدة، تحافظ على الحقوق المكتسبة وتضمن المزيد من التبسيط في المساطر الإدارية المتبعة بما يحفظ حقوق الضحايا وتمتعهم بإيرادات تضمن لهم العيش الكريم وصون كرامتهم.

المنصرم لدراسة هذين المشروعين، وكذا على النقاش والحوار الجاد حول التغييرات والتتيمات الواردة فيها والتي كللت بالموافقة على المشاريع المذكورة.

ومما لا شك فيه أن هذا النقاش الهام يعتبر ترجمة صادقة للاهتمام الكبير الذي يوليه السيدات والسادة المستشارين المحترمين للمشاريع التشريعية والتنظيمية ذات الصلة بتعميم التغطية الصحية الإجبارية، كما أغتنم الفرصة لأشيد بالمجهودات الكبيرة التي بذلها السيد رئيس اللجنة من أجل توفير المناخ الملائم لأجل دراسة المشروعين المذكورين وعلى سعة صدره وحسن تديره لأشغال اللجنة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن مشروع القانونين المعروضين على أنظاركم يأتيان في ضوء مواكبة الحكومة لتنزيل هذا الورش المجتمعي الكبير وحرصها على ضمانة انسجام أحكام المشروعين المذكورين مع الإصلاح الذي تشهده منظومة الحماية الاجتماعية على المستويين التشريعي والتنظيمي.

ومن تم، فإن مشروع القانون رقم 46.23 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، تهدف مقتضياته إلى:

- أولا: تحقيق الملاءمة مع أحكام القانون رقم 65.00 المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض، المغير والمتمم بمقتضى القانون رقم 27.22، لاسيما فيما يتعلق بنسخ أحكام المادة الثالثة منه؛

- ثانيا: إعطاء الأسبقية لمعيار تصنيف الأشخاص حسب أحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل على حساب معيار الأنشطة والمهن المزاولة، إذا كان الشخص المعني مصنفا حسب المهن أو الأنشطة التي يزاولها، ومصنفا في نفس الوقت حسب معيار آخر تم اعتماده استنادا إلى أحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل؛

- ثالثا: تأهيل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتطبيق مدة تدريب جديدة في حق المؤمن في حالة انقطاعه عن أداء الاشتراكات متصلة تتعدى 12 شهرا، تحدد في ثلاثة أشهر تبتدئ من الشهر الموالي للشهر الذي قام فيه المؤمن المعني بتسوية وضعيته؛

- رابعا: تحديد كذلك الاشتراك المستحق عن المؤمن بناء على أعلى دخل جزافي أو أعلى واجب للاشتراك، إذا كان المعني بالأمر مصنفا في أكثر من صنف أو صنف فرعي أو مجموعة من الأصناف حسب المهن والأنشطة التي يزاولها؛

- خامسا: تغيير وتتميم المادة 29 قصد إضفاء الطابع الديناميكي على إعداد شهادة إثبات انتظام أداء واجبات الاشتراك مع الإحالة إلى

إذن تنتقل الآن للدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 46.23 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، ومشروع قانون رقم 47.23 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

الكلمة للحكومة لتقديم المشروعين دفعة واحدة، طبقا لأحكام المادة 217.

غادي نعتمدو المبدأ الي اعتمدتوه في اللجنة الدائمة، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف اليوم بأن أعرض على أنظار مجلسكم الموقر مشروع قانوني يندرجان في إطار تنفيذ التعليمات الملكية السامية الداعية إلى التسريع في تنزيل مختلف مكونات منظومة الحماية الاجتماعية المحددة مرتكزاتها الجوهرية في القانون الإطار 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية.

كما يندرج مشروع القانونين موضوع هذه الجلسة ضمن البرنامج الحكومي الذي حدد عددا من الإصلاحات والإجراءات التي تدخل في مجال تعميم الحماية الاجتماعية، وشرعت الحكومة وفقه في اتخاذ جملة من التدابير ذات الطابع التشريعي والتنظيمي والمؤسسي والمالي الكفيلة بضمان التنزيل السلس والفعال لورش التغطية الصحية والاجتماعية، مع ما يستلزم ذلك من حرص شديد على تحيين وملاءمة الترسانة القانونية المؤطرة لهذا المجال، ويتعلق الأمر بالمشروعين التاليين: مشروع قانون 46.23 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، المغير والمتمم لرقم 98.15 وكذلك المشروع رقم 47.23 المغير والمتمم للقانون 99.15 والذي يتعلق بإحداث نظام المعاشات لفائدة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

هذا وقبل استعراض أهم مضمين مشروع القانونين المذكورين، أود أن أعبر للسيدات والسادة المستشارين المحترمين على الشكر الجزيل على العناية الكبيرة التي أولوها لمشروع القانونين في إطار الجلسة التي خصصتها لجنة التعليم والشؤون الاجتماعية بتاريخ 27 من الشهر

المرض، نثمن هذا المشروع وكان نقاش فاللجنة اللي هو مستفيض، لأن هذا يثمن الترسنة القانونية الخاصة بالتأمين الإجباري عن الصحة، وتتحقق الملاءمة وكذلك تصنيف الأشخاص إلى غير ذلك وتأهيل الصندوق الوطني فيما يخص الأداءات والانتظام ديالها وربط الانتظام ديال الأداءات مع الاستفادة منه، إذن هذا المشروع اللي هو أساسي جدا، تيكمل هاذ الترسنة اللي جابتها هاذ الحكومة في إطار الإصلاح، في إطار تنزيل الورش ديال الحماية الاجتماعية، إذن لا يمكن لنا إلا أن نصوت له ونثمنه.

وبالنسبة لما يخص المعاشات بالنسبة للأشخاص المستقلين والأشخاص غير الأجراء اللي تيزاولو نشاط اللي هو خاص هذا حتى هو كذلك يأتي لاستكمال الإطار التشريعي ديال منظومة الحماية الاجتماعية. وهذا كذلك مهيكل هاذ الورش هذا لأنه يتدخل في إطار توسيع القاعدة ديال الاستفادة ديال المساهمين في التقاعد، وكيعطي واحد الضمان ديال الاستمرارية والديمومة ديال صناديق التقاعد، نتعرفو بأن صناديق التقاعد مقبلة السنة المقبلة والسنة اللي من بعدها على مراجعة كبيرة جدا، لأن وصلنا في الدراسات الاكتوارية إلى واحد المنطقة اللي خصنا في إطارها تكون عندنا واحد النوع من الاحتراز إلى غير ذلك.

إذن من شأن توسيع ديال القاعدة ديال المساهمين أنه يساهم في إطار أنه الضمان ديال الاستدامة ديالها والحماية ديالها وغادي يعزز كذلك الورش اللي غادي نقومو به في إطار يعني الإصلاح ديال صناديق المعاشات، إذن لا يمكن لنا إلا أن نثمن هذا، ونصوت بالإيجاب على هذه المشاريع ونثنى السيد الوزير على العمل الذي قام به في هذا الإطار. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر إلى الفريق الحركي.. شكرا السيد الرئيس.

الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية، سلموا.. شكرا

فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب سلم، شكرا.

فريق الاتحاد العام لمقاوات المغرب سلم، شكرا.

الاتحاد المغربي للشغل سلم، شكرا.

مجموعة الدستوري الديمقراطي، سلم.

مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.. سلم.

العدالة الاجتماعية، السي بن فقيه.. سلم.

السي خالد.. سلم.

شكرا.

نص تنظيمي يؤطر مضمونها ومدة صلاحيتها وكذا الفترة المعنية بانتظام في الأداء؛

- سادسا: تغيير وتتميم المادة 30 بغية ربط الاستفادة من الدعم والإعانات العمومية بضرورة انتظام أداء واجبات الاشتراك من قبل المؤمن للصندوق؛

- سابعا: نسخ المادة 4 من أجل تحقيق الملاءمة مع أحكام القانون رقم 65.00 المغير والمتمم للقانون رقم 27.22.

وأما بخصوص مشروع القانون رقم 47.23 الذي يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، فإن الغاية من سن مقتضياته تكمن في:

✓ تغيير أحكام المادة 2 من القانون رقم 99.15، وذلك من أجل ترتيب الآثار على نسخ المادة 5 من نفس القانون؛

✓ إعطاء الأسبقية لمعيار تصنيف الأشخاص حسب أحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل على حساب معيار الأنشطة والمهن المزاولة، إذا كان الشخص المعني مصنفا حسب المهن أو الأنشطة التي يزاولها ومصنفا في نفس الوقت حسب معيار آخر تم اعتماده استنادا إلى أحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل؛

✓ كذلك تحديد الاشتراك المستحق على المؤمن بناء على أعلى دخل جزافي أو أعلى مبلغ اشتراك، إذا كان المعني بالأمر مصنفا في أكثر من صنف أو صنف فرعي أو مجموعة من الأصناف حسب المهن والأنشطة التي يزاولها.

وتلكم هي باختصار الخطوط العريضة من مشروعين القانونيين المعروفين على أنظاركم.

وأشكركم على حسن اهتمامكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن نمر إلى تقرير اللجنة.. التقرير وزع.

نمر الآن للمناقشة.

إذن تفضل السي حداد، باسم فرق الأغلبية؟ تفضلوا.

المستشار السيد لحسن حداد:

باسم فرق الأغلبية.

بالنسبة لمشروع القانون المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

1- مداخلات فريق الأصالة والمعاصرة:

1) مشروع قانون رقم 06.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 97.12 المتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة.

والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين في إطار التصويت على مشروع قانون رقم 06.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 97.12 المتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة، المواكب للهندسة التشريعية في سبيل إقرار القانوني وحكامه تدبير الشأن الرياضي.

لابد في البداية أن نشيد بالروح الإيجابية التي طبعت أشغال لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية والتي عبر عنها الجميع بكل مسؤولية خلال مناقشة مشروع القانون الذي نحن بصدد المصادقة عليه في هذه الجلسة الدستورية.

بادئ ذي بدء، هناك إجماع على أن الرياضة المغربية عرفت في السنوات الأخيرة نهضة كبيرة، خاصة في مجال كرة القدم، بدليل النتائج الإيجابية التي حققها المنتخب الوطني المغربي، والتي توجت بوصوله لنصف نهائي كأس العالم في قطر سنة 2022 والذي يعتبر انجازا تاريخيا غير مسبوق، إفريقيا وعربيا، إضافة إلى النتائج التي حققتها الأندية المغربية في مختلف التظاهرات الكروية الإفريقية والعربية والعالمية، والحضور القوي والمؤثر للمحترفين المغاربة في الدوريات الاحترافية الأوروبية خصوصا، وهو ما ساهم في تحقيق إشعاع منقطع النظير للمغرب، وبات حديث القنوات الإعلامية العالمية، بالإضافة إلى المنجزات التي حققها أبطالنا في مجموعة من الرياضات الفردية والتي ساهمت في إشعاع المملكة، إقليميا ودوليا، وعززت من اللحمة الوطنية تحت رعاية صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الرياضي الأول، والذي أفرزت مجهوداته استضافة بلادنا لهيئات كأس إفريقيا 2025 وهيئات كأس العالم 2030، وغيرها من التظاهرات الرياضية، المواكبة والمعززة لمنظومة الاقتصاد الرياضي.

إذن، السيد الوزير، إيلا ما عندكم رغبة في إضافة، إذن إيلا ما عندكم رغبة، نمرؤ مباشرة للتصويت على مشروع القانون رقم 46.23 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

أعرض المادة 1 للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

أعرض المادة 2 للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

إذن أعرض الآن مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

إذن، وافق مجلس المستشارين بإجماع أعضائه الحاضرين على مشروع قانون رقم 46.23 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15، المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

ننتقل الآن للتصويت على مشروع قانون رقم 47.23 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

أعرض المادة الفريدة للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

أعرض الآن مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

إذن، وافق مجلس المستشارين بإجماع أعضائه الحاضرين على مشروع قانون رقم 47.23 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

شكرا للجميع.

السيد الرئيس المحترم،

إن الأهداف التي سيتم إحداثها بموجب مشروع القانون رقم 06.23، ستساهم بشكل كبير في تجويد ودعم المجهودات التي تقوم بها بلادنا للنهوض بالرياضة الوطنية، وبحمائية الرياضيين والحد من تعاطي المنشطات داخل صفوفهم، لأن لها تأثيرا سلبيا كبيرا على مسارهم وعلى صحتهم، وعلى نزاهة المنظومة الرياضية ككل.

كما نستغل الفرصة لننوه ونشيد بالدور الكبير الذي تلعبه الوكالة المغربية لمكافحة المنشطات وعلى المجهودات الكبيرة التي تقوم بها في سبيل الحد من تناول المنشطات من قبل الرياضيين، وهذا ما تؤكدته الأرقام التي أدليت بها خلال تقديمكم لمشروع القانون أمام أنظارنا، على الرغم من الصعوبات الكثيرة التي تعيق عمل الوكالة وتحول دون أداء مهامها على أحسن وجه.

إذ ليس من السهل على الوكالة مراقبة جميع الرياضيين، فدورها يشمل العمل على الحد من تفشي استعمال المواد المنشطة في المجال الرياضي بالمغرب من خلال تبني اجراءات وتدابير استباقية، بغية منع وصول هذه العقاقير إلى الأوساط الرياضية المغربية، واعتماد أساليب علمية لتكوين الرياضيين من خلال التدريبات المكثفة ومواكبة صحة الممارسين، إضافة إلى تنفيذ برامج للتربية والتكوين والتحسيس لفائدة الرياضيين أو المؤطرين والتأكيد على ضرورة تفادي اللجوء إلى المنشطات في الممارسات والتظاهرات الرياضية، إضافة إلى البت في جميع الملفات التأديبية المتعلقة بقضايا المنشطات بالنسبة للرياضيين وتحديد العقوبات الملائمة، إلى جانب فرض عقوبات جنائية بالنسبة للأشخاص الذين يتاجرون في المواد والعقاقير المنشطة.

هذا العمل الكبير والمهم الذي تقوم به الوكالة لا يزال في حاجة إلى مساعدة الجامعات الرياضية، وإلا فإن مجهود الوكالة لن يحقق النتائج المرجوة.

وفي الأخير، وانطلاقا من حرصنا، في فريق الأصالة والمعاصرة، على دعم كل المبادرات التي من شأنها النهوض ببلادنا في كافة المجالات، فنحن ندعم هذا المشروع والتغييرات التي جاء بها، وسنصوت على مشروع القانون رقم 06.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 97.12 المتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة بالإيجاب.

(2) مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع القوانين التالية:

أ- مشروع قانون رقم 06.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 97.12 المتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة؛

ب- مشروع قانون رقم 27.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل؛

ج- مشروع قانون رقم 46.23 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون

نشاطا خاصا:

ذ- مشروع قانون رقم 47.23 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم:

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يطيب لي أن أتناول الكلمة، باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، في هذه الجلسة التشريعية، وذلك بهدف المساهمة في النقاش حول مشاريع قوانين ذات أهمية كبرى في المجال الاجتماعي الذي يعد من بين أولويات العمل الحكومي بالنظر لتأثيره المباشر على تحسين المعيش اليومي للمواطنات والمواطنين.

السيد الرئيس المحترم:

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

معروض أمام مجلسنا الموقر اليوم ثلاث مشاريع قوانين جد هامة، ويتعلق الأمر بـ:

✓ مشروع قانون رقم 46.23 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛

✓ مشروع قانون رقم 47.23 يقضي بتغيير وتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛

✓ مشروع قانون رقم 27.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل.

هذه المشاريع، تعكس بجلاء التوجه الاجتماعي القوي للحكومة وحرصها على تتميم ركائز الدولة الاجتماعية التي جعلت منها صلب برنامجها الحكومي، فائنان منها بندرجان في إطار منظومة الحماية الاجتماعية، والهدف منهما هو تجويد الإطار التشريعي لهذه المنظومة، حيث يروم المشروعين قانونين 46.23 و 47.23 إدخال تغييرات تنظيمية في مجال الحماية الاجتماعية لفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، بينما يروم المشروع قانون رقم 27.23 إلى إسناد ممارسة الاختصاصات المتعلقة بالحماية الاجتماعية في مجال حوادث الشغل إلى وزارة الصحة والحماية الاجتماعية.

ببلاده، وهو ما يتحقق الآن، فلنا كما قلت أن نفخر بالإصلاحات الكبيرة والعميقة التي يشهدها المجال الاجتماعي ببلادنا وأن نفخر بهذه الثورة الاجتماعية غير المسبوقة التي تشكل ركيزة ودعامة أساسية في سبيل ضمان كرامة المواطن، ودعم القدرة الشرائية لأوسع الفئات الاجتماعية وحماية الفئات الهشة، وتحقيق العدالة الاجتماعية ونحن في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، لا يسعنا سوى أن نصوت بالإيجاب على المشاريع قوانين المعروض أمام أنظار مجلسنا الموقر اليوم، وأن ندعم كل المبادرات التشريعية التي تأتي بها الحكومة في كل المجالات، لأننا نعرف بأن الحكومة تشتغل بنفس اجتماعي وتعمل جاهدة في سبيل تنزيل ورش الحماية الاجتماعية على أحسن وجه، لنكون في مستوى ثقة صاحب الجلالة نصره الله، وفي مستوى تطلعات الشعب المغربي الذي يعقد آمالا كبيرة على هذه الحكومة من أجل تحسين ظروف عيشه.

وشكرا.

II- مداخلة الفريق الحركي:

مداخلة الفريق في مناقشة المشروعين القانونيين:

1- مشروع قانون رقم 46.23 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛

ب- مشروع قانون رقم 47.23 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي في إطار هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على هذين المشروعين:

- مشروع قانون رقم 46.23 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛

- مشروع قانون رقم 47.23 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

في البداية، لا بد أن ننوه بمواصلة سلسلة الإصلاحات الهيكلية والشمولية التي تشهدها منظومة الحماية الاجتماعية، التي أعطى انطلاقها صاحب الجلالة نصره الله بمناسبة عيد العرش المجيد

ويهدف مشروع القانون رقم 46.23 إلى إعطاء الأسبقية لمعيار تصنيف الأشخاص حسب أحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل على حساب معيار الأنشطة والمهن المزاولة، إذا كان الشخص المعني مصنفا حسب المهن أو الأنشطة التي يزاولها ومصنفا في نفس الوقت حسب معيار آخر تم اعتماده استنادا إلى أحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

كما يهدف المشروع قانون ذاته إلى تمكين الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من تطبيق مدة تدريب جديدة في حق المؤمن تحدد في ثلاثة أشهر، في حال انقطاعه عن أداء الاشتراكات لمدة تتعدى 6 أشهر متصلة، وذلك ابتداء من الشهر الموالي للشهر الذي قام فيه المؤمن المعني بتسوية وضعيته أما فيما يخص المشروع قانون رقم 47.23، فهو يندرج في نفس إطار المشروع قانون رقم 46.23، ألا وهو إعطاء الأولوية لمعيار تصنيف الأشخاص حسب أحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل على حساب معيار الأنشطة والمهن المزاولة، إضافة إلى تحديد الاشتراك المستحق على المؤمن بناء على أعلى دخل جزافي أو أعلى مبلغ اشتراك، إذا كان المعني بالأمر مصنفا في أكثر من صنف أو صنف فرعي أو مجموعة من الأصناف حسب المهن والأنشطة التي يزاولها.

من بين المشاريع قوانين المعروضة أمامنا اليوم مشروع قانون رقم 27.23، والذي يندرج في إطار ترتيب الآثار المتعلقة بصور المرسوم رقم 2.21.854 المتعلق باختصاصات وزير الصحة والحماية الاجتماعية، والذي خول له السلطة على الهياكل المكلفة بالحماية الاجتماعية، حيث تم نقل مديرية الحماية الاجتماعية للعمال إلى وزارة الصحة والحماية الاجتماعية.

إن مشاريع القوانين التي نحن بصدد مناقشتها الآن وعلى وشك المصادقة عليها، تعكس بجلاء هاجس الدولة الاجتماعية الذي حملته الحكومة على عاتقها وتضمنته كل الإجراءات والقرارات التي تبنتها منذ بداية ولايتها الانتدابية، خاصة تلك المتعلقة بتعميم الحماية الاجتماعية، تنفيذها للتعليمات الملكية السامية في هذا الإطار.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

إن بلادنا تعيش ثورة اجتماعية بما تحملها الكلمة من معنى، ولعل أبرز دليل على ذلك هو مشروع مليون أسرة مستوفية لشروط العتبة في السجل الاجتماعي الموحد، أي ما يعادل 35 مليون مغربي في الاستفادة من الدفعة الأولى للدعم المالي.

ولنا اليوم أن نفخر بهذه الإنجازات التي كانت حلما بعيد المنال في الأمس القريب، والفضل كل الفضل يعود لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده الذي ما فتئ منذ توليه عرش أسلافه المنعمين يحمل هم شعبه ويطمح إلى إحقاق ثورة اقتصادية واجتماعية

الأنشطة التي يزاولها، ومصنفا في نفس الوقت حسب معيار آخر تم اعتماده استنادا إلى أحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل؛

- تحديد الاشتراك المستحق على المؤمن بناء على أعلى دخل جزافي أو أعلى مبلغ اشتراك، إذا كان المعني بالأمر مصنفا في أكثر من صنف أو صنف فرعي أو مجموعة من الأصناف حسب المهن والأنشطة التي يزاولها.

السيد الرئيس،

نعتبر في الفريق الحركي تفعيل ورش الحماية الاجتماعية ببلادنا لحظة تاريخية ومفصلية لبناء مغرب الغد، مغرب الكرامة والتقدم، حيث هذين المشروعين القانونيين المعروفين على أنظار مجلسنا الموقر سيواكبان، لا محالة، خارطة الطريق التي سطرها قانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية الذي تم تخصيص له مبلغ 9 مليارات ونصف في قانون المالية لسنة 2024، كما نؤكد على ضرورة الاستفادة جميع المواطنين والمواطنات بمختلف شرائحهم الاجتماعية من التغطية الصحية، وهي مناسبة سانحة تستلزم تقييم عملي حول كيفية تنزيل وتنفيذ هذه القوانين على أرض الواقع وكيفية استخلاص نسب المشاركة، مع تحفيز جميع هذه الفئات للانخراط في أنظمة التأمين الصحي والتقاعد، لتفادي المشاكل التي اعترضت تطبيق نظام المساعدة الطبية (راميد).

السيد الرئيس،

من أجل إنجاح هذه الورش الاجتماعي الهام، نتطلع في الفريق الحركي التنزيل السليم لمضامين هذين النصين القانونيين، الذي يحفه جلاله الملك محمد السادس نصره الله بعنايته الخاصة، سنصوت له بالإيجاب.

III- مداخلات فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:

1) مداخلة المستشارة السيدة هناء بن خير في مناقشة مشروع قانون رقم 06.23 يقضي بتغيير وتنظيم القانون رقم 97.12 المتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة:

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 06.23 يقضي بتغيير وتنظيم القانون رقم 97.12 المتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة.

لا يمكن أن تمر هذه المناسبة دون أن نستحضر بكل فخر واعتزاز التطور الذي عرفته الرياضة المغربية والإنجازات الرياضية المتميزة التي تحققت، وخاصة خلال السنتين الأخيرتين التي تميزت بمجموعة من الانجازات الرياضية، سيما الإنجاز التاريخي الذي حققه المنتخب الوطني لكرة القدم باحتلاله المركز الرابع في كأس العالم قطر 2022،

2020، بإعادة هيكلة وإصلاح المنظومة الصحية ببلادنا، من خلال تجويد وتحسين سلة الخدمات الصحية لكافة المواطنين والمواطنات بمختلف شرائحهم، باعتباره دعامة أساسية لنموذجنا الاجتماعي والتنموي.

كما نثمن مستوى النقاش الهادئ والمسؤول الذي عبر عنه مختلف السيدات والسادة المستشارين، داخل لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمناسبة دراسة هذين المشروعين، والشكر موصول إلى السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية على التفضل بتقديم عرضا قيما حول هذين النصين التشريعيين، وعلى تفاعله مع ملاحظات واستفسارات السيدات والسادة المستشارين.

السيد الرئيس،

ونحن نناقش مشروع قانون رقم 46.23 يقضي بتغيير وتنظيم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، لابد أن نستحضر الأهداف التالية:

- تحقيق الملاءمة مع أحكام القانون رقم 65.00 كما تم تغييره وتنظيمه بمقتضى القانون رقم 27.22 لاسيما فيما يتعلق بنسخ أحكام المادة الثالثة منه؛

- إعطاء الأسبقية لمعيار تصنيف الأشخاص حسب أحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل على حساب معيار الأنشطة والمهن المزاولة إذا كان الشخص المعني مصنفا حسب المهن والأنشطة التي يزاولها ومصنفا في نفس الوقت حسب معيار آخر تم اعتماده استنادا إلى أحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل؛

- تأهيل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في حالة انقطاع المؤمن عن أداء الاشتراكات لمدة متصلة تتعدى 12 شهرا لتطبيق مدة تدريب جديدة في حقه تحدد في ثلاثة أشهر تبتدئ من الشهر الموالي للشهر الذي قام فيه المؤمن المعني بالأمر بتسوية وضعيته؛

- تحديد الاشتراك المستحق على المؤمن بناء على أعلى دخل جزافي أو أعلى واجب اشتراك، إذا كان المعني مصنفا في أكثر من صنف أو صنف فرعي أو مجموعة من الأصناف حسب المهن والأنشطة التي يزاولها.

وبخصوص مشروع قانون رقم 47.23 يقضي بتغيير وتنظيم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا يهدف إلى:

- تغيير أحكام المادة 2 من القانون رقم 99.15 وذلك من أجل ترتيب الأثار على نسخ المادة 5 من نفس القانون؛

- إعطاء الأسبقية لمعيار تصنيف الأشخاص حسب أحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل على حساب معيار

في هذا المجال:

- منح الوكالة المغربية لمكافحة المنشطات المزيد من الصلاحيات، باعتبارها وكالة مستقلة وليست مؤسسة عمومية بالمفهوم التقليدي، وجعلها في خدمة الرياضيين وتعزيز انفتاحها على مختلف الشركاء بما فيها الجامعات التعليمية؛

- تنظيم حملات تحسيسية عبر وسائل الإعلام من أجل توعية الفاعلين الرياضيين بالآثار الضارة للمنشطات ومنافاتها للأخلاق الرياضية من أجل حماية الصحة البدنية للرياضيين وحماية قيم الروح الرياضية وروح المنافسة ونزاهة الأوساط الرياضية.

(2) مداخلة المستشارة السيدة هناء بن خير في مناقشة مشروع قانون رقم 27.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل:

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 27.23 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل.

يكتسي نظام التعويض عن حوادث الشغل أهمية بالغة، مما له من دور كبير في توفير الحماية الاجتماعية للأجراء والمستخدمين المصابين بحوادث الشغل أثناء أو بمناسبة القيام بأعمالهم أو لذوي الحقوق عند وفاة هؤلاء الأجراء، إنه نظام يحتل مكانة بارزة في منظومة الحماية الاجتماعية، حيث يضمن للمصاب مجموعة من الحقوق المادية والخدمات الصحية والاجتماعية خاصة في الوضعية التي يكون فيها الأجير عاجزا عن العمل والإنتاج، إذ يكون في أمس الحاجة إلى هذه الحماية، كما يضمن أيضا لذوي حقوق المتوفي الإيرادات والتعويضات المالية عن الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بهم.

وكما يبدو من خلال التعديلات التي أتى بها مشروع القانون 27.23 لا تعدو أن تكون تعديلات تقنية يتم من خلالها تعويض بعض المصالح الخارجية للوزارة المكلفة بالتشغيل أو المسؤولين كجهة للمخاطبة عند القيام ببعض الإجراءات المسطرية المرتبطة بتطبيق مقتضيات القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل، وذلك من أجل ملاءمة بعض مواد هذا القانون (المواد 13-17-25-27-186)، مع ما استجد على مستوى المؤسسات الإدارية المعنية بتطبيقه وأيضا لتحقيق أكبر قدر ممكن من المرونة للنص القانوني ليتماشى مع مختلف التطورات التي وقعت في هذا المجال، دون حاجة إلى التعديل المتكرر للنصوص القانونية.

وفي هذا الإطار، ومن أجل التطبيق السليم لمقتضيات القانون المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل، ومن أجل تعزيز احترام حقوق الشغيلة، نود في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بهذه المناسبة:

وهو إنجاز تاريخي غير مسبوق على المستويين العربي والإفريقي.

إن الإنجازات الرياضية المتميزة، التي تحققت في جل الأصناف الرياضية، لم تكن محض الصدفة عابرة، وإنما ثمرة عمل متواصل انتهجته بلادنا وفقا للرؤية المستنيرة لجلالة الملك لتأهيل الشأن الرياضي على مختلف المستويات، بغية تحقيق ما وصلت إليه الرياضة الوطنية على المستوى العالمي، والذي نتمنى أن يستثمر لخدمة الوطن والتعريف به في مختلف المحافل الدولية.

إن مشروع القانون الذي نحن بصدد مناقشته يدخل ضمن سلسلة الجهود التي تبذلها بلادنا والرامية إلى تنفيذ الالتزامات الدولية للمغرب في مجال مكافحة تعاطي المنشطات في المجال الرياضي الذي مر بعدد من المحطات، أبرزها الرسالة الملكية الموجهة للمشاركين في الملتقى الوطني حول الرياضة بالصخوريات بتاريخ 24 أكتوبر 2008، الذي دعا فيها جلالة الملك نصره الله إلى "محاربة هذه الظاهرة بكل قوة مع التزام الصرامة فيما يخص معاقبة استعمالها وترويجها، تنفيذًا للقوانين الوطنية والتزاماتنا الدولية".

وفي هذا الإطار، لأبد من التنويه بجهود المملكة المتواصلة لمكافحة المنشطات وبالمكتسبات التي حققتها بلادنا في هذا المجال والتي تم تعزيزها بالمصادقة على الاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة سنة 2009 وإصدار القانون المتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة 2017، وأيضا إحداث الوكالة المغربية لمكافحة المنشطات سنة 2021.

لا شك أن تعاطي المنشطات يعد مساسا بمبدأ المنافسة الشريفة في المجال الرياضي وانتهكا لمبدأ الشفافية وتكافؤ الفرص، وكذا نبل الرياضة والحق في الصحة، لذلك كان لابد من التعامل بحزم مع ظاهرة التعاطي للمنشطات، وهو الأمر الذي يجعل من تعديل النصوص القانونية وتقوية دور المؤسسات العاملة في هذا المجال ضرورة ملحة، خاصة في ظل المستجدات التي يعرفها.

فالدينامية الكبيرة التي أصبحت تشهدها الرياضة الوطنية والإنجازات التي حققتها بلادنا على مستوى مختلف الرياضات، تحتم علينا إعطاء المزيد من الاهتمام بهذا القطاع الحيوي، وتطهيره من كل الشوائب والظواهر التي تعيق تطوره، وهو أمر لا يمكن القيام به دون العمل على تحقيق قدر من الانسجام مع توصيات الوكالة الدولية لمكافحة المنشطات وملاءمة التشريع الداخلي المتعلق بمحاربة الظاهرة مع المدونة العالمية لمكافحة تعاطي المنشطات.

وفي هذا الإطار، ندعو في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب إلى ما يلي:

- بلورة رؤية تحليلية لواقع المنشطات بالمغرب؛

- وضع آليات ذات فعالية ومعايير لمراقبة ظاهرة تعاطي المنشطات

الأساسي عن المرض لفائدة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، وبعد مباشرة الإصلاحات و الشروع في تنزيل مختلف البرامج المتعلقة بالحماية الاجتماعية ظهرت الحاجة الماسة إلى ملاءمة هذين القانونين مع باقي القوانين المؤطرة لمجال الحماية الاجتماعية لمواكبة المستجدات التشريعية، وذلك سعيا الى النهوض بهذه الفئة المهمة من المجتمع وتأهيلها وتحفيزها وتحسين أوضاعها المهنية بما يضمن مساهمتها الفاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا.

ولقد كان فعلا هذين القانونين في حاجة إلى التعديل، خاصة بعد انتهاء الاشتغال بنظام المساعدة الطبية بعد تعديل مدونة التغطية الصحية الأساسية بمقتضى القانون رقم 22.27، وكذا ظهور بعض الصعوبات المتعلقة بازدواجية المعايير المعتمدة عند تصنيف الأشخاص الخاضعين لهذين القانونين، بالإضافة إلى الحاجة إلى ضبط اشتراكات المخرطين والمؤمن لهم وتنظيمها والاستمرار في أدائها وتحفيزهم على ذلك.

وفي هذا السياق، ندعو جميع الفاعلين إلى تكثيف الجهود من أجل تحفيز هذه الفئة للانخراط في أنظمة التأمين الصحي والتقاعد مع فتح باب الحوار مع مختلف مكونات هذه الفئة المهمة من المجتمع، وذلك من أجل الوصول إلى المزيد من التوافق، خاصة وأن عدد كبير منهم في حاجة ماسة إلى تأمين دخل إبان انتهاء فترة نشاطهم وعجزهم عن ممارسة أي نشاط.

كما نسجل بارتياح كبير ما تم تحقيقه من تقدم على مستوى تنزيل ورش الحماية الاجتماعية، فبعد الانتهاء من تميم التغطية الصحية على جميع المواطنين، تم الشروع قبل متم سنة 2023 في تنزيل المرتكز الثاني للحماية الاجتماعية والمتعلق بالدعم المباشر للشريحة المحتاجة من المواطنين، وهو ما يبعث على الارتياح، في انتظار استكمال ما تبقى من البرامج المتعلقة بهذا الورش، وذلك وفق ما تجسده الرؤية المولوية السامية لجلالة الملك نصره الله.

IV- مداخلات فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب:

(1) مشروع قانون رقم 27.23 بتغيير وتميم القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب في الاجتماع المخصص للمناقشة والتصويت على مشروع القانون رقم 06.23 بتغيير وتميم القانون رقم 97.12 المتعلق

- التأكيد مجددا على ضرورة إعمال جميع التدابير والإجراءات التي من شأنها حماية حقوق الطبقة الشغيلة، وخاصة تعزيز وتقوية دور الأجهزة الساهرة على حسن تطبيق مقتضيات هذا القانون من طرف المشغلين، فالنص القانوني لا يحتاج أحيانا للتعديل بقدر حاجته إلى التطبيق والتنزيل السليم لترتيب أثاره على أرض الواقع؛

- تعزيز المكتسبات التي تم تحقيقها في ظل النظام الحالي للتعويض عن حوادث الشغل مع ضرورة إدخال إصلاحات عميقة عليه بشكل يضمن تحسين التعويضات عن العجز والإيرادات والرفع منها؛

- العمل على ملاءمة مقتضيات هذا النظام مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها بلادنا، وخاصة المكتسبات الواردة بمختلف البرامج والأوراش المتعلقة بالحماية الاجتماعية التي يتم تنزيلها ببلادنا؛

- اعتماد آليات جديدة لتبسيط المساطر المعتمدة في مجال التعويض عن حوادث الشغل وتمكين المصابين وذوي حقوقهم في حالة الوفاة من الحصول على حقوقهم المالية في آجال معقولة.

(3) مداخلة المستشارة السيدة هناء بن خير في مناقشة:

أ- مشروع قانون رقم 46.23 يقضي بتغيير وتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛

ب- مشروع قانون رقم 47.23 يقضي بتغيير وتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب للدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 46.23 يقضي بتغيير وتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، والقانون رقم 47.23 يقضي بتغيير وتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

فلا شك أن هذين المشروعين يدخلان في إطار الإصلاح الشمولي الذي تشهده منظومة الحماية الاجتماعية لبلادنا الذي أعطى انطلاقته صاحب الجلالة نصره الله بمناسبة عيد العرش يوليو 2020 وافتتاح الدورة البرلمانية من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة، وفق رؤية مندمجة ومتكاملة هدفها الأسى توفير الحماية الاجتماعية لجميع المواطنين بمختلف شرائحهم لإعطائهم ما يستحقونه من عناية وتقدير.

فبعد أزيد من ست سنوات على إصدار القانونين رقم 15.98 و 15.99 المتعلقين بإحداث نظام للمعاشات ونظام التأمين الإجباري

والسلام عليكم ورحمة الله.

(2) مداخلة الفريق في مناقشة:

أ- مشروع قانون رقم 46.23 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛

ب- مشروع قانون رقم 47.23 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في الاجتماع المخصص لدراسة ومناقشة:

- مشروع القانون رقم 46.23 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛

- مشروع قانون رقم 47.23 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

وهما مشروع القانونين اللذان يأتيان في سياق تنزيل مقتضيات القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، الرامي إلى تعميم التغطية الصحية الإجبارية لفائدة جميع المغاربة.

واسمحوا لي في البداية أن أؤوه بالعمل الكبير الذي يقوم به السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية، رفقة باقي أطر الوزارة، من أجل تنزيل ورش تعميم الحماية الاجتماعية سيما من خلال الإسراع في إخراج كافة النصوص التشريعية والتنظيمية اللازمة لأجرائه.

السيد الوزير المحترم،

اعتبارا لكون مشروع قانونين يتضمنان مقتضيات تقنية تروم إلى:

- تحقيق المواءمة مع أحكام القانون رقم 65.00 كما تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 27.22؛

- إعطاء الأسبقية لمعيار تصنيف الأشخاص حسب أحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل على حساب معيار الأنشطة والمهن المزاولة إذا كان الشخص المعني مصنفا حسب المهن

بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة، وهو مشروع القانون الذي يأتي بهدف تعزيز آليات الوقاية ومكافحة تعاطي المنشطات في المجال الرياضي بالمغرب، وملاءمة أحكام القانون رقم 97.12 المتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة مع المدونة العالمية لمكافحة المنشطات وتعزيز استقلالية أجهزة الوكالة المغربية لمكافحة المنشطات.

السيد الوزير المحترم،

لا فتوتني المناسبة دون التنويه والإشادة بالدينامية التي يشهدها المجال الرياضي ببلادنا، ولاسيما في مجال كرة القدم، والتي تعكسها الإنجازات المحققة في مختلف التظاهرات العالمية والإقليمية، والتي تترجم مستوى العمل الكبير الذي تقوم به الأجهزة الرياضية الوطنية.

وفي هذا الإطار، ونحن على مشارف انطلاق بطولة كأس أفريقيا 2024 المنظمة بدولة ساحل العاج الشقيقة نتمنى لمنتخبنا الوطني كامل التوفيق في هذه المسابقة القارية.

وهذه الإنجازات بقدر هي مبعث فخر لنا جميعا، هي باعث أيضا لمواصلة العمل بنفس المستوى والمجهود، سيما على مستوى باقي القطاعات الرياضية الأخرى، لأنه وكما نعلم جميعا، فإن الرياضة تقوم بدور محوري في تحقيق أهداف التنمية البشرية، فضلا عن أنها أصبحت تشكل اليوم اقتصادا قائم الذات، يساهم في النمو الاجتماعي والاقتصادي لبلادنا.

السيد الوزير المحترم،

اعتبارا لكون مشروع هذا القانون يتضمن مقتضيات تروم بالأساس إلى:

- تحيين المقتضيات المتعلقة بمراقبة تعاطي المنشطات ومراجعة العقوبات التأديبية المطبقة على الرياضيين والهيئات الرياضية، انسجاما مع أحكام المدونة العالمية لمكافحة المنشطات؛

- توسيع قاعدة المختبرات المسموح لها بتحليل ودراسة العينات البيولوجية في مجال مكافحة تعاطي المنشطات، لتشمل المختبرات المعتمدة من طرف الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات؛

- مراجعة الأفعال المعاقب عليها بعقوبات جنائية في مجال مكافحة تعاطي المنشطات بتدقيقها ضمانا للأمن القانوني في هذا الشأن؛

- تعزيز حكمة الوكالة المغربية لمكافحة تعاطي المنشطات، وتقوية استقلالية أجهزتها التأديبية من خلال فصلها عن أجهزة الوكالة وتحويلها إلى جهاز يتمتع بالاستقلالية.

لذلك، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب سنصوت بالموافقة على مشروع القانون رقم 06.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 97.12 المتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة.

حوادث الشغل، وفقاً للإطار القانوني والدستوري المعمول به في بلادنا، إذ يهدف مشروع قانون رقم 27.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل إلى ترتيب الأثار المتعلقة بصور المرسوم رقم 2.21.854 المتعلق باختصاصات وزير الصحة والحماية الاجتماعية، والذي خول له السلطة على الهياكل المكلفة بالحماية الاجتماعية، حيث تم نقل مديرية الحماية الاجتماعية للعمال إلى وزارة الصحة والحماية الاجتماعية كاختصاصات جديدة في مجال حوادث الشغل، حيث تضمن المشروع مقتضيات تنص على إسناد الاختصاصات التي كانت ممارستها تحت قانون رقم 18.12 إلى سلطة حكومية أخرى سيتم تحديدها بموجب مرسوم، وذلك بنقل مديرية الحماية الاجتماعية للعمال إلى وزارة الصحة والحماية الاجتماعية.

وهذا سيكون بإمكان وزير الصحة والحماية الاجتماعية ممارسة اختصاصاته المتعلقة بالحماية الاجتماعية في مجال حوادث الشغل، إذ تنص مقتضيات هذا المشروع على إسناد الاختصاصات التي أوكل القانون المشار إليه أعلاه رقم 18.12، ممارستها إلى الوزير المكلف بالشغل، إلى السلطة الحكومية أو السلطات الحكومية التي ستحدد بموجب مرسوم، مع إحلال عبارة "الإدارة المختصة" محل عبارات "المديرية الجهوية أو الإقليمية للتشغيل المختصة"، و"المصالح المختصة بالمديرية الجهوية أو الإقليمية للتشغيل" و"المدير الإقليمي للتشغيل".

وإذ نعتبر في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن مشروع القانون رقم 27.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل، وإن كان ذو طابع تقني صرف، إلا أنه يعكس بوضوح التوجه الاجتماعي القوي للوزارة الوصية وحرصها على تامين ركائز الدولة الاجتماعية، من خلال التدبير الأمثل للتعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية بما يحفظ حقوق الضحايا وحقوقهم الاجتماعية.

وعليه، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل سنصوت بالإيجاب لصالح مشروع القانون المعروض على أنظارنا.

(2) مداخلة الفريق في مناقشة:

أ- مشروع قانون رقم 46.23 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا:

ب- مشروع قانون رقم 47.23 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا:

أو الأنشطة التي يزاولها ومصنفا في نفس الوقت حسب معيار آخر تم اعتماده استنادا إلى أحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل؛

- تأهيل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، في حالة انقطاع المؤمن عن أداء الاشتراكات لمدة متصلة تتعدى (12) شهرا، لتطبيق مدة تدريب جديدة في حقه تحدد في ثلاثة أشهر تبتدئ من الشهر الموالي الذي قام فيه المؤمن المعني بتسوية وضعيته؛

- تحديد الاشتراك المستحق على المؤمن بناء على أعلى دخل جزافي أو أعلى واجب اشتراك، إذا كان المعني بالأمر مصنفا في أكثر من صنف فرعي أو مجموعة من الأصناف حسب المهن والأنشطة التي يزاولها، مع تغيير وتتميم المادة 29 من أجل إضفاء الطابع الديناميكي على إعداد شهادة إثبات انتظام أداء واجبات الاشتراك؛

- تغيير أحكام المادة 2 من القانون رقم 98.15 وذلك من أجل ترتيب الأثار على نسخ المادة 5 من نفس القانون؛

- إعطاء الأسبقية لمعيار تصنيف الأشخاص حسب أحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل على حساب معيار الأنشطة والمهن المزاولة إذا كان الشخص المعني مصنفا حسب المهن أو الأنشطة التي يزاولها ومصنفا في نفس الوقت حسب معيار آخر تم اعتماده استنادا إلى أحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل؛

- تحديد الاشتراك المستحق على المؤمن، بناء على أعلى دخل جزافي أو أعلى مبلغ اشتراك، إذا كان المعني بالأمر مصنفا في أكثر من صنف أو صنف فرعي أو مجموعة من الأصناف حسب المهن والأنشطة التي يزاولها.

فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب لا يسعنا إلا أن نشتم مضامين مشروع هذان القانونين، ونحن سنصوت عليهما بالموافقة. والسلام عليكم ورحمة الله.

٧- مداخلات فريق الاتحاد المغربي للشغل:

1) مشروع قانون رقم 27.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل:

يسعدنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن نتناول الكلمة في إطار الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 27.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل.

وهي مناسبة نؤكد من خلالها أن هذا المشروع يعد إحدى اللبنيات الأساسية في إطار تنفيذ التوجيهات الملكية السامية حول تنزيل ورش الحماية الاجتماعية وتحديث المنظومة التشريعية والإدارية في مجال تعزيز الحماية الاجتماعية وضمان حقوق العمال المتضررين من

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، في حالة انقطاع المؤمن عن أداء الاشتراكات لمدة متصلة تتعدى 12 شهرا، لتطبيق مدة تدريب جديدة في حقه، تحدد في ثلاثة أشهر تبتدئ من الشهر الموالي للشهر الذي قام فيه المؤمن المعني بتسوية وضعيته، كما أن تغيير وتتميم المادة 29 جاء قصد إضفاء الطابع الديناميكي على إعداد شهادة إثبات انتظام أداء واجبات الاشتراك، مع الإحالة إلى نص تنظيمي يوطر مضمونها ومدة صلاحيتها، وكذا الفترة المعنية بالانتظام في الأداء، وأن تغيير وتتميم المادة 30 كان بغية ربط الاستفادة من الدعم والإعانات العمومية، بضرورة انتظام أداء واجبات الاشتراك من قبل المؤمن للصندوق، ونسخ المادة 4 الغاية منه هو تحقيق الملاءمة مع أحكام القانون رقم 65.00 المغير والمتمم بالقانون رقم 27.22.

أما بخصوص مشروع القانون رقم 47.23 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، فبعد مناقشتنا لهذا المشروع اتضح أن الغاية المتوخاة منه إعطاء الأسبقية لمعيار تصنيف الأشخاص حسب أحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل على حساب معيار الأنشطة والمهن المزاولة، إذا كان الشخص المعني مصنفا حسب المهن أو الأنشطة التي يزاولها، ومصنفا في نفس الوقت حسب معيار آخر تم اعتماده استنادا إلى أحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، وتحديد الاشتراك المستحق على المؤمن بناء على أعلى دخل جزافي أو أعلى مبلغ اشتراك، إذا كان المعني بالأمر مصنفا في أكثر من صنف أو صنف فرعي أو مجموعة من الأصناف حسب المهن والأنشطة التي يزاولها، وقد جاء في مشروع القانون تغيير أحكام المادة 2 من القانون رقم 99.15، وذلك من أجل ترتيب الأثر على نسخ المادة 5 من نفس القانون.

وفي إطار الإصلاح الشمولي الذي تشهده منظومة الحماية الاجتماعية ببلادنا الذي أعطى انطلاقة جلالته الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة عيد العرش 2020، وفي افتتاح الدورة البرلمانية من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة وفق رؤية مندمجة ومتكاملة هدفها الأسمى توفير الحماية الاجتماعية لكافة المواطنين والمواطنات، وتنزيل مختلف البرامج المتعلقة بالحماية الاجتماعية، والحاجة الماسة إلى ملاءمة النصوص القانونية الحالية، المستجدات التشريعية.

لا يسعنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل إلا أن نشكر ما جاء به مشروع القانونين، وسنصوت بالإيجاب عليهما.

VI- مداخلة مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

- مشروع قانون رقم 06.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 97.12 المتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة بالجلسة العامة:

يشرفني أن أندخل باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل، لمناقشة مشروع القانونين التاليين:

- مشروع قانون رقم 46.23 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛

- مشروع قانون رقم 47.23 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

اللدان تمت دراستهما ومناقشتهما بعد الاستماع للعرض القيم للسيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية داخل لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.

هذان المشروعان قانونين جاء تنفيذهما للتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الداعية إلى التسريع في تنزيل مختلف مكونات منظومة الحماية الاجتماعية المحددة مرتكزاتها الجوهرية في القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، لضمان انسجام القانون مع إحدى التوصيات الرئيسية التي دعا إليها النموذج التنموي الجديد، والرامية إلى إرساء قاعدة صلبة للحماية الاجتماعية الأساسية، مستحضرين بالمناسبة الخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد العرش المجيد لسنة 2020، حيث أكد جلالته في خطابه على:

"توفير الحماية الاجتماعية لكل المغاربة، التي ستبقى شغلنا الشاغل، حتى نتمكن من تعميمها على جميع الفئات الاجتماعية" و"أن الوقت قد حان، لإطلاق عملية حازمة، لتعميم التغطية الاجتماعية لجميع المغاربة، خلال الخمس سنوات المقبلة"، انتهى كلام جلالته الملك.

وبعد مناقشتنا لمشروع القانون رقم 46.23، تبين أن الغاية المتوخاة منه إعطاء الأسبقية لمعيار تصنيف الأشخاص حسب أحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل على حساب معيار الأنشطة والمهن المزاولة إذا كان الشخص المعني مصنفا حسب المهن أو الأنشطة التي يزاولها، ومصنفا في نفس الوقت حسب معيار آخر تم اعتماده استنادا إلى أحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، وتحديد الاشتراك المستحق على المؤمن بناء على أعلى دخل جزافي أو أعلى واجب اشتراك، إذا كان المعني بالأمر مصنفا في أكثر من صنف أو صنف فرعي أو مجموعة من الأصناف حسب المهن والأنشطة التي يزاولها، كما أن الغاية المتوخاة من مشروع القانون رقم 46.23 تأهيل

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة العدالة الاجتماعية في إطار المناقشة العامة لمشروع القانون رقم 27.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل، وهو موضوع بالغ الأهمية باعتباره يندرج في إطار منظومة الحماية الاجتماعية التي تعكف الحكومة على تعزيزها من خلال تنزيل عدد من البرامج الكبرى كتعميم التغطية الصحية والدعم الاجتماعي المباشر وغيرها.

نثير بخصوص مشروع القانون الذي نحن بصدد مدايرته الملاحظات التالية:

أولاً: نعتقد أن موضوع تديير حوادث الشغل والأمراض المهنية يجب أن يخضع للمراجعة لمعالج مختلف الإشكالات التي أبانت عنها الممارسة، وذلك بهدف ضمان مزيد من التبسيط في المساطر الإدارية المتبعة بما يحفظ حقوق الضحايا ويضمن لهم العيش الكريم.

وفي هذا الصدد، ومن بين أهم الإشكالات التي نثيرها في هذا الجانب التأخر في إخراج المراسيم التي تحدد قيمة الزيادة في الإيراد لفائدة ضحايا حوادث الشغل والأمراض المهنية والذي من المفترض حسب القانون أن يصدر كل خمس سنوات، مما حرم هذه الفئة من الاستفادة من هذه الإيرادات على هزالتها (تمثل قيمة الزيادة فيها 20%) حيث مازالت تنتظر إصدار المرسومين الذين يغطيان الفترتين 2018/2013 و2023/2018.

ونعتقد أن إعداد مشروع قانون لتغيير وتتميم القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل، كانت فرصة مواتية للمراجعة الشاملة لمقتضيات هذا القانون.

ومن جهة ثانية، وقفنا في مجموعة العدالة الاجتماعية عند الرسالة التي وجهتها الحكومة إلى المحكمة الدستورية بتاريخ 30 نوفمبر 2022 تطلب بموجبها التصريح بأن عددا من المقتضيات الواردة في القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل لا تندرج ضمن المجال التشريعي وإنما في مجال التنظيم.

وقد كان جواب المحكمة الدستورية واضحا بكون:

"الدستور أوكل إلى مجال القانون التشريع في ميدان حوادث الشغل، دون حصر نطاق ذلك في نظامها أو مبادئها أو قواعدها أو توجهاتها، وذلك خلافا لمبادئ أخرى تم التنصيص عليها في الفصل 71.

وبالتالي فإن مجال التنظيم في ميدان حوادث الشغل، يتحدد، تبعا لذلك، متى مارس المشرع كامل صلاحيته التشريعية، فيما ارتأى أن يسند أمر تطبيقه إلى نصوص تنظيمية.

كما أن ضحايا حوادث الشغل، هم، بمقتضى أحكام الدستور، أصحاب حق في العلاج والعناية الصحية، وإعادة تأهيل عند الاقتضاء،

للشغل بمناسبة دراسة مشروع قانون رقم 06.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 97.12 المتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة، الذي يهدف إلى تحيين المقتضيات المتعلقة بمراقبة تعاطي المنشطات انسجاما مع أحكام المدونة العالمية لمكافحة المنشطات، لاسيما فيما يتعلق بكيفية إجراء عملية المراقبة والأشخاص المؤهلين للقيام بها، وكذا منح تراخيص استعمال العقاقير والوسائل المحظورة لأغراض علاجية.

وكما هو معلوم فإن بلادنا عملت باستمرار على تنفيذ التزاماتها الدولية الرامية إلى مكافحة تعاطي المنشطات، خاصة الاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، وكذا المدونة العالمية لمكافحة المنشطات، وذلك في إطار انخراط المملكة في أورش مكافحة هذه الظاهرة باعتبارها من أهم التحديات التي تواجه القائمين على الشأن الرياضي.

ومن ضمن الأهداف الأساسية الأخرى التي يهدف إليها هذا المشروع تعزيز استقلالية الأجهزة التأديبية للوكالة المغربية لمكافحة تعاطي المنشطات من خلال فصلها عن أجهزة الوكالة وتحويلها إلى جهاز يتمتع بالاستقلالية مع مراجعة تأليفها واختصاصاتها وفقا للقواعد المحددة في المدونة العالمية لمكافحة المنشطات.

كما يروم هذا المشروع قانون إلى توسيع قاعدة المختبرات المسموح لها بتحليل ودراسة العينات البيولوجية في مجال مكافحة تعاطي المنشطات لتشمل المختبرات المعتمدة من طرف الوكالة العالمية السالفة الذكر، ومراجعة العقوبات التأديبية المطبقة على الرياضيين والهيئات الرياضية من خلال الإحالة على العقوبات المنصوص عليها في المدونة العالمية لمكافحة المنشطات، فضلا عن تعزيز حكمة الوكالة المغربية لمكافحة تعاطي المنشطات وذلك بتطوير اختصاصاتها تماشيا مع المستجدات التي يعرفها هذا المجال، وإحداث منصب كاتب عام ضمن هيكله الوكالة مع تحديد مهامه في التدبير الإداري.

ولهذه الاعتبارات، فإننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون.

وشكرا.

VII- مداخلات مجموعة العدالة الاجتماعية:

1) مشروع قانون رقم 27.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

ويكفي التنصيب على تعويض عبارة "السلطة المكلفة بالتشغيل" بعبارة "السلطة المكلفة بالحماية الاجتماعية".

واستحضارا للاستعجالية التي تطبع مشروع القانون من أجل معالجة الإشكالات التي نتجت عن تأخر نقل الاختصاصات من قطاع التشغيل إلى قطاع الصحة، ونظرا لأهمية المقترحات التي جاء بها فإننا سنصوت له في مجموعة العدالة الاجتماعية بالإيجاب. والسلام عليكم ورحمة الله.

(2) مداخلة المجموعة في مناقشة:

أ- مشروع قانون رقم 46.23 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛

ب- مشروع قانون رقم 47.23 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة العدالة الاجتماعية في إطار المناقشة العامة لمشروع القانون رقم 46.23 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، ومشروع القانون رقم 47.23 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، ونستثمر هذه المناسبة لتنوه بوثيرة تنزيل ورش الحماية الاجتماعية خاص في شقها المتعلقين بتعميم التغطية الصحية الإجبارية والدعم المباشر.

ونثري في هذا الشأن مجموعة من الملاحظات التي تتقاطع مع ما وقف عليه تقرير المجلس الأعلى للحسابات في تقرير برسم سنتي 2022-2023.

أولا: فيما يتعلق بحكامة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ونظام الضمان الاجتماعي

إذ تعتبر حكمة تدير مختلف أنظمة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض من متطلبات نجاح هذا الورش الكبير، وبالنظر إلى كون عملية تدير هذا النظام أسندت إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي فإن الأمر يقتضي عصرنة وتحديث طرق اشتغاله لتعزيز مبادئ الحكامة

وأن التشريع يعد إحدى سبل إنفاذ هذا الحق وكفالتة، مما تكون معه الضمانات المتعلقة بهذه الفئة، مندرجة في نطاق الحقوق التي يختص القانون بالتشريع فيها طبقا للفصل 71"

وبناء على ذلك، فإن الحكومة ملزمة بالتقيد بهذا الرأي والالتزام بعدم اقتحام المجال التشريعي بموجب مراسيم تتضمن مقتضيات قانونية من صميم اختصاص المؤسسة التشريعية، ومن ضمن ذلك تحديد السلطة الحكومية المسند إليها تدبير التعويض عن حوادث الشغل، فقد صرحت المحكمة الدستورية في هذا الشأن بأن تحديد الجهة المختصة بالتدبير يندرج ضمن ميدان القانون ويجب التنصيب عليه في القانون.

وفيما يلي تصريح المحكمة الدستورية في هذا الشأن:

"من جهة أولى إن تدبير التعويض المستحق قانونا للفئات المعنية، يعد من مشمولات التشريع في مجال التعويض عن حوادث الشغل، ويندرج، تبعا لذلك، ضمن ميدان حوادث الشغل، المسند بالدستور إلى مجال القانون، وأنه، متى تصدى المشرع للتشريع فيه، تعين عليه، من جهة ثانية، تحت طائلة الإغفال التشريعي، تحديد الجهة ذات الاختصاص في تدبير التعويض عن حوادث الشغل، إذ لا يمكن إسناد تحديد الجهة المؤهلة لتدبير التعويض عن حوادث الشغل، الذي اعتبره المشرع حقا (من حقوق الفئة المعنية)، بموجب الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون، إلى المجال التنظيمي، ومن جهة ثالثة، فإن المشرع، ارتأى، ممارسة لصلاحيته التشريعية، إسناد مهمة تدبير التعويض عن حوادث الشغل، إلى السلطة الحكومية المكلفة بالتشغيل، كصاحبة اختصاص أصلي، ووضع أساسا من القانون لتفويض هذا الاختصاص إلى كل هيئة تفوض من قبلها..."

من ناحية الصياغة التشريعية، فإننا نعتبر أنه في حال إصدار مرسوم بناء على المادة الأولى من مشروع القانون، يحدد الجهة المكلفة بتدبير حوادث الشغل غير تلك المنصوص عليها في القانون سيشكل تناقضا بينا، علما بأن القانون هو أسمى من النص التنظيمي.

وبناء على رأي المحكمة الدستورية، فإننا في مجموعة العدالة الاجتماعية، ولبلوغ الغاية التي ترغب الحكومة في تحقيقها بنقل الاختصاصات التي أسندها المشرع بموجب القانون رقم 18.12 من السلطة الحكومية المكلفة بالتشغيل إلى السلطة الحكومية المكلفة بالحماية الاجتماعية، نقترح التنصيب صراحة على ذلك في متن القانون.

وقد حددنا مواقع التعديل في 18 موضعا والمواد المعنية بالتعديل هي كالتالي:

المواد 10، 12، 13، 14، 15، 33، 38، 40، 44، 86، 106، 131، 133، 136، 139، 152 و154.

وهو ما يستدعي العمل على تجاوز الإشكالات التي ما تزال تحول دون الرفع من عدد المنخرطين بالصندوق وضمان الأداء المنتظم للاشتراكات كإشكالية تعدد معايير التصنيف التي جاء بها مشروع القانون لحلها، خاصة وأن المعطيات المعلن عنها تشير إلى أن عدد المنخرطين الذين يتوفرون على حقوق مفتوحة للاستفادة من التأمين لا يتجاوز 266.000 منخرطاً أي ما يعادل 13% فقط من المنخرطين، كما أبرز ذلك تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2022-2023.

وفي الختام، واقتناعاً بأهمية الإجراءات التي نص عليها مشروعاً القانونين من أجل معالجة الصعوبات التي تعترض تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء والرفع من عدد المنخرطين في نظام المعاشات الخاص بهذه الفئة فإننا سنصوت في مجموعة العدالة الاجتماعية بالإيجاب على مشروع القانونين.

والسلام عليكم ورحمة الله.

الجيدة الكفيلة بالارتقاء بأدائه وضمان استدامته ومن ضمن ذلك تحيين نظام الضمان الاجتماعي الذي لم يعد يساير المستجدات الحاصلة في المجال.

ثانياً: فيما يتعلق بتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض على المنتمين للمهن الحرة

حيث عملت الحكومة على الرفع من عدد المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتشمل الفئات المنتمية إلى المهن الحرة، تنفيذاً للاتفاقيات الثلاث التي وقعت أمام صاحب الجلالة نصره الله والتي قدرت المنتمين لهذه الفئة بـ 3 ملايين منخرطاً رئيسياً، غير أن نسبة المسجلين إلى حدود نهاية شتنبر 2023 لم تبلغ سوى 1.87 مليون منخرطاً رئيسياً ضمنها 87% من أربع فئات فقط (الفلاحون والمقاولون الذاتيون والحرفيون والأشخاص الخاضعون لنظام المساهمة المهنية الموحدة).

محضر الجلسة رقم 145

التاريخ: الثلاثاء 26 جمادى الآخرة 1445هـ (9 يناير 2024م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد السلام بلقشور، الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وتسع وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة العاشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نخصص هاته الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

وقبل الشروع في تناول الكلمة، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من المراسلات.

فلكم الكلمة السيد الأمين.

المستشار السيد جواد الهاللي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصلت الرئاسة في الفترة الممتدة من 2 يناير 2024 إلى تاريخه، بمجموعة من الأسئلة والأجوبة موزعة كالتالي:

- الأسئلة الشفهية: 11 سؤالا؛

- الأسئلة الكتابية: 11 سؤالا؛

- الأجوبة الكتابية: 17 جوابا.

وبناء على مقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت الرئاسة بأربع طلبات لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة

الشفهية ليومه الثلاثاء 9 يناير 2024.

الطلب الأول حول "حوادث السير المميتة المتكررة والتي يذهب ضحيتها العاملات والعمال الزراعيون"، تقدمت به المستشارة مينة حمداني من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

الطلب الثاني حول "الفاجعة الطرقية التي أودت بحياة عاملات زراعيات نتيجة حادثة سير مروع ضواحي الحاجب"، تقدم به المستشار لحسن نازهي، عن مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

وقد أبدت الحكومة عن استعدادها للتفاعل مع هاذين الطلبين.

أما الطلب الثالث، فيتعلق بالاحتقان الحاصل على مستوى كليات الطب والصيدلة، تقدم به المستشارون: المصطفى الدحمانى، سعيد شاكر، محمد بن فقيه، أعضاء مجموعة العدالة الاجتماعية.

الطلب الرابع، يهم قرار التوقيف والاعتطاع في حق الأساتذة والأطر التعليمية المضربين عن العمل، تقدم به المستشار الكرش خلمين، منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

وقد أعربت الحكومة عن تعذرتفاعلها مع هاذين الطلبين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

ونسهّل جدول أعمال هاته الجلسة بالأسئلة الموجهة للسيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية.

وهذه مناسبة نشكر السيد الوزير على الحضور ديالو الدائم معنا في مجلس المستشارين، والإجابة على الأسئلة ديال السادة المستشارات والسادة المستشارين، من خلالنا الرأي العام الوطني،

وشكرا لكم قبل أن نشرع في الأسئلة.

والبداية مع سؤال فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، وموضوعه "استراتيجية الوزارة لتحسين السيادة الصحية لبلادنا".

كأينة وحدة الموضوع، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد عزيز بوسلخن:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدة والسادات المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات التي اعتمدها وزارتك لضمان تعزيز تحصين السيادة الصحية لبلادنا؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه "البنية التحتية والتجهيزات الاستشفائية الوطنية".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم السيد الوزير المحترم عن الإجراءات التي تتخذها وزارتك لتطوير البنية التحتية والتجهيزات الاستشفائية الوطنية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث موضوعه "الاستثمار في الطب عن بعد وتشجيع اعتماده في المنظومة الصحية الوطنية".

والكلمة لأحد أفراد فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد شيخ احمدو ادبدا:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

نسائلكم السيد الوزير، عن الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة من أجل اعتماد الطب عن بعد ضمن المنظومة الصحية الوطنية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الرابع موضوعه "واقع المنظومة الصحية على ضوء الإصلاحات التي يعرفها القطاع الصحي".

والكلمة لأحد أفراد الفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أطلقتم، السيد الوزير المحترم، دينامية جديدة في إصلاح قطاع الصحة تشريعيا ومجاليا.

وتنويرا للرأي العام الوطني، نسائلكم عن أهداف هذه الإصلاحات والتدابير المتخذة وإنجاحها؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا للمنصة.

السيد خالد آيت طالب وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

السلام عليكم.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

هذه فرصة من خلال هاذ وحدة الموضوع يمكن لنا نقربو المواطنين والمواطنات من هاذ الإصلاحات التي عرفها هاذ الورش الملكي الكبير.

جات الأسئلة كتعلق بالسيادة الصحية، الاستثمارات في القطاع ديال الصحة، الطب عن بعد وكذلك الأجرأة التي كنقومو بها على المستوى الميداني.

فلازم ما نذكر أن هذا إصلاح جذري عميق الذي جا فهاذ الورش الملكي، لما صادق عليه سيدنا الله ينصرو، وجات الملامح ديالو بالقانون الإطاري 06.22، وأنتوما شاركتو معنا فالتنزيل ديال الترسانة القانونية التي عرفات واحد المجهود كبير فالغرفتين، لا فالأولى ولا فالثانية، والحمد لله الذي خرجات للوجود، واليوم احنا خدامين على الأجرأة كذلك فتتزيل النصوص التطبيقية.

لما كنغيبو نتكلمو على السيادة الصحية، لازم ما نتكلمو على واحد المبادئ مهمة، والتي المغرب كيتوفر على جملة منها، (la resilience)، المنظومة الصحية ما تكونوش هشة، تكون صلبة، عندها قابلية للتحمل، فلازم ما تكون منظومة صحية التي عندها هاذ القابلية هاذي، وأنتوما كتعرفو كذلك في الإطار ديال التدبير ديال الجائحة ديال كوفيد، رغم النواقص، رغم الإكراهات التي كنعيشو، موارد بشرية التي قليلة ولكن العالم كله كان كييعرف بأنه هاذي أزمة صحية كبيرة تقدر تنعكس على بعض البلدان وتولي كارثة، فالحمد لله المغرب راسو مرفوع بفضل السياسة الرشيدة ديال صاحب الجلالة، قدرنا نخرجو من هاذيك

الأزمة.

المواكبة ديال التحديات التكنولوجية، من جملة المبادئ اللي كتخلينا أننا كذلك تكون عندنا واحد السيادة صحية، وأنتوما تتعرفو الطب كله كيتبدل اليوم، الطب اللي كنعيشو اليوم من دابا 5 سنين ما غيبقاش، غيولي طب جديد، من دابا 10 سنين غادي يولي طب مشخصن، اللي كل واحد والدواء ديالو والوصفة ديالو، لأن غادي يغلب عليها الطابع اللي هو رقمي وغادي يغلب عليها العلم الجينومي، فبالتالي غادي تبدل هاذ (la médecine) اللي كنعيشو اليوم.

كذلك، القدرة الصناعية ديال البلد، إيلا ما كانتش قدرة صناعية ديال البلد من الناحية ديال الصناعة الدوائية ما نقدرش نهضر على سيادة صحية، فبالتالي لازم ما نكتفو من المؤهلات ديال البلد باش يمكن تكون عندو سيادة صحية باش ما نعيشوش الأزمات اللي عشناها قبل، واللي عاشتها القارة الإفريقية برمتها.

فبالتالي، المغرب عندو مؤهلات جد مهمة، يمكن له يحقق السيادة الدوائية فالبلد ديالو، وكذلك حتى يساعد على السيادة الدوائية في القارة الإفريقية، وهذا ما عمل عليه صاحب الجلالة الله ينصرو، وأعطى الانطلاقة ديال واحد المشروع كبير، اللي اليوم سالا، واللي بدا فالأجراً ديال الصناعة ديال اللقاحات ف (l'usine) ديال بنسليمان واللي غادي يكون صيت، ماشي غير محلي، وطني، ولكن صيت عالمي كذلك.

كذلك، التحويل ديال المواد الخام، وهذا اللي خصنا ننكبو عليه، لأن يمكن يكون عندك الصناعات الدوائية، ولكن ما يكونش عندك المادة الخام باش يمكن لك تصنع الأدوية، وانتوما تتعرفو اليوم أن المادة الخام تتركز على واحد 3 ديال البلدان فالعالم، بزاف ديال البلدان على الميدان الدولي والأوروبي حولو الصناعة ديالهم من محليا، ردها فبلدان أخرى، لقاو صعوبات كذلك رغم القوة الاقتصادية ديالهم، لقاو صعوبات فالتدبير ديال الجائحة، فهذا من الخلاصات ديال التدبير ديال الجائحة، اللي خصنا كذلك ناخذوه بعين الاعتبار.

وتكون عندنا كذلك موارد بشرية مؤهلة باش يمكن لها تواكب هاذ التحولات اللي كنعرفوها؟ وهذا هو مربط الفرس، مربط الفرس اليوم فالعالم هو ما الموارد البشرية، ما يمكن نهضر على سيادة صحية إلا إذا كانت عندي الكفاية من الموارد البشرية، وهنايا الدولة والحكومة خاصة كتعمل باش ترجع فهاذ الخصاص، وأنا غيممكن لي نشرح لكم هاذ الخصاص كيفاش غادي نديرو باش نرجعوه فيه.

ويكون كذلك عندنا تمويل كافي للقطاع بالمنظومة الصحية، واحنا غاديين بواحد التدرج باش نحاولو نرجعوه فالتمويل ديال قطاع الصحة، ولكن واخا يكون عندك التمويل خصك يكون عندك الإمكانية باش تصرف، ذاك التمويل تصرفو فالمحاور ديالو، وتغطية صحية شاملة، إذن هاذ هو ما الأسس ديال السيادة الصحية.

القانون الإطار 06.22 جا بواحد 4 ديال الركائز، من جملتها الركيزة الأولى اللي كتعلق بإعادة الهندسة والهيكلية ديال الحكامة ديال القطاع ديال الصحة، فيها مؤسسات اللي كتخدم الحكامة، الهيئة العليا للصحة، الوكالة ديال الطب، الوكالة ديال الدواء وكذلك مجموعات صحية ترابية، اللي من هنا غادي تبلور هاذك التدبير الجهوي ديال المنظومة الصحية، هاذ القوانين ديالها خرجات، اليوم عملنا على إخراج القوانين التطبيقية، را هي في الدراسة باش إن شاء الله في الأسدس ديال هاذ السنة هاذي 2024 يتم التنزيل الفعلي.

الركيزة الثانية الموارد البشرية: الخصاص اللي كنعرفو اليوم ديال الموارد البشرية ماشي هو خصاص جديد، هو خصاص قديم، عندو إرث كبير، فيه ما هو كيتعلق بالتكوين، فيه ما هو كيتعلق بالهجرة، فيه كذلك ما هو كيتعلق باختبار ديال الاختصاصات، واحنا كنعرفو اليوم أن النقص عندنا فواحد.. كان وصلنا عند المؤشر ديال 1.7 لكل 1000 نسمة، باش يمكن لنا نرجعوا ارتأت الحكومة أنها تدير واحد الإجراءات لتقليص:

- أولاً، عدد السنوات ديال التكوين؛

- ثانيا، غادي نزيدو فالمراكز ديال التكوين؛

- ثالثاً، غادي يخصنا نخلقوا واحد الجاذبية على هاذ القطاع باش الناس اللي كيكون كيخدمو على المستوى الوطني ينقصو من الهجرة، احنا نتعرفو الهجرة اليوم عندنا كنعرفو 1500 ديال طبيب، 600 كتمشي سنويا، واش نقدر اليوم نحبسو من هذه الهجرة؟ أبدا، ما نقدروش نحبسو هاذ الهجرة، ولكن نقدر نقلو من النسبة ديال الهجرة، باش نقلو من النسبة ديال الهجرة نكونو أكثر، لأن المشكلة ما تتعلقش بالمغرب لوحده، المشكلة تتعلق بالبلدان كاملة ديال الدول كاملين، لأن كاين إغراءات أخرى.

احنا كذلك خصنا نخلقوا تحفيزات وإغراءات فالبلاد ديالنا باش يمكن لنا نقبطو هاذ الموارد البشرية، ولأجل هاذ الغرض هذا تخلقت الوظيفة الصحية، وهاذ الوظيفة الصحية كتعطي استثناء للقطاع الصحي باش الناس يخدمو، اللي خدم بزاف يتخلص بزاف، فيها تحفيزات على الحراسة، فيها تحفيزات كذلك على البعد وكذلك فيها تحفيزات على المردودية، وهذا ما عمرها سابقة كانت، 50 عام ديال القطاع ما عمرو شهد هاذ الثورة، ما كنفولش هذا (c'est une simple réforme)، هاذي راه ثورة جديدة كبيرة جذرية اللي غادي تخلق فالمنظومة الصحية، واللي الثمار ديالها ما غنجنيوهش دابا، ربما نكونو متسرعين وبغينا نجنيو الثمار دابا دابا، ولكن ملي تدير واحد الإصلاح عميق كيخصو واحد شوية ديال الوقت والمواكبة والتنزيل والأجراً الفعلية فالميدان، ونفهمو الفلسفة ديال هذا والناس يتغير الفكر ديالهم مع هاذ الإصلاح الجديد باش يمكن لنا نعرفو نجنيو هاذ الثمار. تأهيل العرض الصحي راه ما كلسناش هانين، ما كلسناش ما

بقات ليا واحد الدقيقة و17 غادي نخليها للتعقيب، السيد الرئيس.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن بعد الجواب دبال السيد الوزير، نمر إلى سلسلة التعقيبات.
أعطي الكلمة مباشرة لفريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب.
تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد محمد عزيز يوسلخن:

نشكركم السيد الوزير على جوابكم الغني بالمعطيات.

وهذه المناسبة نود أن ننوه بالمجهودات الجبارة التي تبذلها وزارتك
من خلال تنزيل ترسانة القوانين الأساسية المتعلقة بالمنظومة الصحية
ببلدي، وأهمها:

- القانون الإطار المتعلق بالمنظومة الصحية التي تكلمتم عليه؛

- القانون المتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة؛

- والقانون المتعلق بإحداث الوكالة المغربية للمياه والمنتجعات
الصحية.

كما نثمن اتفاقية الشراكة بين مؤسسة محمد الخامس للتضامن
والقطاع الخاص والتي تهم إطلاق برنامج الوحدات الصحية المتنقلة
المجهزة بتقنيات الاتصال عن بعد، هذه الوحدات التي أدت دورها
الاستعجالي في زلزال الحوز وأبانت على فعاليتها على أرض الواقع.

السيد الوزير المحترم،

لقد حظيت المنظومة الصحية الوطنية بعناية ملكية واهتمام
بالغ لدى جلالته، نصره الله، حيث دعا جلالته غير مرة إلى ضرورة
تبني سياسة عمومية صحية فعالة وناجعة، وذلك عبر إرساء نموذج
منظومة صحية تستجيب لتطلعات المواطنين.

إن بلادنا ولله الحمد تسير اليوم على الطريق الصحيح لتحقيق
السيادة الصحية، بالشكل الذي سيمكننا من تقليص حجم استيراد
الأدوية من الخارج، خاصة وأن الإنتاج المحلي يلبي حاليا 70% من
حاجيات السوق.

السيد الوزير المحترم،

لا بد من العمل على ترشيد المكتسبات التي تم تحقيقها في هذا
الصدد، وهو ما يتطلب بذل المزيد من الجهد عبر تعزيز الصناعة المحلية
من الأدوية واللقاحات، تحت إشراف الوكالة الوطنية للأدوية، من
خلال:

- دعم المشاريع الاستثمارية التي تسير في هذا الاتجاه، كما هو الحال
بالنسبة لأول مصنع ذكي للأدوية الجينية في القارة الإفريقية، بما

تنديرو والو، خرجنا القوانين، لا، راه احنا من الكوفيد، ومن قبل
الترسانة القانونية وبدا التأهيل دبال العرض الصحي، راه عدد دبال
المستشفيات اللي تزدت، الأسرة كذلك تزدت، كنا ف 684 سرير
ديال الإنعاش رجعنا اليوم في 5260 سرير دبال الإنعاش، تزدت عدد
المستشفيات، 1540 سرير اللي تزدت غير فهاذ الميزانية الأخيرة دبال 2024
اللي غادي يتزد، وعندكم قانون المالية الفرعي غادي تشوفو شحال
ديال المستشفيات وشحال دبال الطاقة السريرية اللي غادي تزدت على
المستوى الوطني، اليوم ولينا نتوفرو على 170 مستشفى، كلها مجهزة.

ثانيا، قمنا بالتأهيل دبال العرض الصحي، السيد رئيس الحكومة
في اللجن بين الوزارية، ملي نتكلمو تنقولو بأنه خصنا هاذ الشي اللي
موجود دابا اليوم نأهلو، وكذلك نزيدو في الاستثمارات باش يمكن
نخلقوا واحد التنافسية فالقطاع دبال الصحة، حيث قطاع الصحة
اليوم ملي نتكلمو كوزارة، راه ما نتكلموش على الصحة العمومية
فقط، إنما القطاع الخاص والقطاع العمومي متكاملين، والقطاع
الثالث كذلك، لأن صاحب الجلالة بغا أن المواطن يكون في صلب
الموضوع، باش نخدموه من جميع النواحي، يعني واحنا ي مساييرين
وملائمين للغطية الصحية وللحماية الاجتماعية.

ونزيد مليار و700 مليون تعطت للمراكز الاستشفائية الجامعية،
مليار كل سنة اللي تتعطى للمراكز الاستشفائية، ما عندناش إشكال
ديال التجهيز، التجهيزات ما فهاش إشكال، ولكن عندنا اللي يخدم
التجهيزات هو المشكل اللي عندنا دبال الموارد البشرية، إيلا كانت عندي
الموارد البشرية ما يبقاش عندي هاذ المشكل بتاتا.

بالوظيفة الصحية غادي يمكن نخلقوا ثورة، إيلا كانو الموارد
البشرية، إذن الثمرات اللي غادي نجنيو، ماشي دابا غادي نجنيوها
فالمدى المتوسط إن شاء الله.

ونزيد النقطة للخرانية هي دبال الرقمنة، اللي كايينة كدعامة،
الرقمنة كآلية من الآليات دبال التدبير، واللي اليوم ولات أمور عادية،
جميع الإدارات خصوصيون فهم الرقمنة، لأن باش نسايرو التكنولوجيا،
الرقمنة تتحاول كتسهل التدبير، كتقرب المسافة، كتمكننا من الطب
عن بعد، لأن الطب عن بعد استثمرت فيه البلاد، وكنا درنا قبل،
كانت وقعت واحد الاتفاقية أمام أنظار صاحب الجلالة على الوحدات
المتنقلة اللي هي مجهزة بوحدات دبال التواصل، وكتمكن من الطب
عن بعد، ناهيك على الاتفاقية اللي كنا سنيناها مع وزارة الداخلية
ومع المؤسسة المغربية دبال الطب عن بعد وجامعة محمد السادس،
واللي كانت واحد التجربة فآزلال وفتارودانت، وكانت ناجحة، واحنا
مستثمرين فهاذ الطب عن بعد كذلك.

وكذلك، هاذ الرقمنة هاذي، راه خصها واحد المواكبة، لأن ماشي
غندخلو الرقمنة صافي وغادي نبدأو نقولو راه صافي الرقمنة جات هي
اللي غادي تحل المشكل، راه الموارد البشرية هي اللي غادي تحل المشكل.

مضاعفة القدرة الحالية للاستشفاء من خلال إنشاء ما لا يقل عن 40.000 سرير في العامين أو الثلاث أعوام القادمة، حيث يتطلب ذلك استثمارات تقدر بنحو 50 مليار درهم، ولتشجيع هذا الاستثمار يجب العمل على ما يلي:

- أولاً، إقرار تدابير تحفيزية للاستثمار في القطاع الصحي، حيث يعاني القطاع الصحي حتى الآن من غياب تدابير تحفيزية لتشجيع الاستثمار، إذ لا يستفيد من الحوافز الضريبية وبرامج التمويل المدعومة والعقار المعبأ للاستثمار؛

- ثانياً، وضع خارطة صحية تدمج القطاعين الخاص والعام بما يسمح للمستثمرين من القطاع الخاص بتحديد الخصائص في البنية التحتية الصحية الحالية بوضوح، ومن شأن ذلك أن يساعدهم على تحديد المناطق التي يوجد فيها طلب كبير على الخدمات الصحية، مقابل نقص في العرض الصحي أو مجالات صحية محددة تتطلب استثمارات خاصة؛

- ثالثاً، معالجة الخصائص الكبيرة في الموارد البشرية، كما جاء في تدخلكم، الذي يتفاقم كل سنة بسبب هجرة الأطباء والممرضين، وهو ما يتطلب إقرار تدابير لتحسين الوضعية المادية للموارد البشرية؛

- رابعاً، إعادة النظر في مقارنة التكوين بالنسبة للقطاع الخاص من أجل تلبية احتياجاتهم من الموارد البشرية، حيث يتولى التكوين الأساسي للممرضات والممرضين في إطار اتفاقيات مع معاهد التكوين الخاصة المعتمدة والعمل على حل إشكالية معادلة الشواهد؛

- خامساً، إرساء نظام التعاقد والالتزام بين الدولة والأطباء وصيادلة المستقبل، وبموجب هذا العقد تتعاهد الدولة بتمويل دراسة هؤلاء الأطباء والصيادلة المستقبليين، ويتعهد هؤلاء بممارسة مهامهم بالمغرب والنظر في إمكانية العودة للعمل بنظام الخدمة المدنية الذي كان معمولاً به في السابق؛

- سادساً، تقوية الشراكة بين القطاعين العام والخاص وهو ما يتطلب التنسيق من خلال نظام لتبادل الموارد البشرية والمعدات الطبية، ولا سيما المعدات التي تتطلب استثمارات كبيرة؛

- وأخيراً، مراجعة التعرّف المرجعية الوطنية التي أصبحت متجاوزة، وذلك لتخفيف الضغط على المريض الذي يتحمل تكاليف كبيرة خلال الاستشفاء، ما يعيق وصوله إلى العلاج ويحد من تطور المنظومة الصحية ببلادنا.

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة.

يمكن من خلق منظومة اقتصادية متكاملة لصناعة الأدوية والمنتجات والمعدات الاستشفائية، قادرة على توفير الحاجيات الوطنية وتخفيض تكلفة المواد الأكثر استهلاكاً لتخفيض كلفة التدخل الطبي؛

- دعم البحث العلمي والابتكار في مجال صناعة الأدوية واللقاحات وتشجيع التعاون الدولي لتبادل المعرفة والتكنولوجيا والتجارب في هذا المجال؛

- ثالثاً، اعتماد الآليات الضرورية لإرساء أسس منظومة صحية استباقية للأمراض وذلك بالأخذ بعين الاعتبار التقاء السياسات العمومية والتشاور والتنسيق بين القطاعين؛

- إحداث وحدات الاستشارة عن بعد داخل المستشفيات الجامعية، وهو ما من شأنه أن يقلص من الضغط الذي تشهده هذه الأقسام والمستشفيات بشكل عام ويفتح أبواب الاستفادة عن بعد من الخدمات الطبية؛

- دعم مبادرة القوافل الطبية التي تنظمها جمعيات المجتمع المدني المواطنة لتقريب الخدمات الصحية من ساكنة العالم القروي.

وشكراً السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت.

أعطي الكلمة لزميلكم من الفريق، السي مهدي.

السيد المستشار المحترم تفضلوا.

انتهى الوقت، الله يخليك.

السي مهدي تفضل.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

شكراً السيد الرئيس.

شكراً السيد الوزير المحترم على جوابكم، كما أشكركم على الإنجازات الكبيرة التي حققت وزارتك من خلال الورش الملكي للحماية الاجتماعية وتنزيل القوانين الأساسية المتعلقة بالمنظومة الصحية ببلادنا.

السيد الوزير،

لا شك أن الخطوات الهامة التي باشرتها وزارتك أصبحت تستلزم تحديث القطاع الصحي برمته في المغرب، إذ على الرغم من الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة لتطوير البنية التحتية والمعدات الطبية، فإن القدرة الاستشفائية الحالية في بلادنا لا تتجاوز 1.2 سرير لكل 1000 نسمة، في حين أن المتوسط العالمي هو 2.9.

لذا، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نأمل العمل على

المستشار السيد شيخ احمدو ادايدا:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نشكركم، السيد الوزير المحترم، على العناية والمجهودات القيمة التي تبذلونها على رأس هذا القطاع البالغ الأهمية، ومن خلالكم نشكر الأطر الطبية والتمريضية بكل ربوع الوطن على الخدمات الجليلة التي يبذلونها رغم كل الإكراهات.

ولا يخفى عليكم، السيد الوزير المحترم، حجم التحديات والرهانات المعقودة على هذا القطاع الاجتماعي، لا سيما أمام مجموعة من الأوراش التي تباشرونها، وفي مقدمتها ورش التغطية الصحية.

وقد استمعنا بإمعان إلى ما تفضلتم به مشكورا من توضيحات، لامست أهم التدابير والإجراءات التي تقوم بها الوزارة لإنجاح هذا الورش البالغ الأهمية.

نحن إذن أمام ورش اجتماعي مهيكّل سيعزز ولوج المواطنين عبر تراب المملكة للتطبيب، ويسهل الاستفادة من الخدمات الصحية ويحقق إنصافا وعدالة مجالية.

الأكيد، السيد الوزير المحترم، أن تنزيل هذا الورش سيخلف ضغطا كبيرا على المؤسسات الاستشفائية التي تعاني أصلا من الاكتظاظ، كما سيساهم في زيادة الأعباء الملقاة على الأطر الطبية والتمريضية، لذلك فإن برنامج الطب عن بعد سيعطي استجابة لحجم الخصائص الذي تعاني منه المنظومة الصحية الوطنية ولمقاربة ضعف ولوج المواطنين للخدمات الصحية، كما سيساعد على التغلب على النقص الحاصل في الأطباء والممرضين في المناطق القروية، وكذا استهداف السكان في المناطق المعزولة والنائية.

كما أنه من شأن هذا البرنامج الإسهام في التخفيف من حدة الاكتظاظ على مستوى أقسام المستعجلات، خاصة بالنسبة للحالات التي لا تتوفر فيها شروط الاستعجال.

السيد الوزير المحترم،

كان من المنتظر أن يتم تنفيذ هذا المشروع الوطني على ثلاث مراحل:

- 2018/2017: إدخال التطبيب عن بعد في المواقع الستة ذات

الأولوية؛

- 2019/2018: تمديد هذه التجربة فيما يقارب 30 جماعة؛

- 2025/2019: تعميم النظام على جميع الجماعات ذات الأولوية

وعددها 160.

في هذا الإطار، نتساءل: هل قامت وزارتك بتقييم الحصيلة الأولية لهذا البرنامج، خاصة هذا النوع من التقييم سيساهم في الوقوف على الصعوبات والتحديات التي واجهت تنزيهه، والتدابير التي يتعين اتخاذها لتجاوز هذه الصعوبات؟

من جانب آخر، السيد الوزير، الخصائص التي يوفرها هذا البرنامج المتمثلة في استشارات عن بعد، كخدمة تسمح بالتفاعل المباشر عن بعد، بين الطبيب والمريض لإجراء استشارات وفحوصات والمراقبة عن بعد والاستجابة الطبية لمكالمات الطوارئ والمساعدة عن بعد والخبرة عن بعد، وهي خدمات تقتضي بالضرورة توفير الظروف الملائمة لتنزيلها، خاصة في ظل ضعف شبكة الاتصالات ببعض المناطق الجبلية والنائية، مما يحرم فئات كبيرة من المواطنين من خدمات الطب عن بعد.

أيضا، السيد الوزير، يتعين القيام بحملة إعلامية واسعة للتعريف بهذا البرنامج الهام تسهل انخراط المواطنين بشكل مكثف في الاستفادة من الخدمات الطبية في أفق تعميم الاستفادة من عرض العلاج، كحق تضمنه الوثيقة الدستورية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة لآخر متدخل في إطار سلسلة التعقيبات للفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

لا خلاف اليوم على أن القطاع الصحي يعرف دينامية كبيرة بفضل العناية التي يولها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده لهذا القطاع الاجتماعي الاستراتيجي، دينامية تعكسها الأوراش الإصلاحية المتعددة المفتوحة في القطاع، على رأسها ورش الحماية الاجتماعية إلى جانب إصلاحات بنيوية واستراتيجية تهم الموارد البشرية وتأهيل المنظومة الصحية، والذي نتمنى صادقين أن تجد طريقها إلى تفعيل على أرض الواقع.

السيد الوزير المحترم،

من باب الواقعية والموضوعية التي تميز مواقفنا كمكون أساسي في المعارضة الوطنية والمؤسساتية الصادقة والبناءة، نسجل تفاعلنا الإيجابي مع كيفية التأسيس لإصلاح القطاع بمرجعية تشريعية محكمة من بوابة القانون الإطار للمنظومة الصحية والقوانين المنزلة لهذه المرجعية، من خلال تشريع التوجه الجهوي في بناء الإصلاح، وضمان حقوق كافة العاملين بالقطاع، بموجب قانون الوظيفة الصحية، في بادرة غير مسبوقه في القطاع العمومي، ومن خلال حوار اجتماعي موسع وهادئ، كنا نتمنى أن يكون درسا لباقي القطاعات الحكومية وفي صدارتها قطاع التربية الوطنية والتعليم العالي.

الاتفاقية والتي فيها الوحدات المتنقلة، 50 وحدة اليوم منتشرة على 40 إقليم، وغادي يتم كذلك التعميم ديالها، والتي دارت أكثر من 3325 استشارات طبية عن بعد، وتستخدم بمراد بشرية من القطاع الخاص، يعني ما غيكونش فيها يعني الخطر ديال الانقطاع.

وكذلك، السيد المستشار المحترم، بالنسبة للترسانة القانونية، رئيس الحكومة كيخدم في إطار واحد اللجنة بين وزارية، التي كيرأسها...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

انتهى الوقت المخصص لكم.

السؤال الخامس موضوعه "تعميم الحماية الاجتماعية".

والكلمة لأحد أفراد فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

شكرا السيد الرئيس.

عن سير تنزيل الورش الملكي التاريخي المتعلق بالحماية الاجتماعية، لاسيما ما يتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض، نسائلكم السيد الوزير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

وأنتوما تعلمون أن تنزيل هاذ الورش الملكي ديال الحماية الاجتماعية، اللي مؤطر بالقانون الإطار رقم 09.21، لما كان جا كان واحد العمل جبار ديال التنزيل ديال الترسانة القانونية، يعني راه قمنا بواحد أكثر.. أزيد من 29 قانون اللي خرج، ولا مشروع قانون اللي كانو خرجوا للأجراء، اليوم أشنو هو الملاحظة اللي كاينة اليوم؟ يعني الترسانة القانونية كلها خرجات، وعندنا ثلاثة ديال الأصناف ديال الحماية الاجتماعية، ولاسيما فالتغطية الصحية، عاد نهضر على البرامج ديال الدعم المباشر.

التغطية الصحية فيها الصنف ديال الناس ديال (AM0¹ تضامن)، الصنف ديال الناس اللي هوما غير أجراء، وفيها الصنف ديال الأجراء، كلهم قانونيا مغطين، إذن نقدر نقولو اليوم ما كاينش شي واحد

¹ نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك

السيد الوزير المحترم،

على هذا الأساس، نتطلع إلى الحرص على التعجيل بإخراج النصوص التنظيمية لتفعيل التدابير القانونية لتحسين وضعية الأطباء والممرضين والأطر الإدارية وكافة المستخدمين بقطاع الصحة.

كما نتطلع إلى انخراط حكومي فعال، لتوفير شروط النجاح للمجموعات صحية جهوية بما يحقق توازن مجالي في البنيات والاستشفائية.

وعلى مستوى الموارد البشرية الطبية بغية إنصاف الجهات المحرومة منذ عقود، وإيلاء الأهمية اللازمة للمناطق القروية والجبلية، خاصة في ظل مؤشرات الخصائص وأرقام التنمية البشرية التي لازالت تصنف بلادنا في مستويات متدنية.

السيد الوزير المحترم،

يبقى نجاح ورش الحماية الاجتماعية وغيره من الأوراش القطاعية، رهين بتأهيل المؤسسات الاستشفائية الجهوية والإقليمية والمحلية، وتجهيزها وتحسين خدماتها ومعالجة إشكالية الخصائص في الموارد البشرية القطاعية، وسوء توزيعها عبر مداخل المراجعة الجذرية لمنظومة التكوين ومعايير توزيع قاعدته وربطه بالوظيفة الجهوية.

شكرا الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيبات.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

السادة المستشارين المحترمين،

غير تفاعلا مع التعقيبات ديالكم، أنا غير بغيت نوضح واحد الأمر، أن ماشي احنا في خصائص الأسرة ديال الاستشفاء، لأن قلت أنا قبيلة فالتدخل ديالي، الطب كيتطور، العالم كلوكيخدم على (l'ambulatorioire) ما بقيناش كنمشيو احنا كنديرو (les hospitalisations et l'hôtellerie) ولات كنمشي لـ (les soins ambulatoires) خصنا نكثر من (les soins ambulatoires) ومن (les explorations fonctionnelles)، وهذا كيخصو الموارد البشرية، ولهذا احنا كنعملو باش كتحاول تكون واحد المواكبة ديال التكنولوجيا.

واليوم، الطب كيتبدل بالزربة، أي اختصاص خصو التكوين الخاص ليه، لهذا خصنا نعاودونفكرو كذلك فالتكوين.

الطب عن بعد كذلك، السيد المستشار المحترم، أن التجربة كانت ناجحة، واليوم قدام الأنظار ديال صاحب الجلالة، سنينا واحد

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

نجدد اعتزازنا فالاتحاد العام للشغالين بالمغرب بالعناية الملكية السامية والمتابعة المباشرة لجلالته لتنزيل الحماية الاجتماعية في مختلف أبعادها.

ننوه بحصيلة عمل الحكومة فيما يتعلق بورش الحماية الاجتماعية، غير أننا نسجل بكل أسف حرمان الآلاف من المواطنين من التسجيل في نظام (AMO تضامن) وإرغامهم للتحويل لـ (AMO) الشامل بدعوى ارتفاع المؤشر الاجتماعي الذي تم تحديده عبر منظومة من الأسئلة التي تجعل المؤشر دائما مرتفعا حتى بالنسبة للعديد من الفئات الهشة والفقيرة، مع العلم أن المواطنين الذين تم حرمانهم من الاستمرار في التسجيل في نظام (AMO تضامن) وتحميلهم للتسجيل في نظام (AMO) الشامل والذين يصبحون مجبرين على أداء مبالغ الاشتراكات، لن يتمكنوا من الاستفادة من خدمات هذا النظام رغم تسجيلهم إلا بعد قضاء فترة تدريب تصل لعدة أشهر، أي أن عليهم البقاء طيلة هذه المدة دون استفادة، مع العلم أن العديد منهم يعانون من أمراض مزمنة تتطلب المتابعة الطبية المستمرة.

السيد الوزير،

إن خطورة هذا الوضع تكمن في أنه تزامنا مع الشروع في صرف الدعم الاجتماعي المباشر، وهو ما خلف إحساس عام بأن جزء من هذا الدعم سوف يتم به أداء واجبات الاشتراك السنوي في (AMO) الشامل، وهو الأمر الذي يفهم منه، السيد الوزير، أن هناك توجه لتحميل المواطنين البسطاء وحدهم عبء الاستدامة المالية لنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

نثمن سير الحوار القطاعي بوزارة الصحة، ونؤكد على أهمية التجاوب مع المطالب العادلة والمشروعة للشغيلة الصحية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

عندكم شي رد على التعقيب السيد الوزير؟

كانت شي حاجة في إيجاز، لأن ذلك الشيء مفيد جدا.

إذن نخليو للسؤال السادس موضوعه "خلق مديرية خاصة بالقطاع الصحي".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

فالمغرب اللي خارج التغطية ديال الحماية الاجتماعية، ولكن في الإطار ديال الأجرأة كايين شي وحدين اللي كيخرجو علاش؟

لأن كايين فيها الاستهداف، خصوصيكون فبالك بأن لما كان فـ"الراميد" (RAMED²)، ودازت له تلقائيا لـ (AMO تضامن) كايين أزيد من مليون شخص يستفيد من "الراميد" بدون ما يكون كيتوفر على الشروط الأساسية، ولهذا قامت الدولة والحكومة بالخصوص على الاستهداف المباشر.

السجل الاجتماعي الموحد اللي من عبرو كندوزو على السجل الوطني للسكان، باش نعرفوشكون هوما الناس اللي هوما حقيقة خصهم يكونو مستهدفين بهاذ النظام هذا، لأن إيلا استهدفو فالأول غيمكن لهم كذلك يستافدو من البرامج الاجتماعية الأخرى، فهاذ الاستهداف وقع واحد الإقصاء، لأن كانوا ناس اللي ما كيتوفروش على الشروط وخرجو من "الراميد" وما يمكنش لهم يدوزو لـ (AMO تضامن) خصهم يكونو يدوزو يدخلو فغير الأجراء، فهاذك غير الأجراء خصهم يتصنفو فإنا سجل، ديال الحرفة ولا ديال المهنة باش يمكن له كذلك يكون حتى هو مساهم.

الدولة والحكومة ارتأت أنه بالنسبة للناس اللي كانت عندهم صعوبة، لأن كانت تجمعات عليهم الكريديات والغرامات، خرجات واحد القانون ديال الإعفاء (l'amnistie, la loi 41.23) باش تعفيهم، باش على الأقل يكونو (à jour) باش يمكن لهم حتى هوما يساهمو، لأن هاذ المشروع ديال الحماية الاجتماعية هو مرهون بالمساهمة، لأن مشروع مجتمعي خص لازم يساهمو، احنا دابا غادين غير فالتعميم مازال ما حضرناش على التوحيد باش نقولو (l'universalisation de la couverture médicale) وهذا هو اللي بغينا نوصلو له.

فبالتالي إيلا نجحنا فالاستهداف، عندنا الثلث فالثلث فالثلث، الأجراء، غير الأجراء والناس اللي هوما دراوش ما عندهم شاي، هاذوك الدراوش اللي ما عندهم شاي لو كان عرفو إقصاء كنا درنا واحد الدوريات باش نكملو لهم العلاجات، لأن الله يحسن العوان، كايين الناس اللي عندو (cancer)، كايين اللي كيتعالج عندو بعض الأمراض مزمنة، فهاذك الفترة الانتقالية خصنا ولا بد نحسنو، كايين دوريات باش نكملو العلاجات ديالنا، ولكن فنفس الوقت نكملو الاستهداف، لما نكملو الاستهداف، ويكون عندنا كلشي مصنف ذيك الساعات غادي يكون ساهل باش نحدودو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السيد المستشار في إطار التعقيب.

² Régime d'Assistance Médicale.

وكذلك حتى فالعلاقات الدولية، ماشي ولا بد غير القطاع الخاص هنا، كذلك حتى الدولية والتفويض المفوض، لأن كايين مؤسسات عمومية اللي يمكن لنا اليوم نفوضوها للقطاع الخاص يدبر الأمر ديالها.

كذلك، كايين تصور جديد فقلب المؤسسات العمومية، أننا ما يمكنش نبدا نديرو الاقتناء ديال جميع التجهيزات، ربما نديرو الكراء ديالهم بشراكة مع القطاع الخاص، فهذا هو التصور اللي غادي يكون إن شاء الله فالهيكلية المصاحبة لهاذ التغيير.

لأن شطنا الحكامة فيها جوج دالوكالات وفيها الهيئة العليا وفيها مجموعة الصحة الترابية، تكلمنا على الوظيفة الصحية، ولكن وزارة الصحة كلها خص الهيكلية ديالها تعاود وتكون ملائمة أولا تساير، التحديات الكبرى ديال اللي غادي تعرف العصر فالإطار ديال الصحة، وكذلك، ما هو نقوم به بتزير هاذ الإصلاح ديال هاذ المنظومة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعيد الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد محمد زيدوح:

شكرا السيد الوزير.

وأنا نتعرف بأن غادي تفاعل فهاذ الموضوع، لأن نتعرفو بأنه أساسي. واسمح لي، السيد الوزير، احنا ملي تنقلو المكانة ديال القطاع الخاص نتعرف بأن فالتوجه الآن ديال السياسة، لأن ما بقينا نشا نتكلمو على سياسة وزارة الصحة العمومية، ولكن نتكلمو على وزارة الصحة، إذن تشمل القطاعين بطبيعة الحال، وكنعرفو المكانة اللي كيلعب فيها الدور ديال القطاع الخاص.

ولكن ملي تنقلو احنا خلق هاذ المديرية، هي أساسا فواحد التوجه ديال تنظيمي أكثر ما هو من حل المشاكل الذاتية ديال القطاع الخاص، ولكن مسألة تنظيمية، توجيه، تنظيم الحقل الصحي للقطاع الخاص.

وكذلك بأنه اليوم القطاع الخاص تيلعب واحد الدور أساسي، وأنت مشيتي فواحد التوجه اللي هو كبير جدا وأنا نتقاسم معك السيد الوزير فيه، ولكن يمكن لي نقول لك أنا أكثر اليوم حتى بالنسبة للطلبة اللي تيديرو الآن هاذ (les stages) اللي ولاو تطلبو بأن عندهم خصاص فواحد العدد ديال المستشفيات العمومية، اليوم القطاع الخاص يمكن ليه يلعب كذلك هاذ الدور هذا في إطار ما هو مستشفيات متخصصة، وهنانيا تيمكن كذلك يكون مساهم فتكوين الأجيال الصاعدة والأجيال المقبلة.

ولذلك، اليوم القطاع الخاص ما بقينا نشا نتشوفو فيه ذاك القطاع

الدكتور زيدوح، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد زيدوح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة زملائي وزميلاتي المستشارين والمستشارات،

أنا غادي نبدا السؤال ديالي بالكلمة ديالك، السيد الوزير، اللي تتقول القطاع الخاص والقطاع العام هما شركاء أساسيين لتطوير هذا القطاع.

وبالتالي بما أن القطاع الخاص يستهلك تقريبا 60% من مصاريف العلاجات، مصاريف وزارة الصحة، بغيت نعرف بأنه ما هي الرؤية ديالك فيما يخص الهيكلية التنظيمية اللي غادي تكون فالوزارة الجديدة؟ ما هي مكانة القطاع الخاص في هذا الإطار؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

تنشرك على هاذ السؤال اللي حقيقة راه جاوبت فالوقت فالتدخل ديالي الأول، لأن راه اليوم كنعيشو هاذ الثورة هاذي، اللي فيها جميع المكونات ديال الصحة تيخصهم يخدمو منظومة وحدة، سواء كانت من القطاع الخاص أو القطاع العمومي أو ما بينهما، المؤسسات كذلك، خصنا نتجاوبو مع الحاجيات ديال المواطن.

النفقات الوطنية ديال الصحة اللي هضرت عليها 60%، حقيقة كانت النفقات لأن كايين واحد (le flux) تيمشي (directement) ل (privé)، ولكن من ناحية ديال الكم، الكم كله كايين فالقطاع العمومي، الكم 60% ديال النفقات لأن من (le volume) ديال (numéraire)، ولكن من ناحية الكم كايين في (privé).

ولهذا أنا تنقلو، لأن كايين عدد ديال الاستثمارات، كايين منظومة جديدة، مجموعات صحية ترابية، كايين تدبير جهوي ترابي، كايين خريطة جهوية صحية، اللي غادي تخرج بما فيها القطاع الخاص.

فلازم يكون واحد التصور، باش وزارة الصحة تخلق واحد الإدارة فالهيكلية الجديدة ديالها، اللي كتكلف بما هو يتعلق بالشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، تدبير الشأن ديال القطاع الخاص

بسبب استمرار بعض المصحات الخاصة في فرض شيك على سبيل الضمان على المرضى، نسائلكم عن حصيلة التبليغات التي تلقتها الوزارة بعد وضع الرقم المفتوح؟ وعن الإجراءات والتدابير المتخذة ضد المصحات الخاصة المبلغ عنها؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

وأنتم تعلمون بأن هاذ المسألة هاذي غير قانونية، ما يمكنش تدار. عندنا في وزارة الصحة واحد المنبر معلوماتي كان "شكايتي"، اللي من خلاله نتوصلو بالشكايات ديال الناس اللي تيحطو الشيك وعندهم إكراهات بالنسبة لهاذ المسألة هاذي.

لحد الآن 9 شكايات اللي توصلنا، رغم أن ربما غادي تقول لي راه متداولة... إلخ، لكن 9 شكايات، الدور ديال وزارة الصحة تتقوم به من الناحية التفتيشية، سواء تهز الملف وتتحوط في النيابة العامة أو تتحوط للوكالة الوطنية للصحة باش تمشي معها المفتشية ديال الصحة، يمشيو يديرو واحد المراقبة تقنية لذاك المصحات، عديد ديال المراقبات اللي تيدارو لهاذ المسألة هاذي.

أنا استقبلت الناس ديال القطاع الخاص، باش ما نحاولوش نهضرو، نتكلمو على الشق اللي هو غير قانوني، قلت لهم علاش تديرو هاذ القضية هاذي؟ أشنو هو ما الإكراهات اللي تتجعلكم أنكم تديرو هذا؟

حقيقة كاين بزاف ديال الناس اللي تيمشيو يتعالجو، ولكن ما تيوفيوش بالالتزامات ديالهم، فبالتالي كاين إكراهات.

ثانيا، كاينة التعريف الوطنية المرجعية اللي ولت أقل، منخفضة بالنسبة للعلاجات اللي تيعطيو، واحنا في إطار اللجنة بين وزارية اللي تيشرف عليها السيد رئيس الحكومة. قمنا بواحد المراجعة ديال هاذ المصنف ديال الأعمال الطبية اللي غادي تولي فيه مراجعة ديال التعريف، ومن خلالها غادي يصعب عليهم باش مثلا يستمرو في هاذ الأفعال هاذي.

كاين إكراهات عند المواطن، وكاين إكراهات كذلك عند... في الإطار ديال الكوفيد عاشو واحد الظرفية، مثلا في الإنعاش كاين واحد المبلغ جزافي اللي تيتعطى للمستشفيات ولا الكلينيك اللي ما تيفوتش 1800 درهم، في الوقت اللي كانت 15.000 درهم ما تتكفيش في النهار، أنا ما

اللي هو حقيقة غير مستهلك، ولكن ولينا تنشوفو فيه ذاك القطاع اللي هو متكامل مع القطاع العام، ولا بد تكون عندنا هذه الرؤية.

وأنا تنشكرك، السيد الوزير، ملي تتقول بأن القطاع العام أصبح شريكا، وهذا هو الأساس وهذا هو المنظور المستقبلي ديالنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضل السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

باش نزيد نؤكد لك أنه هاذ المسألة ضرورية اليوم لما نتكلمو على الأزمة ديال الصحة، ويعني ذاك الشئ اللي عشناه ديال الكوفيد.

المعطيات الصحية والمؤشرات خصها تكون كاملة في واحد (Tableau de bord) واحد.

ولهذا، القطاع الخاص اليوم، ما غنقولكش ملزم، ولكن حبنا لو أنه ينخرط معنا، وهذا غادي ينخرط إن شاء الله، لأن بدينا فالرقمنة باش يمكن لنا يطلعو لنا المعطيات ديال الصحة، المواطن المغربي لما تيكون عندو شي مرض مزمن، باش نعرفو يكون عندنا إحصائيات صحيحة وتكون كذلك عندنا واحد (un algorithme) اللي خلانا ناخدو قرارات دقيقة، فبالتالي اليوم القطاع الخاص تيلعب هاذ الدور هذا.

ثانيا، كاين الهيئة العليا غادي تقوم كذلك باعتمادات ديال القطاع الخاص، بالتالي فيها التأطير، فيما كذلك بعض العمليات اللي يمكن يكون ديالها النوع الثالث، حتى (la greffe) اليوم تدار غير فالمؤسسات العمومية، فبالتالي علاش القطاع الخاص ما يساهمش معنا فيها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير، انتهى الوقت.

أمر للسؤال السابع موضوعه "استمرار بعض المصحات الخاصة في فرض شيك على سبيل الضمان على المرضى".

الكلمة للأخت علوي، السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

- ضرورة تشديد دوريات المراقبة والتفتيش للوقوف على مدى احترام المصحات الخاصة لدفاتر التحملات، فللوزارة كامل الصلاحيات لضبط كل ما يتعلق باشتغال المؤسسات الخاصة باستثناء الأسعار الخاضعة لمبدأ الحرية؛

- إطلاق حملة تحسيس واسعة بالخط المفتوح للتبليغ عن هذه الممارسات الابتزازية ونشر لائحة بالمؤسسات الصحية التي تلجأ إلى هذه العملية؛

- تفعيل المقتضيات التي تعاقب كل من امتنع عن تقديم المساعدة لشخص في حالة خطر، ومن هنا فإن امتناع أي مؤسسة صحية خاصة عن تقديم العلاج لمريض قبل استلام المبلغ المالي أو الشيك يعد في حكم الممتنع عن تقديم خدمة لشخص في حالة خطر.

وفي الختام، يجب الإشارة إلى أن تعميم ورش التغطية الصحية سيمكن فئات أخرى من ولوج خدمات القطاع الصحي الخاص، مما يستوجب اتخاذ إجراءات صارمة لحماية هذه الفئات الهشة.

شكرا السيد الوزير

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثامن موضوعه "محرابة الإجهاض السري في المغرب".
والكلمة لأحد أفراد أو الأخت من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشارة السيدة حليمة مرسل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

هناك تنامي مضطرب لظاهرة الإجهاض السري والمستفيد الوحيد منه الوسطاء والمشعوذون وبعض الأطباء الذين يقبلون بإجراء هذه العمليات، التي تعرض حياة المرأة للخطر ولعدة مضاعفات صحية.

السيد الوزير،

ما هي أهم التدابير والإجراءات المتخذة من طرف وزارتك لمحاربة هذه الظاهرة، بغية الحفاظ على صحة وسلامة الأم والطفل؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

سؤال واعر هذا.

تندافعش عليهم، أنا تنقول أشنو هو اللي كايين وأشنو خصنا نديرو.

كيفاش نديرو باش نمنعو نهائيا هاذ الشيك ديال (chèque de garantie)، لأن هذا إكراه بالنسبة للمواطن، وإلى مشينا نعاقبو عليه غنحطو في النيابة العامة غادي نسد ذاك (la clinique) ولكن ملي تتجي ذاك (la clinique) تنقول عندي إكراه كذلك أشنو نديرو أنا؟ واش ذاك (la clinique) خصها تداوي وتعالج فابور؟ ولا خصنا إجراءات؟ وهاذ الإجراءات هوما اللي تنقومو بها اليوم في إطار الإصلاح الشمولي وحتى ومع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، كيفاش نعلبو من ذاك الاتفاقية (la convention tarifaire) باش جميع (les cliniques) هوما مستعدين ما باقي يطلب لا شيك (de garantie) ولا (noir).

إذا حيدنا الشيك (de garantie) وحيدنا (noir) وكاينة التغطية الصحية ما نبقاوش نهضرو على هاذ المشاكل هاذي.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة علوي، لكم الكلمة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب أثرتنا الحديث عن ظاهرة استمرار بعض المصحات الخاصة في فرض الشيك على سبيل الضمان على المرضى، وقد اخترنا هذا الموضوع لتسليط الضوء من جديد على هذه الممارسة اللاقانونية واللا أخلاقية.

وفي هذا السياق، ننوه بالإجراءات التي تتخذها وزارة الصحة لمحاربة هذه الظاهرة، ومنها الرقم المفتوح الذي وضعته الوزارة رهن إشارة المواطنين والمواطنات للتبليغ عن هذا الابتزاز، حيث تنص المادة 42 من النظام الداخلي للمستشفيات "على أنه يجب استقبال وفحص كل مريض أو جريح أو امرأة مقبلة على الولادة الذين يحضرون في حالة استعجال، وكذا قبلوهم الاستشفاء عند الاقتضاء إذا كانت حالتهم تستدعي ذلك، ولو في حالة عدم توفر أسرة فارغة، ولا يشرع في فترة الخدمات المقدمة إليهم إلا بعد الالتزام بالتكفل الطبي بهم".

السيد الوزير المحترم،

لا يخفى عنكم أن القانون الجنائي ينص على معاقبة من أصدر شيكا ومن أخذه على سبيل الضمان، وبالتالي فإن الإشكالية تكمن في أن المريض وأسرته الذي يصدر شيكا على سبيل الضمان لا يقوى على متابعة المصحة، لأنه سيكون متابعا أيضا.

وفي هذا السياق، ندعو في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب إلى:

السيد رئيس الجلسة:

هاذ الشي علاش حتى أنا ارتبكت.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

وكما تعلمون، عندنا موضوع الإجهاض عندو حساسية كبيرة، ويحظى بنقاش مجتمعي منذ سنوات، وقد أشار وتم الاتفاق وخلصت الاتفاقات اللي كانت بعد المشاورات الموسعة إلى أن الأغلبية الساحقة تتجه إلى تجريم الإجهاض غير الشرعي، مع استثناء بعض الحالات من العقاب لوجود مبررات قاهرة، وهاذ كتعرف في (la commission)، (comité d'éthique)، وذاك الشي باش يديرو باش يفاليديو، شكون هوما هاذ المبررات؟ هاذ المبررات وهي لما كتكون عندها آثار صحية نفسية واجتماعية سيئة على المرأة والأسرة والجنين وحتى كذلك المجتمع، عندنا ثلاثة (3) الحالات: عندما يشكل الحمل خطرا على الأم أو صحتها أو حالة الحمل الناتج عن اغتصاب زنا المحارم، وفي حالة التشوهات الخلقية الخطيرة، وهاذي حتى هي فيها نقاش والأمراض الصعبة التي قد يصاب بها الجنين؛ هذا هو الاتفاق الذي خلصت ليه المشاورات.

أما بالنسبة لمهنيي الصحة الذين يمارسون الإجهاض السري دون احترام الشروط المنصوص عليها في المادة 453، أنا ما عنديش، هاذ الشي كلشي ديال القانون الجنائي، حتى حاجة، احنا إلى كان التبليغ يمكن نمشيو نقومو باللازم، فالقانون الجنائي والتي من بينها ضرورة الحفاظ على صحة الأم، تتم معاقبتهم وفق مقتضيات المادة 451 من نفس القانون والتي جاء فيها ما يلي:

"وتبقى الإجراءات القانونية والزجرية غير كافية لمحاربة هذه الظاهرة دون العمل على تقوية الجانب التوعوي والتحسيبي لما له من دور في نشر محاربة هذه الظاهرة مجتمعيًا، وأيضًا لتشجيع التبليغ على كل ما يتعلق بهذه القضايا ذات الحساسية، ويلجأ ممارسها إلى السرية وهو ما ينتج عن ذلك من تهديد لصحة وسلامة عدد من النساء".

هذا كتبقى (finalement) كتبقى واحد الأمور اللي هي مجتمعية واللي خصها التحسيس، وزارة الصحة لما كيجهما التبليغ كتمشي كتقوم بالتفتيش ديالها، إلى ثبت أن تقامت تما إجهاضات سرية تكون معاقبة مباشرة، الملف كيمشي للنسابة العامة وكيطبق عليه القانون، فهذا خصنا نهضرو على مسألة المجتمع والتوعية ديالو والتحسيس ديالو، والله يجيبنا فالصواب هاذ الشي اللي نقول.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك، السيدة المستشارة، في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة جلييلة مرسلبي:

شكرا السيد الوزير.

هو فالحقيقة بالفعل موضوع متشعب وشائك جدا، بالرغم من الإجراءات وتحديد الحالات التي يجوز فيها الإجهاض أو توقيف الحمل، فما قدرناش أننا نحلو هاذ الأزمة وهاذ المعضلة اللي باقة كاينة اليوم فالمجتمع واللي للأسف ورغم تضارب الأرقام، اليوم كاين أرقام كتكلم على 800 حالة يوميا، وكاين أرقام اللي كتكلم على 200 حالة يوميا، ولكن هاذو كاملين تيعطيونا سنويا على المستوى السنوي واحد الرقم اللي هو كبير جدا واللي تيعطينا النتيجة ديالو واحد العدد كبير ديال المشاكل الاجتماعية والمشاكل الصحية بالنسبة للمرأة التي تؤدي أيضا إلى الوفاة ديال بعض الحالات اللي كتعرض للإجهاض واللي في ظروف غير صحية خصوصا، وكيبقي من طبيعة الحال الموضوع عندو عدة جوانب، جانب قانوني في إطار القانون الجنائي والتعديلات اللي ننتظر أنه نقومو بها واللي كتخصص هاذ العملية ديال الإجهاض السري.

أيضا، هناك العامل الاجتماعي اللي ربما اليوم الحملات التحسيسية اللي خصها تكون بواحد الشكل اللي هو مكثف، ولكن أيضا التربية الجنسية، لأن احنا كنعرفو اليوم أن الفئات الأكثر عرضة لهاذ المشكلة هاذي هوما من الفتيات اللي فواحد السن اللي كتكون صغيرة واللي كيرتبطو بوضعية اقتصادية هشة؛ اليوم كاين عندنا التربية الجنسية اللي تدخل في إطار التربية الصحية.

وهناك أيضا كيف ما قلت الحملات التحسيسية، وهناك أن يكون واحد شبه تكفل بالحالات اللي كيتعرضوا إما للاغتصاب يا إما للحمل غير الشرعي باش نقدرو أننا يكون واحد التأطير بالنسبة لهاذ الحالات باش نقدرو أن نسامهو في خفض الحالات اللي فالمستقبل، ما يقاش (un sujet tabou) اللي كلشي خايف يتكلم عليه، ولكن نجيبوه عندنا للطاولة باش نقدرو أننا نحلو المشكل تدريجيا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير، من الشيك على سبيل الضمان للإجهاض السري، الله يكون فعوانك.

السؤال التاسع موضوعه "تأخر المواعيد الطبية بالمراكز الاستشفائية ببلادنا".

والكلمة دائما لفريق التجمع الوطني للأحرار.

السيد المستشار السبي لفجل، تفضل.

المستشار السيد عبد الإله لفجل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي تنوون القيام بها من أجل معالجة إشكالية تأخر المواعيد في أقرب الأجل لإنهاء معاناة المرضى الوافدين على مختلف المراكز الاستشفائية المستهدفة بالمملكة؟

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

هذا سؤال نسبي لأن لما نتكلمو على تأخر المواعيد خصني شوية ديال التدقيق، المواعيد في أش؟ واش في الطب ديال القلب؟ في الراديو؟ في هذا؟ علاش تنقول أنا نسبي؟ مقارنة مع الدول الأخرى، ملي تنشوف أنا مثلا كندا، كي يمكن يتسناو عامين، بعض البلدان الأخرى بنسبة غير (les soins dentaires ou hernie) ولا.. خصك تسنى شحال، تيجيو للمغرب يتعالجو وتيرجعو هاذا المغاربة المقيمين في كندا ملي تيكون عندهم شي إشكال صحي تيدخل المغرب تيتعالج وعاود تيرجع لأن عندو موعد بعيدة.

إذن لما نتكلم أنا على المواعيد المتأخرة خصنا لازم نكونو عندنا واحد التدقيق، واحنا في وزارة الصحة عندنا واحد (la plateforme) ديال "موعدى"، واللي تنقوم بواحد الإحصائيات نقدر نقول لكم تم تسجيل اليوم ديال 1.914.000 موعد في 2022، في الوقت اللي كنا تقريبا (une augmentation) ديال 34% بالنسبة لهاذ السنة من سنة 2017، يعني راه المواعيد ولت غادة بسرعة.

ثانيا، نقدر نعطيك بعض المؤشرات أخرى أن عندنا في الأمراض المزمنة، احنا تنقرو بأن كاين بعض الاختصاصات اللي فيهم الموعد معطل، ولكن ماشي اختصاصات اللي هي الحالات الاستعجالية اللي تيخصها واحد التدخل، فبالتالي كي يمكن للمستعجلات عندها الخصاص ديالها، عندنا طب الروماتيزم في 86 يوم، عند طب الأنف والحنجرة 63 يوم، وعندنا 45 يوم بالنسبة لأمراض القلب، في الوقت اللي القصور الكلوي ما بقاش فيه الموعد.

إذن كاين اجتهاد كبير بالنسبة لـ (dialyse) وبالتالي تنظن بأن تتبقى مسألة نسبية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعيد الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الإله لفجل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

درنا إصلاح كبير في قطاع الصحة، وبهذه المناسبة أريد تهنئة السيد رئيس الحكومة على تدبيره المحكم لمختلف السياسات العمومية وعلى رأسها قطاع الصحة الذي يواكبها ويصاحبها ويعطيها كل الدعم السياسي والمالي وجعله ضمن أولويات أجندة الحوار الاجتماعي التي ترأسها بمنطق الوضوح والصراحة وفق الإمكانيات المتاحة للدولة، أحدثت بموجها ثورة حقيقية فيه، وأسست بركائز الدولة الاجتماعية التي دعا لها جلالة الملك، رغم ذلك المواطنين والمواطنات لازالوا يشكون من تأخير المواعيد الطبية بمراكز الاستشفائية رغم الجهود التي بذلتوها، 6 أشهر مدة طويلة جدا في المدن الصغيرة، هناك غياب إمكانيات الاستشفاء، مما يفاقم معاناة المرضى والمعوزين، خصوصا الحالات الاستعجالية التي تتطلب عمليات جراحية مستعجلة.

اليوم، أخاطبكم من باب المسؤولية، المواطن يعاني من تأخر التكفل به في مجموعة من المناطق على المستوى الوطني.

نعلم أن الرهان كبير، لكن السيد الوزير كنا نأمل، بعد ما استكملتم ورش ورقمنة القطاع، أن نجد آثار هذه الرقمنة على ولوج المواطن للتطبيب، للأسف لا وجود لها على أرضية الواقع، لنتفاجأ أن مغرب 2024 لازال المواطن ينتظر 6 أشهر، فماذا أبدعتم للاستجابة لهذا النقص، علما أن كل مستشفيات المملكة تتوفر على الحواسيب الإلكترونية؟ وأنتم على رأس هذا القطاع تشرفون عليه، السيد الوزير، وضعية المستشفيات عاجزة على تنزيل هذه الخطة الحكومية.

الحمد لله بلدنا كيتوفر على قطاع خاص مهم، المواطنين والمواطنات التجؤوا لهاته المصحات وكذلك الأطباء معهم نحو المصحات الخاصة بفضل "AMO تضامن" اللي عتق الناس، وأعطى الفرصة للجميع باش يستافدو من الخدمات الصحية، بعدما أعطى هذا النظام حرية الاختيار للمواطن، وبالتالي يبين هذا النظام عجز المستشفى العمومي على استيعاب هذه الدينامية، ليكرس غياب ثقة المواطن في المرفق العمومي.

السيد الوزير،

نأمل جادين في تدبيركم في هاذ القطاع أن نتدارك هذه التأخيرات في المواعيد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

أنا عجبني التدخل ديالك، ما عرفت واش مقتنع به أنت أولا ما مقتنعش به، ولكن أنا نقول لك، عجبني لأنه أولا قلت فيه شي أمور بينت بأنه المجهودات الكبيرة والرقمنة تدارت... إلخ، ولكن ربما كاي شي أمور اللي خصنا يمكن لي نشرحها لك تجي عندي نجلس أنا وياك قهوة، قهوة ونشروحولك أشنو هي الرقمنة الفعلية ديالها.

واش تتعرف اليوم جميع المستشفيات عندهم الفوترة؟ (a) (facture)، تتخرج من السببطار، وأنا عندي (tableau de bord) تتعرف كل سببطار واخا يكون في أسا الزاك نعرف شحال فاكطورا، هاذي ماشي هي الرقمنة؟ الرقمنة أداة ماشي الرقمنة تتقرب المواعيد، المواعيد راه تتقرب على حسب الإمكانية واش كايين الطبيب أو ما كايينش الطبيب، السيد المستشار المحترم.

أنت راك عارف هاذا الشي وتتجي عندي تتقول لي راه خصنا واحد الطبيب هنا باش يمكن لنا نخدمو الصكانير كايين، وهذا الصكانير باش يغا يخدم؟ خص يخدم ببنادم، منين يخدم ببنادم ويدير ينتج غندخل في الرقمنة وغتبان ليا.

هذا هو الإشكال، الرقمنة، ما نخلطوش الرقمنة مع المواعيد ومع هذا، والمسألة ديال المواعيد راه نسبية، واحنا عندنا مشكلة واحدة، الموارد البشرية السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال العاشر موضوعه "خصاص الأطباء النفسيين ببلادنا".

ودائما فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد عادل بادل:

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم حول خصاص الأطباء النفسيين ببلادنا؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا.

ما عندي ما نقول، عندك الحق 100%، عندنا إشكالية ديال الأطباء النفسيين، ولكن أنا نقول لك هاذا المشكلة هاذي من المشاكل اللي هي مزمنة في هاذا القطاع هذا، علاش؟ لأن كايين نقص حاد، العدد الحالي الإجمالي ديال التخصص في الطب النفسي اليوم كنتوفروه هو تقريبا 2644 اللي موزعة على 418 طبيب، فيها 171 بالقطاع العام و247 بالقطاع الخاص، تيتكونو وتيمشيو للقطاع الخاص، رغم أن كايين خصاص كبير على المستوى الوطني.

عندنا 47 من الأطباء المتخصصين في الطب النفسي ديال الأطفال (les pédopsychiatres) و1460 ديال الممرضين المتخصصين في الصحة العقلية، 719 من المساعدين الاجتماعيين بالقطاع العام، وهاذا النقص هذا عندو علاقة أولا بالنقص ديال الموارد البشرية، ثانيا حتى الاختصاص غير جذاب اليوم في المغرب باش تيمشيو للطب النفسي.

إذن باش يمكن لي نخلق ثورة خص يكون تحفيزات خاصة على هاذا (la discipline) هاذا باش يمكن الناس يمشيو لها، في الوقت اللي تتمشي لبلدان أخرى وعلى سبيل المثال الولايات المتحدة، الطب النفسي هو الأول تيتخاروه، احنا مازال ما عندناش ذاك القيمة اللي عندها.

وغنكتفي بهذا حتى نشوف التعقيب ديالك.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عادل بادل:

السيد الوزير المحترم،

جوابكم واضح معبر عن رؤية واقعية حقيقية للخصاص المهول في الأطر الطبية عموما، وأطباء الصحة النفسية على وجه الخصوص.

واقع تعالجونه بما تقتضيه الظروف وتديرون الخصاص بمهنية بالرغم من الصعوبات التي تواجهكم، وأهمها ضعف التكوين وهجرة الأطباء، سارعتم إلى تغيير مدة التكوين وبناء مستشفيات جامعية جديدة في كل جهات المملكة دون استثناء، لتدارك هذين الأمرين، وأعتقد أن الإصلاح الثوري الذي عرفه قطاع الصحة يعد الأول في تاريخ الحكومات منذ الاستقلال.

إصلاح يشرف عليه السيد رئيس الحكومة بشكل شخصي، ويتابع تنزيله بدقة غير مسبوقة، لأنه على صلة مباشرة بالمواطن، وخصوصا المواطنين والمواطنات المتواجدين في المغرب العميق والمناطق الهشة.

السيد الوزير المحترم،

إقليم برشيد من الأقاليم الفتية والواعدة يعد متنفسا كبيرا للدار البيضاء والجهة، اشتهر بتواجد مستشفى خاص بالطب النفسي ويعد أحد معالم المدينة والإقليم، بني في مساحة كبيرة، بعد ذلك تأكلت مساحته والتي لازالت تتناقص ويزحف عليها العمران، إلا أنها تعيش أوضاعا كارثية بكل المقاييس، وتحتاج منكم عناية خاصة: نقص حاد في الأطباء النفسيين، في المرضى وفي عدد الأسرة.

اليوم المؤسسة لا تستقبل مرضى جدد بالرغم من أنها تتوفر على وعاء عقاري كبير، يمكنها من توسعة بنيتها التحتية وتوسيع عدد الأسرة فيها، وقادرة على استيعابها لعدد أكبر من المرضى.

لذلك، ندعوكم السيد الوزير إلى التدخل العاجل لإعادة تأهيل هذا المستشفى الطبي وجعله في المستوى الذي يليق به.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

عندكم شي رد على التعقيب؟

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

كان عندنا واحد القانون هنا ديال الصحة العقلية اللي تم السحب ديالو، لأنه غير مواكب للتطورات الجديدة اللي كاينة، فبالتالي ربما عندنا أولويات، وغادي يجي إعادة النظر لمشروع قانون ديال الصحة العقلية برمته.

ثانيا، اليوم كنعيشو واحد الظروف خاصة مثلا فالقطاع ديال الصحة، لأن (les psychologues) اللي خصهم يمكن يعاونو فالصحة النفسية، ما يمكن لهومش يدخلو للوظيفة العمومية إلا إلى كان عندو الصفة ديال متصرف أو إداري، فبالتالي هذا خصنا نخلقوليه كذلك واحد الصيغة جديدة باش كذلك (psychologue) يكون عندو الإطار ديالو الخاص به، هادي من جملة الإكراهات.

الاستثمارات، احنا واخا نديرو استثمارات اليوم، راه برشيد داخل ف (programme de développement régional) ديال (Casablanca) راه كاين، يلاه كنت أنا فالإربعاء اللي فايته، كنت فالدار البيضاء، وداخل هاد المشروع هذا كاين تماكين، وكاين مستشفيات وحدة أخرى ديال الصحة العقلية، ولكن راه خص موارد باش نخدمو، هذا هو الإشكالية، واخا نبي، نبي، نبي ولكن إلى ما عنديش باش نخدم، باش نخدم؟ هذا إكراه اللي يمكن لنا غنتجاوزوه ماشي على المدى دابا هذا، خصنا واحد المدى متوسط باش نتجاوزوه إن شاء الله.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

وشكرا لكم كذلك على مساهمتكم في أشغال هاته الجلسة المخصصة للأسئلة الشفهية اليوم.

وننتقل لقطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، والسؤال الأول وهو أي موجه للسيدة الوزيرة، متعلق بـ "مستجدات برنامج الدعم المباشر للسكن".

والكلمة لأحد أفراد فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الكريم الهميس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

شكرا، السيدة الوزيرة، على قبولك هاذ الموضوع للتفاعل معنا، لأنه من بين المواضيع ديال الساعة، اللي كل المغاربة لا فالعالم القروي ولا فالمدن كينتظرو مجموعة من التوضيحات وكذلك المنعشين العقاريين الصغار والكبار في كل المجالات، كينتظرو هاذ التوضيح.

ما هي أهم المستجدات، السيدة الوزيرة، ديال برنامج الدعم المباشر للسكن؟ وبين قوسين بعض التوضيحات، السيدة الوزيرة، على هاذ الإجراء ديال (permis d'habiter) ديال 2023؟

المزيد من التوضيح.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيدة الوزيرة.

السيدة فاطمة الزهراء المنصوري، وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد المستشار المحترم.

كيفما كتعرفو، السيد المستشار المحترم، برنامج السكن الاجتماعي 250 ألف درهم انتهى التعاقد بشأنه سنة 2020، ومكنا الحمد لله باش كان واحد التقليل ديال العجز في السكن، إلا أن الطلب لازال قائما.

في هذا الإطار، نظمت الوزارة الحوار الوطني ديال التعمير والإسكان في 12 جهات ديال المملكة، واسمح ليها هاذ الحوار خرجنا بواحد

وهذا اللي أكد أنك كنت في الموعد وبالديققة والزمان والالتزام ديالك بالإخراج ديال هاذ المشروع، ولأول مرة في تاريخ الحكومات أنه المواطن المغربي من كل الطبقات يستافد مباشرة من واحد الدعم وخاصة – كيف ما تتعرفي، السيدة الوزيرة – هاذ البرنامج عندو وقع اقتصادي لا على الساكنة، أولا كيدعم القدرة الشرائية ديال الأسر، مساعدات مالية مباشرة ديال الفئات ديال المجتمع، وبالتالي ذاك العزوف عن الزواج وذاك التعثر اللي كان حاصل لدى الشباب والشابات على الصعيد الوطني أن الآن يكون الإمكانية عند الشباب والشابة لما يتزوجو سهل الوصول لاقتناء السكن من خلال ذيك الدعم واللي غتقدمولهم الوزارة.

كذلك، عندو وقع اجتماعي ذيك الأسر المتوسطة والضعيفة كذلك خص يكون عندهم الإمكانيات، فهذا مشروع جد مهم كنتتمسومك، السيدة الوزيرة، وأنت تتقنين التواصل أنها تزيد أكثر باش تشرح المشروع للسكانة والحصيلة تقريبا واحد 6 آلاف مستفيد اللي وصلو الآن على الصعيد الوطني، فهذا إنجاز جد مهم.

وكنشكروك وكنتمناو ليك الخير، السيدة الوزيرة، واحنا رهن الإشارة كمؤسسة للانخراط، والساكنة ديال العالم القروي كذلك إلى اسمحتي، السيدة الوزيرة، حتى هي راه أول مرة كنتستافد من واحد البرنامج فهاذ القطاع، وبالتالي فدلليل أننا ندخل مرحلة إنصاف حقيقي لسكانة العالم القروي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيدة الوزيرة، في إطار الرد على التعقيب.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة

المدينة:

شكرا السيد المستشار.

تأكد ليك بأن هذا برنامج طموح وبرنامج لأول مرة تيكون الدعم المباشر ماشي فقط الدعم المباشر، بل هي مبالغ مهمة اللي ما عمرها سبقات في أي بلاد، القليل اللي غادي تعطي الدولة هو الثلث ديال الثمن ديال هاذ الشقة ولا متاع هاذ البناية اللي غادي يقتني.

ثانيا، نوعنا الإنتاج كان ذيك الساعة فقط شقق داخل برنامج محدد خص 500 شقة وكان حتى واحد الضغط معماري، اليوم حيدنا هاذ الشروط لأن خرجنا من منطق متاع الاتفاقية.

فلذلك، اليوم غيكون واحد التنوع فالعرض، إلى شريتي واحد البقعة ومبينة دويبة غتماشي مع الانتظارات ديال العالم القروي، احنا عرفنا بأن العالم القروي صعب عليه باش يشري شقة.

المجموعة ديال المخرجات: تجديد المقاربة فيما يخص دعم الأسر لاقتناء سكن رئيسي، ثم دعم الأسر من الطبقة المتوسطة، بالإضافة إلى الأسر ذات الدخل المنخفض وإدماج مغاربة العالم في البرنامج، وهاذ الشي هو اللي مكنا باش وضعنا واحد البرنامج جديد اللي تقدم أمام صاحب الجلالة نصره الله، بتاريخ 17 أكتوبر 2023، في اجتماع اللي ترأسه سيدنا الله ينصرو.

هاذ البرنامج كيتقدم على الشكل التالي:

100- ألف درهم من أجل اقتناء سكن رئيسي يقل ثمنه أو يعادل 300 ألف درهم مع احتساب الرسوم؛

70- ألف درهم من أجل اقتناء سكن رئيسي، يفوق 300 ألف درهم ويقل أو يعادل 700 ألف درهم مع احتساب الرسوم كذلك.

بتاريخ 23 نونبر 2023 تم إصدار المرسوم رقم 2.23.350 المنظم لهذا الدعم بالجريدة الرسمية.

من أجل ضمان حكامه أكثر، قامت الوزارة بشراكة مع صندوق الإيداع والتدبير (CDG³ prévoyance) بإطلاق منصة رقمية للتسجيل ستمكن من ضمان الشفافية، تبسيط إجراءات التسجيل وضبط الأجال.

كما من بعد ذلك وقعنا واحد الاتفاقية مع الموثقين فيما يخص الأتعاب ديال الموثقين وهاذي فرصة باش نشكروهم من هاذ المنبر وقبلو الموثقين باش يديرو واحد المبلغ فالحقيقة اللي هو مبلغ 2500 درهم، باستثناء 6000 درهم اللي كانت هو المبلغ اللي كان عليه يكون قانونيا وقبلو باش يقلصو من ثمن الأتعاب ديالهم لعقود البيع، وهاذ الشي هو اللي غادي يمكن تعزيز دعم طلب الأسر المحدودة الدخل للولوج إلى سكن رئيسي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

أعيد الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

كنشكروك على الإجابة والتوضيح الجيد اللي قدمته لنا وللرأي العام الوطني من خلال هاذ الجلسة، فهاذ البرنامج اللي كيحظى بعناية ملكية واللي اخذتيه أنت بكل جدية كوزيرة وبادرتي كيف ما جا على لسانك من خلال مخرجات ديال البرنامج والثمار ديال الحوار الوطني

³ Caisse de Dépôt et de Gestion.

73% السكن أقل من 300.000 درهم 27% السكن الموجه للطبقة المتوسطة.

هضرتي قبيلة، السيد المستشار، على السن وعلى الفرصة اللي بغات تعطى للشباب، أكيد تبين لنا بأن المتوسط ديال السن 39 عام، 66 منهم رجال و34 منهم نساء، التوزيع حسب المناطق الجغرافية، كاينة عمالة فاس، عمالة مكناس، عمالة مراكش، إقليم برشيد، عمالة طنجة، هاذو هما اللي جاوهما الأولين، ولكن المغرب كله انخرط في هاذ العملية واللي تبين لنا هو 89% من هاذ الناس اللي تسجلو عندهم الحق في الاستفادة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

وأعيد الكلمة للسيد المستشار المحترم من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيدة الوزيرة.

لقد أصغينا بإمعان لجوابكم.

فعلا، أن هذه الآلية الجديدة التي تركز على تقديم إعانة مالية مباشرة لدعم السكن لفائدة المواطنين، والذي نأمل من الله أن يحقق الأهداف المسطرة أو يساهم في حل أزمة السكن للكثير من الأسر المغربية، ولاسيما الفقيرة والمتوسطة وأن يعزز التماسك الاجتماعي ولأنه لضمان نجاح هذه التجربة نتساءل معكم، السيدة الوزيرة، هل تم بناء اختيارات هذا البرنامج على دراسة تقييم من التجارب السابقة؟ لأنها مكنت من تحقيق نتائج إيجابية، حيث مكنت من تقليص العجز السكني من 1.240.000 وحدة سكنية مسجلة سنة 2002 إلى أقل من 340.000 وحدة سكنية سنة 2022 حسب ما تم التنصيص عليه بالتقرير التركيبي حول حصيلة عمل وزارتك برسم سنة 2023.

لكنها حملت معها مجموعة من المشاكل والنواقص، وبالرجوع إلى المادة 8 من قانون المالية لسنة 2023 والمرسوم 2.23.350 نتساءل معكم على مجموعة من التخوفات والهواجس التي تراودنا: على أي أساس تم الاعتماد لمنح الإعانة فقط للوحدات التي تتوفر على رخص سكنية مسلمة ابتداء من فاتح يناير 2023؟

علما أنه هناك عرض سكني ضخم تم إنجازه قبل هذا التاريخ، والذي سيضيق ويقلص من العرض، الشيء الذي لن يخدم مصالح المواطن والمستثمرين في القطاع على حد سواء، وما مصير هذه الوحدات السكنية الجاهزة قبل هذا التاريخ؟

بالنسبة لتحديث سقف الدعم في 300.000 و700.000 درهم، هل تمت فيه مراعاة اختلاف الأسعار بين المناطق والجهات، فالسكن في

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

وأمر للسؤال الموالي وأحد أفراد مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

بعد إعلانكم الأسبوع الماضي عن إطلاق المنصة الرقمية لبرنامج الدعم المباشر للسكن، الذي جاء تنفيذا للتعليمات الملكية السامية لتعزيز قدرة المواطنين على الولوج إلى سكن لائق، نسائلكم اليوم عن النتائج المنتظرة من هذا البرنامج وعن آفاقه المستقبلية؟

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

هاذ البرنامج عندو خصوصية، حيث الأغلبية نتاع البرامج إما عندها بعد اجتماعي، إما بعد اقتصادي، الخصوصية ديال هاذ البرنامج هو عندو جوج أبعاد، بعد اجتماعي اللي هو نوفر سكن حق دستوري في الدستور نتاع المملكة المغربية، وكذلك بعد اقتصادي نعطي الإقلاع لواحد القطاع اللي هو قطاع أساسي في الاقتصاد الوطني واللي تيشغل فوق من مليون من المغاربة، واللي عانى هاذ السنوات الأخيرة، نظرا للأزمات وخاصة أزمة كوفيد، وكان من المفروض باش نتجاوب مع هاذ الانتظارات لا الاقتصادية ولا الاجتماعية.

الطموح ديالنا للسنة الأولى هو الاقتناء ديال المنتج السكني اللي اليوم المنتج السكني في هاذ جوج نتاع الفئات 114.000 وحدة اللي تنتج سنويا 58.000 منها داخلية في (la catégorie) ديال الطبقة المتوسطة، طموحنا السنة الأولى هو الاقتناء من طرف المواطنين والمواطنين ديال هاذ الإنتاج، ولكن عندنا طموح نظرا للدراسات ديالنا تبين لنا بأن إن شاء الله نتتمناو باش غادي يكون واحد الارتفاع ديال 10% كل سنة خلال هاذ 5 سنوات اللي غادي يكون فيها البرنامج من 2024 ل2028.

هضرتو على المنصة الرقمية اللي انطلقت بالضبط هذي 7 أيام، نهار 2 في هاذ الشهر، غير باش نعطيكم آخر المعطيات تسجلو في المنصة الالكترونية، دعم السكن 16.302 مغاربة في ظرف أسبوع واحد،

بالتالي أمر للسؤال الرابع موضوعه "برنامج معالجة السكن المهدد بالانهيار والدور الآيلة للسقوط"، وأحد الإخوان من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

السيد المستشار المحترم السي بولعيش، تفضل.

المستشار السيد محمد بولعيش:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،

نسائلكم عن الإجراءات والتدابير المتخذة لتنزيل مقتضيات القانون رقم 94.12 المتعلق بالمباني الآيلة للسقوط وتنظيم عملية التجديد الحضري.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار المحترم.

كما تعلمون، بأن هاذ الظاهرة ديال المنازل المهددة بالانهيار تتعاني من واحد المجموعة ديال الإكراهات، أولا عندها طابع ديناميكي، ثانيا كايبة إكراهات تقنية في التشخيص وكاين كذلك محدودية الدخل ديال الأسر المعنية والتي ما تينخرطوش في العملية ديال الإصلاح.

منذ إحصاء 2012 تم التعاقد بشأن 81 اتفاقية لمعالجة 43.000 بناية اللي تهتم 76.800 أسرة، بتكلفة إجمالية ديال 8 مليار منها 2.25 مليار ساهمت بها الوزارة.

تمت معالجة 17.614 بناية لحوالي 30.000 أسرة أي واحد المعدل ديال 2000 بناية في السنة.

خلال سنة 2023 تم صرف 78 مليون درهما لمواصلة الأشغال من نهاية أكتوبر 1497 بناية لفائدة 4500 أسرة، هاذو الأرقام ديال 2023، هاذو 81 اتفاقية تتقسم كالتالي:

- 23 اتفاقية انتهى بها العمل؛

- 29 اتفاقية في طور الإنجاز؛

- 29 تتعاني من مشاكل تقنية أو حكما تية، وذاك الشي علاش خدامين تنعاودو فيها النظر باش نلقاو حلول ونعاودو ننتقلو في هاذ الاتفاقيات.

الرشيدية مثلا ليس هو السكن في الدار البيضاء، بحيث من الضروري مراعاة الخصوصيات الاقتصادية للمناطق، هل سنتمكن فعلا من توفير 100.000 وحدة سكنية سنويا بمبلغ 9.5 مليار درهم كما صرحتم السيدة الوزيرة؟ وهل سيوفي ذلك الطلب الذي من المنتظر أن يكون مرتفعا؟

بالحديث عن العدالة المجالية، هناك صعوبات كبيرة تواجه الاستثمار في الوحدات السكنية بالعالم القروي، مما سيؤدي لا محالة إلى تزايد الإقبال على المناطق الحضرية الكبرى، الشيء الذي سيساهم هو الآخر في الرفع من الهجرة الداخلية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

أعيد لكم الكلمة، السيدة الوزيرة، في حدود 35 ثانية.

.. إيوا العدالة الزمنية.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

تتقبل النظام الداخلي.

بغيت غير نجواب لأن جاء على لسان 2 مستشارين المسألة ديال (permis d'habiter)، (permis d'habiter) تقاضى البرنامج في دجنبر 2020، كان من المفروض باش ننتقلو في برنامج جديد، هاذ البرنامج جديد التساؤل الأول واش خص الإنتاج يكون دابا أولا المغاربة يتسناو واحد سنتين قبل من إنتاج جديد؟

اعتبرنا بأن هاذ 3 سنوات هو الإنتاج ديال كوفيد اللي وصل فيه السوق، كان يمكن لنا نخليوه مفتوح، إيلا خليناه مفتوح أنا ما عندي إشكال، ولكن لا أظن بأن ميزانية الدولة يمكن لها تتحمل.

حاليا (permis d'habiter 2023) 9.5 مليار غتكون التكلفة ديال هاذ البرنامج، فتخايلا في واحد اللحظة كون خليناه مفتوح.

ثانيا، البعد الاقتصادي هو إقلاع القطاع، لأن هاذ القطاع راه تيشغل الاقتصاد غيتبع الحديد، غيتبع السيمة، غيشغل مواطنات ومواطنين، ماشي جينا احنا نديسلكيو الناس اللي ما داروش (business plan) في المستوى ونجي انا نحل له مشكلو، أنا ما جيت نحل مشكل المقاول، أنا جيت نحل المشكل نتاع المواطن.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

ونمر للسؤال الموالي وهو سؤال آني، لكن أصحاب الفريق طلبوا تأجيل السؤال لجلسة لاحقة.

كذلك، السيدة الوزيرة، هاذ المشروع جا باش ينقذ بحال اللي قلت قطاع ديال التعمير، والدنيا، السيدة الوزيرة، فرص، وهادي فرصة، وكنتوجه للشباب يستغلوا هاذ الفرصة ويعرفو القيمة ديال المجهودات اللي كيقوم بها صاحب الجلالة نصره الله.

وفي الأخير، السيدة الوزيرة، اليوم احنا أمام مقارنة استباقية في احتواء التداعيات السلبية لتطور ظاهرة الدور الآيلة للسقوط، من الضروري نشيد بتدخل الوزارة وتفعيل أدوار الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتمكينها من صلاحيتها الكاملة.

وختاما، نتمنى أن تتواصل المجهودات اللي كتقوموها على مستوى الوزارة، ووعدنا وثقتنا الكاملة فيك السيدة الوزيرة.

وشكرا.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيدة الوزيرة، عندكم شي رد على التعقيب؟ (7 secondes)

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا على الثقة.

السيد رئيس الجلسة:

إذن أمر للسؤال الخامس موضوعه "توفير عرض سكني جديد لفائدة الطبقة المتوسطة".

وأصحاب السؤال من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

السيدة المستشارة المحترمة تفضلي.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لقد سبق وطرحنا عليكم، بتاريخ 22 أكتوبر 2022، سؤالا حول توفير عرض سكني جديد لفائدة الطبقة المتوسطة، واليوم بعد الشروع في تنزيل الدعم المباشر عن السكن، يهمننا أن نتساءل معكم عن سير تنزيل هذا الدعم الاجتماعي المهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لك الكلمة السيدة الوزيرة.

فيما يخص تنزيل مقتضيات قانون 94.12 والمرسوم التطبيقي، تمت إلى غاية سنة 2023 إطلاق دراسة تتعلق بإنجاز نظام معلوماتي جغرافي اللي دار واللي غيمكننا باش نديرو واحد الجرد، وهاذ الجرد غيكون فيه واحد التصنيف حسب الخطورة ديال كل بناية والحالة والوضعية، هاذ الجرد راه ما عمرو كان عندنا، عاد انطلقنا فيه فاش اعطينا للوكالة الإمكانية تشتغل، كامل هاذ الإحصاء وهاذ الجرد في جهة الرباط-القنيطرة، وفي جهة العيون-الساقية، وفي طور الإنجاز طنجة-تطوان-الحسيمة، مراكش-أسفي، سوس-ماسة، الشرق، جهة بني ملال، وجهة الدار البيضاء-سطات، اللي غينتمو، إن شاء الله، هاذ السنة هاذ السنة، واللي غيبينولينا الوضعية، فلذلك غادي يمكن لينا نعتمدو على هاذ النص القانوني باش نفعلوه حقيقة.

ثم كذلك، كملنا الجرد والتصنيف نتاع المباني الآيلة للسقوط، ف 11 مدينة عتيقة، واللي خرجات 18 ألف 477 بناية، 14% ذات خطورة مرتفعة، 40% تشكل خطورة و26% متضررة.

إذن هاذو هوما الاحصائيات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

أعيد الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد بولعيش:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيدة الوزيرة، على الإيضاحات والمعلومات المهمة اللي أدليتولنا بها.

السيدة الوزيرة،

من جد وجد ومن زرع حصد.

اليوم، السيدة الوزيرة، بدون مجاملة، في ظرف عامين ونص من التولي ديالك للوزارة، لمسنا تغيير كبير داخل هاذ القطاع، واللي خصو أكثر من ثلاثة ديال الدقايق باش نهضرو عليه، ولكن نذكرو بعض الأمور اللي مهمة، السيدة الوزيرة فهاذ النقطة وهي مرسوم ديال منح رخص تسوية وضعية المباني غير القانونية اللي جا مؤخرا، كذلك الدورية المشتركة مع وزارة الداخلية من أجل نعطيوا الرخص فالعالم القروي، وكذلك تصاميم التهيئة اللي ماشيين في وثيرة جد مسرعة فالغرب كامل.

كذلك، السيدة الوزيرة، ما شعبناش من ذيك الدعم المباشر والهضرة عليه، السيدة الوزيرة، موضوع مهم وخصو الوقت، هاذ الدعم اللي جا باش ينقذ عالم البناء والتعمير من واحد السكتة قلبية، ذلك بحال اللي قلتي دوزنا كوفيد، دوزنا زلزال الحوز، دوزنا التداعيات ديال الحروب على البلاد، كذلك 6 سنين عجاف ديال الجفاف، هاذ الشئ كامل كيأثر على القطاع.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

أولا: نشتمن مضمين جوابكم، السيدة الوزيرة المحترمة، ونجدد اعتزازنا بالعناية السامية التي يولمها جلالة الملك حفظه الله للحق في السكن، وهو الأمر الذي يتجلى في توجهاته السامية للحكومة الرامية إلى تعزيز قدرة المواطنين على الولوج إلى سكن لائق، خلال جلسة العمل التي ترأسها جلالتة، بتاريخ 17 أكتوبر 2023؛

ثانيا: نؤكد أن طرحنا لهذا السؤال الذي يهم الطبقة المتوسطة، يعكس إيماننا الدائم في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، بأن التحولات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، تفرض على الجميع مضاعفة كافة أشكال الدعم المقدمة لهذه الطبقة، سيما مع استمرار ارتفاع معدل التضخم الذي يبدو أنه أصبح معطى بنويوا ببلادنا؛

ثالثا: ننوه بمضمين برنامج الدعم المباشر للسكن، والذي يعكس تحول نوعي ودال في الدعم من دعم العرض إلى دعم الطلب، وهو الأمر الذي يؤكد أننا انتقلنا إلى الاستهداف المباشر حتى في السكن، وأن المبالغ المالية التي ترصدها الدولة اليوم، سوف تصل للمواطنين والمواطنات الذين يستحقونها فعلا؛

رابعا: نشتمن المجهود التواصل المهم، الذي قمتم به، السيدة الوزيرة المحترمة، قصد شرح هذا البرنامج للفئات المعنية به، وندعو إلى محادثاته في العديد من البرامج الاجتماعية المهمة التي يتم تنفيذها، ولكننا بحاجة إلى مزيد من التواصل؛

خامسا: لا يساورنا شك، أن الحكومة سوف تحرص على أن يصل هذا الدعم لمن يستحقه فعلا، وأنها سوف تواجه بالصرامة اللازمة، عبر تطبيق القانون، أي محاولة للاستفادة من هذا الدعم ممن لا يستحقه أو أي شكل من أشكال المضاربات؛

سادسا وأخيرا: نجدد تأكيدنا على أهمية الدورية المشتركة التي أصدرتم بمعية وزارة الداخلية، حول تبسيط مسطرة الترخيص بالبناء في العالم القروي، ونعتبر أنه من المهم التفكير في عرض سكني خاص بساكنة العالم القروي، التي لا يجب أن تظل بمعزل عن برنامج دعم السكن في بلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

بغيتو تعقبو السيدة الوزيرة.. الرد على التعقيب؟ 53 ثانية.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسةالمدينة:

هاذي فرصة باش نعاود نوضح للمواطنات والمواطنين، كيدخلو

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسةالمدينة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

شكرا السيد الرئيس.

كيف كتعرفي السيدة المستشارة، بأن الوزارة كانت دارت واحد المحاولة للرسم لافالسنة المالية 2013، وكانت أعطت الإمكانية ديال الإعفاءات الخاصة بالواجبات ديال التسجيل لفائدة المقتنين، مع الأسف كان تعاقد نتاع 11.328 وحدة سكنية، ولكن ما تنجزو منها غير 3888 أي واحد النسبة 34% نتاع اللي تعاقدو واللي تعاقدو أساسا ما كانوا كثار.

فلذلك، احنا كحكومة كان من المفروض باش نجيو ونقويو هاذ الطبقة المتوسطة اللي فالحقيقة كتدير مجهودات كبيرة وجبارة باش تنخرط فالإقتصاد الوطني، واللي عندها إكراهات، ومن الإكراهات اللي كانوا عندها هو ما كتلقاش واحد العرض اللي كيتجاوب مع الانتظارات ديالها، وجزء منهم مشاوا وشراوا السكن ديال 250 ألف درهم فالوقية اللي كان يمكن ليه يتوجه لواحد الإنتاج.

وهاذي هي الفكرة اللي مشينا فيها، وكانت توصية من التوصيات ديال الحوار ومكنا اليوم فهاذ البرنامج باش فالفترة الزمنية ما بين 2024 و2028، خمس سنوات واللي تيسهدف 110.000 مستفيد، 58.000 منهم كيفما قلت قبيلة الطبقة المتوسطة اللي غادي تستافد بـ 70.000 درهم لاقتناء سكن رئيسي، ما بين 300.000 درهم و700.000 درهم مع احتساب الرسوم، والشروط اللي تيطبقو هوما نفس الشروط اللي تيطبقو على الطبقة الاجتماعية:

- الجنسية المغربية؛

- عدم الملكية على التراب الوطني؛

- عدم الاستفادة من أي إعانة أو امتياز ممنوح من طرف الدولة مخصص للسكن؛

- رخصة السكن ابتداء من فاتح يناير 2023؛

- أن يكون السكن مكون من غرفتين على الأقل، ويكون أول بيع لهاذ السكن.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيدة الوزيرة.

وأعيد الكلمة للسيدة المستشارة في إطار التعقيب.

أول ما درنا هو خرجنا واحد الدورية مع السيد وزير الداخلية اللي بسطت المساطر، وكذلك سمحت لنا باش نعمموهاذ مدارات الدواوير، حيث إلى درنا مدارات الدواوير كيمكن للمواطنات والمواطنين اللي ما ماقبولش لهم دابا يترخصو، تيولي هذاك مدار الدواوير هو اللي تيسمخ للإدارة باش ترخص له، قبل من الدورية تم تحديد 975 دوار بمساحة 16.000 هكتار، واحد النسبة ديال 550.000 مواطن، بعد الدورية وفي 6 شهور فقط تم تحديد 270 دوار، بمساحة 22.000 هكتار لفائدة 133.000 نسمة في طور الإنجاز، وهذا اللي مهم—هذا راه تمهضر لكم غير على 6 شهور—في طور الإنجاز 1627 دوار بمساحة 54.000 هكتار لفائدة 688.000 نسمة.

دراسة الملفات قبل الدورية: خلال سنة 23.800 طلب ترخيص، تم الموافقة على 14.000 في سنة، في الظرفية ديال 6 شهور فقط من بعد المصادقة بعد النشر ديال الدورية، تمت دراسة 26.000 طلب، وتمت الموافقة على 14.000 لأن هاذ الدواوير علاش تمهضرو راه هوما 70% نتاع الساكنة ديال العالم القروي، إيلا حلينا هاذ المشكل ديال مدارات الدواوير راه حلينا مشكل ديال 70%. تيبقى المناطق الأخرى راه كاين مجهود جبار اللي تيدار فيه وثائق التعمير وصلنا لحد الساعة 1259 جماعة اللي مغطية بوثائق التعمير من أصل 1503، 93 وثيقة اللي تصادق عليها فقط في سنة 2023.

لذلك، الوزارة واعية وتدير مجهود جبار، والقرارات اللي اخذات بما فيهم هاذ الدورية المشتركة مع وزير الداخلية مكننا باش نحققو نتائج رائعة، واحنا غادي نستمر إن شاء الله في العمل.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة، السيد المستشار المحترم، في إطار التعقيب.

المستشار السيد يونس ملال:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

صراحة يسعدني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي مستحضرا واحد المسار من النضال ديال الحزب ديانا من أجل النهوض بالعالم القروي ومن أجل عدالة مجالية متكاملة الأبعاد، تحدثو، السيدة الوزيرة، على الدورية المشتركة مع وزارة الداخلية اللي اصدرتها في 28 أبريل 2023، اللي بهاذ المناسبة تنهيوكم عليها وكنتمنوها عاليا، ولكن للأسف مازال ما تجاوزاتش ذيك الصعوبات الكبيرة اللي تيعاني منها هاذ القطاع واللي تتعرفوها مزيان من قبيل:

- غياب تصاميم التهيئة؛

- عجز الملاك على إثبات شواهد الملكية، لاسيما بالنسبة لأراضي الجموع والأراضي السلالية؛

- المساحة الإجمالية للعقار؛

للأنترنت، تيمشيو لدعم السكن للمنصة كيتسجلو. من بعد أسبوع كنجابوهم واش عندهم الحق ولا ما عندهم الحق، هاذ اللي عندهم الحق ولا ما عندهم الحق علاش كنبنيوها؟ تبننيوها على الشركاء ديالنا، المحافظة، دار الضريبة، واحد المجموعة ديال المؤسسات اللي تيشغلومعنا.

كذلك، الناس اللي يستافدو بالصفوح ولينا درنا لهم (un registre national) اللي عندنا احنا، فلذلك اللي استافد ما يمكنهمش يعاود يستافد، من بعد 7 أيام تنجابوهم تيمشيو عند الموثق إيلا لقاو الدار اللي بغاو، فاش تيمشيو عند الموثق تيديرو (compromis) 30 يوم من بعد تنصيفطو احنا إما الشيك تنعطيهو لهم بسمية الموثق إما تنصيفطو مباشرة للحساب البنكي ديال الموثق، وذاك الشي علاش اشتغلنا مع (CDG)، لأن جميع الموثقين عندهم حسابات بنكية في (la CDG)، هاذي أبسط عملية وأوضح عملية بشفافية تامة، والرقمنة ما يمكنلينا باش البشر يدخل ببديل ذاك الشي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن أمر للسؤال الموالي وهو السؤال السادس موضوعه "صعوبة البناء في العالم القروي".

والكلمة لأحد أفراد الفريق الحركي.

السيد المستشار المحترم تفضل.

المستشار السيد يونس ملال:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم عن الإجراءات المتخذة من أجل تجاوز صعوبات استصدار الرخص من أجل البناء في العالم القروي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لك الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

في الحقيقة، تشكرك على هاذ السؤال وتتعرف بأن هاذ الوزارة واعية كليا بأن كاينة إشكالية في العالم القروي، وحاولنا نتجاوبو في انتظار النصوص القانونية اللي غادي تغيرهاذ المقاربة باش نشغلو، ونحاولو نتجاوبو مع انتظارات الساكنة ديال القروي.

- المساحة المبنية؛

- العلو... إلى آخره، إلى آخره.

زيادة على تكاليف هاذ الوثائق، اللي فغالها كتكون فوق طاقة هاذ الطبقة اللي هي أصلا في وضع هشاشة، واللي فالأخير كتحتط رؤساء الجماعة، وأخص بهم النزهاء، بين مطرقة الاستجابة للمواطنين ديالهم وسندان مراعاة المساطر القانونية اللي تقدر تعرضهم للمساءلة إيلا ما التزموش بها.

وهنا نعتقد، كيفما جا فالتصريح ديالكم، أننا خصنا نقطعو مع هاذ القضية ديال الاستثناء ديال المذكرات المشتركة للجان الإقليمية اللي كتكون الاختصاصات ديالها محدودة، ونفكرو فواحد المنظومة تشريعية اللي تقدر تستجيب لهاذ الشيء، لما لا اليوم نبدوا فمراجعة بعض النصوص المجحفة، لاسيما فالقانون 66.12؟

علاش ما نفكروش في تفعيل اتفاقية الشراكة اللي برمتها الحكومات السابقة مع بعض مجالس الجهات، من أجل توفير تصاميم نموذجية بالمجان، لاسيما للأسر المعوزة؟

نديرو وكالات للتعمير القروي على شاكلة الوكالات الحضرية، اللي تكون عندها الاختصاصات والقدرة على ملاءمة النصوص القانونية مع الخصائص المناخية والجغرافية والثقافية ديال كل منطقة.

وهنا فاش كنهضرو على البعد الثقافي، كنستحضرو بواحد الشوية ديال المرارة، واحد الموروث معماري ديالنا اللي فقدناه إبان زلزال الحوز، زلزال 8 شتنبر، اللي ربما شوية ديال المراقبة وشوية ديال التثمين، كان يمكن رغم قوة الهزة كان يمكن المحافظة عليه.

وبما أننا كنهضرو على زلزال الحوز، كنستغل الحضور ديالكم اليوم في مجلسنا هذا، باش نساءلكم على مسارتقدم الدعم المباشر للمتضررين، الأسر المتضررة، على ضوء ما يروج في وسائل الإعلام من تجاوزات، خروقات وتأخير، لاسيما واحنا كنهضرو على واحد الورش اللي أشرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس، على إعطاء انطلاقته، من أجل رفع الغبن على ذيك الأسر المتضررة والمكلمة.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم.

الرد على التعقيب السيدة الوزيرة؟

تفضلي.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا.

غادي نحاول نجابوب بعجالة على هاذ المواضيع.

فيما يخص المنظومة الجديدة، فهذا شفتي بأنه علنا عليه، والنص القانوني راه وضعناه فالأمانة العامة ديال الحكومة ديال الوكالات الجهوية، واللي غادي يكون فيها أقطاب مختصة بالعالم القروي واللي غيمكن لهم يتجاوبو ذيك الساعات مع المشاكل الحقيقية، ولكن احنا كلنا واعيين بأن إلى ما تغيرش القانون ديال التعمير فالعالم القروي كيفصعاب علينا.

فيما يخص المساعدة المعمارية، أكيد احنا ماشي مع القطيعة، أي حاجة دارتها الحكومة السابقة واللي هي إيجابية تستمرو فيها، ذاك الشيء علاش دزنا من 5 اتفاقيات لـ 11 اتفاقية دابا.

السيد رئيس الجلسة:

وانتهى الوقت السيدة الوزيرة، للأسف.

وأمر للسؤال السابع موضوعه "الإسراع في إعادة النظر في وثائق التعمير"، وفريق التجمع الوطني للأحرار.

السيد المستشار المحترم، تفضل.

المستشار السيد محمد زكرياء ابن كيران:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

في إطار سلسلة اللقاءات الميدانية التي يقوم بها مجلس المستشارين على مستوى الجهات، اتضح باللموس وجهة وأهمية إعادة النظر في وثائق التعمير.

بهذا الشأن، نسائلكم عن الإجراءات التي اتخذتموها لتحسين وظائف وثائق التعمير مع إعادة النظر فيها؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

بغيت في البداية.. السيد المستشار مشكور على السؤال ديالكم.

شكرا السيد الرئيس.

بغيت في البداية نبي راسنا كمغاربة، لأن تبين ليينا واحد الوقيتة بأن لجنة الاستثناءات اللي كانت كتمكنا باش ما نعتمدوش على وثائق التعمير كانت نفعات واحد الوقيتة اقتصاد البلاد، ولكن مع الأسف لأن كانوا اختلالات وتجاوزات، ولت مععمة، ولت وثيقة التعمير ما بقاتش

السيدة الوزير،

في البداية لا بد أن ننوه بالمجهودات الجبارة التي تبذلونها، السيد الوزير، على رأس قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، والتي لامست جوهر الإشكاليات التي يعاني منها هذا القطاع، ومن ضمنها الجمود والركود في مجال البناء والإصلاح والناجمة عن الإشكالات التي طرحتها قوانين التعمير المشتتة، مثنين في هذا الإطار الإجراءات التي اتخذتموها عبر تعميم دورية عدد 6116 الصادرة بتاريخ 06 دجنبر 2022 بخصوص مواكبة الدراسات الاستراتيجية ومشاريع التنمية الجهوية التي تشرف عليها مجالس الجهات، والتي طالبت من خلالها الوكالات الحضرية بإعادة النظر في العديد من المشاريع التي رفضتها سنة 2021.

هذه المشاريع المتوقفة بحجم استثمارات كبيرة وتساهم بشكل كبير في خلق فرص الشغل، وهو ما يؤكد رغبتكم الكبيرة في الاشتغال على إصلاح هذا القطاع.

وإذ نسجل داخل التجمع الوطني للأحرار تزايد النمو الديمغرافي وارتفاع نسبة التمدن، تصاعد الطلب على السكن والمشاريع الاقتصادية، نؤكد على أهمية نظام الدعم المباشر الذي جاءت به هذه الحكومة والذي جاء في وقته، مفتخرين داخل الأغلبية بكونها أول حكومة في تاريخ المغرب المستقل تعطي هذا الدعم، بعدما أطلقتكم منصة رقمية لتلقي الدعم لفائدة الفئات التي لم تتوفر على سكن رئيسي، والتي وصلت إلى أكثر من 9000 مواطن لحدود اليوم.

ولتعزيز هذه الدينامية، ندعو إلى مواصلة اعتماد مبدأ التشارك في أوسع نطاقه، نظرا للدور المتنامي لوثائق التعمير في تحفيز النمو المؤدي إلى إحداث فرص الشغل مع إيجاد الحلول للمشاكل العقارية في شموليتها، والتي تتطلب إعادة النظر في المنظومة القانونية المؤطرة للتعمير.

السيدة الوزيرة،

إن إكراه التعدد وتعقد الأنظمة العقارية بالمغرب، مثلا الأراضي السلالية، أراضي الكيش، الأراضي غير المحفظة والخاضعة للفقہ الإسلامي وأراضي الدولة الملك العام والخاص يطرح صعوبات كبيرة في تطهير العقار، وهو ما وقفت عليه في مخرجات الحوار الوطني الشامل الذي نظمتموه حول قضايا التعمير وإعادة التراب، تضمن كل القضايا المرتبطة به سياسيا وتخطيطيا وتشريعيا.

لذا ندعو إلى ضرورة الرفع من وتيرة تنزيل مخرجاته من أجل إخراج عملية البناء من ركودها وكسادها، لأن هي محور الدورة الاقتصادية الوطنية عبر تجميع وتحديث كل التشريعات المتعلقة بالتعمير في مدونة وحيدة، تقطع مع الإصلاحات الفنية والترقيعية وتروم خلق جيل جديد من وسائل التخطيط.

شكرا.

عندها قيمة، لأن كلشي كيمشي للاستثناء، وحتى شي واحد من الوكالات الحضرية ولا الجماعات ما كينطلق فالعملية نتاع وثائق التعمير.

الحمد لله، خرجنا من هاذ الوضعية العشوائية، ولكن كان إرث، واحد المجموعة نتاع الجماعات وخاصة المدن الكبرى اللي تتعاني من واحد الضغط كبير من وثائق التعمير، ما كانش عندها وثائق التعمير، دائما كنعطي المثال دبال العاصمة ديالنا، مدينة الرباط اللي من 98 ما عندهاش وثيقة التعمير مصادق عليها، واللي دازت دابا الوثيقة ديال التعمير، ولأول مرة من 98 عندنا وثيقة نتاع التعمير واللي تطبق القانون وتجعل العدالة ما بين جميع المغاربة.

وكذلك، وثيقة التعمير عندها دور اقتصادي ودور اجتماعي، الدور الاقتصادي لأن خصها تخلق الفرص، تستقطب استثمار عمومي وخاص، وكذلك خصها هاذ الوثيقة تتماشى مع وقتها.

اليوم، كملنا في الوزارة النص القانوني غادي يخضع للمشاورات ومن بعد غيخضع للمسطرة ديال المصادقة، من بعد أسبوع إن شاء الله غادي نحطوه للأمانة العامة، واللي هاذ النص القانوني غادي يجعلنا نعتمد على واحد المجموعة ديال المبادئ:

أولا، اللاتمرکز ما يمكنلناش احنا نبقاو مستمرين بهذه الطريقة وذلك الشئ علاش درنا وكالات جهوية، لأن هاذ الوكالات الجهوية هي اللي يمكن لها يكون عندها البعد الجهوي وإذا مشينا في هاذ البعد الجهوي اللي هو اختيار سياسي وإداري ديال الوطن ديالنا ماشي ضروري باش يعاود يطلع ذاك الشئ لـ (la commission centrale)، ويمشي ويعاود يهبط للأمانة العامة وهاذ الشئ فين تيتوضر، كايين واحد المسطرة اللي تتأخذ تقريبا 6 سنين على واحد الوثيقة ديال 10 سنوات، هاذ النص القانوني جينا نجابو مع، أولا، عدد المتدخلين اللي هو خيالي، عدم ضبط الأجل حاليا النص القانوني ما تيسمحش لنا في واحد المجموعة ديال المحطات باش نضبطو الأجل، فلذلك تيبقى الأجل مفتوح، كذلك القرار ما يبقاش مركزي، ولكن يولي جهوي إن شاء الله بشروط أكيد.

كحصيلية من 2021 لـ 2023 في المدن الكبرى، دوزنا 34 تصاميم تهيئة ديال المدن الكبرى، الأغلبية فيهم ما كانش عندهم تصاميم تهيئة منذ 20 سنة، 5 تصاميم سنة 2021، 15 تصاميم سنة 2022، و14 تصاميم سنة 2023، وهذا كنتعبروه إنجاز كبير لبلادنا واللي غيوضع واحد الإطار قانوني اللي تيخضعوليه جميع المغاربة بدون امتياز.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

أعيد الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد زكرياء ابن كيران:

طبعا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ونمر للسؤال الثامن والأخير الموجه للسيدة الوزيرة في سلسلة أسئلة اليوم المخصصة لهذا القطاع، وموضوعه "ورش إصلاح المنظومة القانونية لقطاع الإسكان والتعمير ببلادنا".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية. تفضلوا أستاذ..

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،

فعلا، السؤال يتعلق بورش إصلاح المنظومة القانونية لقطاع التعمير والإسكان.

السيد رئيس الجلسة:

لك الكلمة السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسةالمدينة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

غير لحد الساعة ونهار جات هاذ الحكومة هاذ الوزارة وضعت 3 مشاريع قوانين، تهم مجال التعمير وهي كالتالي:

- مشروع قانون بتغيير وتميم القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعة السكنية وتقسيم العقارات، وخاصة في المادة 11، التي تيعاني منه واحد المجموعة ديال المستثمرين، هاذ المشروع اللي الهدف منه هو:

- ضبط الأجل وتقديم حلول قانونية لأجل سقوط الإذن بإحداث التجزئات العقارية؛

- تجاوز الصعوبة المرتبطة باستكمال تنفيذ أشغال التجهيز بالتجزئة العقارية؛

- وكذلك الإكراهات المتعلقة بتسليم المؤقت والنهائي.

هاذ النص القانوني اعطيناه للأمانة العامة ودابا في المشاورة مع القطاعات المعنية، وتتنمناو باش يعي قريبا للمجلس الحكومي؛

- كذلك المشروع الثاني اللي وضعنا عند الأمانة العامة للحكومة، هو المشروع اللي تيخلق 12 وكالة جهوية، واللي غادي تمكنا باش نغيرو المنظومة ديال التعمير والإسكان. وغادي، إن شاء الله، اندمجو

القطاعات بجوج ديال إعداد التراب والتعمير والإسكان في وكالات جهوية، باش هاذ الوكالات الجهوية تولي تتواكب الدينامية ديال الجهة والتنمية ديال الجهة، وفي نفس الوقت باش تولي واحد الاستباقية فيما يخص هاذ التخطيط، باش ما نعاودوش نطرحو في هاذ الإشكالية اللي عايننا منها، اللي هي وثائق التعمير ما كاينينش ووسائل ديال الترخيص ما تيبقاوش؛

- المشروع الثالث اللي هو قلت لكم بعد بضع الأسابيع غادي نوضعوه أمام الأمانة العامة، اللي هو القانون المنتظر ديال وثائق التعمير.

وإن شاء الله إيلا مشينا بهاذ الطريقة تنتمناو باش من هنا للنهية ديال هاذ الولاية نكونوزدنا في هاذ القطاع ديال التعمير فيما يخص العالم القروي، فيما يخص المنظومة وكذلك وثائق التعمير اللي الجميع عرف بعد 30 سنة حان الوقت باش يتعاود فيهم النظر. شكرا.

وتتنمناو باش إن شاء الله يكون تجاوب مع السيدات والسادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيدة الوزيرة.

وأعود بالكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة.

فعلا، لابد من إصلاح حقيقي وجوهري للإطار التشريعي للتعمير، سواء كانت قوانين التعمير أو القوانين المتعلقة بالأنظمة العقارية، لتمنح للناس الحرية في التصرف في عقاراتهم وفق قواعد المساواة وتجسيدها لمبادئ الحرية الاقتصادية المضمونة بالدستور.

من الناحية المؤسساتية لدينا تشابك وتعقد كبير في المتدخلين المؤسساتيين، الجماعات الترابية تختص بالتعمير، العمالات تختص بالتعمير، الوكالات الحضرية تختص بالتعمير، الوكالات الخاصة كأبو رقراق ومارتشيكا تختص بالتعمير، العمران مختصة بالتعمير، وزارة الفلاحة تختص كذلك بالتعمير في المجالات السقوية والغابوية، ومؤخرا انضافت إليهم المراكز الجهوية للاستثمار.

لذلك، فإن تعقد وتشابك المتدخلين لا يعد ضمانا للحكمة الجيدة على عكس ما يتصوره البعض، بل وسيلة لعرقلة النشاط الاقتصادي المرتبط بالتعمير.

السيدة الوزيرة،

الحكمة الجيدة تمر عبر التبسيط والوضوح في الأدوار وتقليل عدد

وزعما ما كين نفاق بيناتنا، احنا كلنا مغاربة وعرفنا الواقع وعرفنا أشنو اللي غادي وأشنو اللي ما غاديش، ولكن هذا ورش كبير ورش تطلب شوية ديال الوقت، اللي مهم هو كايينة إرادة وبدينا نتشغلوفها. أنا ماشي من النوع اللي تنجي وتنشع من راسي، كان حوار، حوار خرج بمخرجات مهمة، هاذ المخرجات راه خدامين تنزلوهم وتنتمناو باش إن شاء الله هاذ الشي يكون في مستوى انتظارات المواطنين والمواطنات وسيدنا، إن شاء الله، الله ينصرو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

اليوم منسوب الثقة جد مرتفع السيدة الوزيرة.

شكرا على مساهمتك القيمة.

ونمر للقطاع الموالي، موضوعه "تعزيز النقل السككي بين مدن ومطارات المملكة".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية.

إذن تطلبو التأجيل ديال..

تفضل السيد المستشار المحترم لكم الكلمة.

المستشار السيد عبد الإله حيدر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة والسيدات المستشارون،

نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات والتدابير الكفيلة بتعزيز الخط السككي الرابط بين مدن ومطارات المملكة، خصوصا مطار محمد الخامس الدولي؟

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد محمد عبد الحليل، وزير النقل واللوجيستيك:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال.

بغيت نشير أن المكتب الوطني للسكك الحديدية تيعمل جاهدا على مواكبة الطلب على النقل السككي، وكذا تحسين جودة الخدمات

الفاعلين وضمان المساواة في المسؤوليات والامتيازات الممنوحة لمختلف المناطق.

من الناحية الاقتصادية، ونحن إذ نهنتكم على إخراج مرسوم الدعم المباشر عن السكن الذي كان من المفروض أن يبدأ تطبيق الدعم منذ يناير 2023 تطبيقا لقانون المالية لسنة 2022، نتساءل معكم كذلك، السيدة الوزيرة، عن الأسباب التي تمنع شركة مثل "العمران" من طرح كل ما تملكه من أراضي حازتها بصفة المنفعة العامة أو أراضي الدولة للتسويق، والإسهام بالتالي في توفير عرض كبير للعقار، بما يشكل قاطرة لتخفيض الأسعار وتمكين المواطنين من عرض ملائم لمستوى الدخل، ونضرب لكم مثلا بالتأخر الكبير في تسويق مشاريع مثل "تامسنا"، حيث تتوفر على مساحات شاسعة غير معروضة للتسويق للحفاظ على مستوى أسعار مرتفع وخدمة الفئة المتحكمة في سوق الإنعاش العقاري.

ونسجل كذلك على هذه الحكومة وسابقتها عدم التناسب في منح الامتيازات للمنعشين العقاريين، رغم ارتفاع أسعارها والتضييق على أشكال الاقتصاد الاجتماعي من التعاونيات والوداديات السكنية، رغم إسهامها المعترف في توفير السكن للمواطنين بتكلفة جد منخفضة، فلا يمر قانون مالي دون إجراء ضد هذه التعاونيات والوداديات السكنية.

لقد أثبت زلزال 8 شتنبر، السيدة الوزيرة، أن تعقيد مساطر البناء في العالم القروي جعل جزء منا الساكنة تعيش في مباني غير آمنة وغير صالحة، وساهمت في رفع عدد الضحايا رحمهم الله، فجزء كبير من ساكنة المناطق القروية والجبلية كانت تحاول بناء مساكن حصينة، ولكن وثائق التعمير ومساطر كانت تعوق تصرف هذه الساكنة في عقاراتها وبناء منازلها.

لذلك، ولكل هذه الأسباب نلح على، السيدة الوزيرة، التسريع في وثيرة الإصلاح المتعلقة بالمنظومة القانونية لهذا القطاع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

ختام بصيغة ديال المحامي.

شكرا السيد الرئيس.

نعيد لك الكلمة إلى عندك شي رد أو تعقيب؟

تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار.

وفالحقيقة حضرت على إشكاليات اللي كنعرفوها وكنعانيو منها،

السيد الوزير،

أعتقد أنكم تعلمون حجم التأثير السلبي الذي يطال بلادنا في ظل وجود خط سلكي واحد يربط المدن بالمطارات، خصوصا ونحن اليوم أمام ورش احتضان مناسبتين كبيرتين من حجم كأس إفريقيا 2025 وكأس العالم 2030، فضلا عن تأثير هذا الأمر على مستوى السياحة، سواء الخارجية والداخلية، وكذا تأثيره على المواطنين الذين يعتمدون على النقل الجوي لقضاء مصالحهم داخل المملكة، بغض النظر عن خارجها.

هذه الإشكالية اليوم التي لا نفهم سبب تأخر حلها، ولو بشكل جزئي لفك هامش الضغط الحاصل على مستوى التنقل من وإلى المطارات، حيث أصبح التفكير في كيفية الوصول للمطار وحساب تكلفته وتديير عملياته أمرا صعبا، حيث تم التطبيع مع هذه الأزمة وكأنها أمر عادي، لا يجب معالجتها، خصوصا وأن العديد من المواطنين يشكون من غياب خطوط النقل السلكي الرابطة بين المطارات في مدن بحجم طنجة والرباط ومراكش وأكادير.

ومن جهة أخرى، غيابها بشكل كامل على المناطق الجنوبية التي تراهن عليها بلادنا من حيث الجهد الاستثماري والموارد الموضوعة لها، سواء المالية أو البشرية، قس على هذا، السيد الوزير، واقع التديير المزري لغالبية محطات السكك الحديدية، كما الحال في مدينة الرباط، التي يكفي أن تصل في وقت الذروة حتى تجد تأخر يصل إلى ساعة زمنية كاملة، إضافة إلى ضعف التديير الذي يعيشه مطار بحجم مطار محمد الخامس الدولي، حيث يتم غلق الرحلات في وجه العديد من المسافرين نتيجة تأخر رحلة القطار.

ونحن، السيد الوزير، على مشارف ربط مجموعة من المطارات بالسكك الحديدية، وهو أمر محمود ولا ننكر الجهود المبذولة في سبيل تنزيله، ولكننا نعيش اليوم أزمة حقيقية تتطلب التدخل السريع من أجل إعادة برمجة جدولة مواعيد الطائرات والقطار الوحيد الرابطة بينه وبين مطار محمد الخامس، وبالتالي من تديير جيد للرحلات السلكية.

فواقع اليوم يجعلنا نرى أن جودة الخدمات وسهولة التنقل بين المطارات لم تصل بعد إلى مستوى تطلعات المغاربة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

في إطار نقطة نظام؟ أعتقد أنكم تريدون تذكيري بخصوص الترتيب، باغين تذكروني في الترتيب، ياك السيد المستشار؟ ولا غير كان.

المرتبطة براحة المسافرين وظروف السفر داخل المحطات وعلى متن القطارات.

في هاذ الإطار، تيوافر المكتب حاليا 38 قطارا في اليوم في الاتجاهين، بوثيرة قطار كل ساعة من الخامسة صباحا إلى 11 مساء على المحور السلكي الرابط بين مطار محمد الخامس الدولي ومحطة الدار البيضاء الميناء، اللي هي مرتبطة بباقي الشبكة الوطنية، الشيء اللي كيمكن من توفير الربط بين المطار وعدد من المدن المغربية.

فيما يتعلق بتعزيز الربط السلكي بين المدن ومطارات المملكة، قام المكتب بإنجاز دراسة استشرافية مهيكلية لتوسيع الشبكة السلكية ببلادنا، أطلقنا عليها اسم مخطط السلكي 2040 التي ترتب عنها تحديد مخطط بهم إنشاء 1300 كيلومتر من الخطوط الجديدة للسرعة الفائقة، و3800 كيلومتر من الخطوط السلكية الكلاسيكية الجديدة، اللي غادي تربط 43 مدينة مغربية عوض 23 حاليا، وغادي تأمن النقل السلكي لـ 87% من الساكنة بدل 51، وتربط 12 ميناء عوض 6 حاليا، وكذا إن شاء الله 15 مطار دولي عوض مطار محمد الخامس وحده حاليا.

وفي إطار مشروع إنجاز القطار الفائق السرعة بين القنيطرة ومراكش، عبر الرباط والدار البيضاء، وكذا إنجاز شبكة السكك الحديدية الجهوية بكل من مدينتي الدار البيضاء والرباط، سيتم الربط بين المطار الدولي لمحمد الخامس الدار البيضاء ومطار الرباط-سلا بوثيرة أكبر مع الشبكة السلكية الحالية.

وتجدر الإشارة إلى أن إنجاز هذه المشاريع بالطبع كيتطلب اعتمادات مالية كبرى، وأن تضافر جهود كل الفرقاء من أجل إيجاد الحلول المناسبة لتمويلها مطلوب.

من جهة أخرى، تيعمل المكتب الوطني للمطارات من جهته مع مجالس الجماعات الترابية باش وجود خدمات النقل العمومي، من حافلات مكوكية وسيارات أجرة ومركبات النقل السياحي لربط المطارات بالتجمعات الحضرية المجاورة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نقطة نظام وسط السؤال، ما بين السؤال والتعقيب؟

لا، غير مسموح، حتى يسالي الرد ديالو والتعقيب ديالو ونعطيك نقطة نظام.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الإله حيزر:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير المحترم.

نسائلكم السيد الوزير حول توسيع وصيانة وتحديث شبكة السكك الحديدية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجستيك:

شكرا السيد المستشار المحترم على طرح هاذ السؤال.

- المكتب الوطني للسكك الحديدية قام خلال العقدین الأخيرین بإنجاز مجموعة من المشاريع الهيكلية، مكنت من تطوير وعصرنة قطاع السكك الحديدية ببلادنا، الشيء الذي ساهم في تحسين جودة خدمات النقص السككي للمسافرين والرفع من جاذبيته، حيث تم نقل ما يفوق 52 مليون مسافرا سنة 2023، أي بزيادة 14% مقارنة مع سنة 2022، منها 5 ديال الملايين بواسطة قطارات البراق؛

- تيوصل المكتب المجهودات ديالو باش يوسع ويصين ويحدث الشبكة السككية من خلال الإعداد لإنجاز الخط الفائق السرعة الرابط بين القنيطرة ومراكش؛

- الإعداد لتمكين كل من الدار البيضاء والرباط من التوفر على شبكة النقل السككي جهوي؛

- إنجاز الدراسات المتعلقة بتمديد الخط السككي الفائق السرعة بين مراكش وأكادير؛

- ربط مينائي الناظور غرب المتوسط وأسفي بالشبكة السككية؛

- وإعداد دراسة الجدوى الخاصة بكهربة الخط السككي في اتجاه شرق المملكة؛

- كما سيقوم المكتب بتنفيذ برنامج هام لتعزيز الأسطول بقطارات من الجيل الجديد خلال السنوات القادمة.

- ومن أجل إنجاز مشاريع تمديد الشبكة وعصرنتها، تنكب بلادنا حاليا على تعبئة الاعتمادات المالية اللازمة لتمويلها؛

- وفي إطار برامجه السنوية يعتمد المكتب سياسة لصيانة الشبكة والقطارات مبنية على الصيانة الوقائية وفق المعايير الدولية؛

- كما يعتمد على التدخلات السريعة والمحددة عند حدوث عوارض على السكك الحديدية أو بالقطارات؛

- وفي مجال السلامة، يقوم المكتب بصفة مستمرة على حذف الممرات المستوية على طول الشبكة: تم حذف 180 نقطة لتقاطع السكك الحديدية والطرق، وتجهيز 219 ممر سككي و33 ممر للراجلين،

المستشار السيد لحسن الحسنواوي:

فقط، لأن السؤال الأول يخص فريق الأصالة والمعاصرة، والثاني يخص الفريق الاشتراكي.

السيد رئيس الجلسة:

هي كان تشابه فالأسئلة، ولكن انتوما غادي نعاود نعطيكم الكلمة مرة أخرى.

المستشار السيد لحسن الحسنواوي:

ولكن ما كاينش تشابه فالترتيب.

السيد رئيس الجلسة:

على كل حال.

المستشار السيد لحسن الحسنواوي:

متفقين، تفضل السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

ما بين الرتبة الأولى والثانية، عندكم شي تعقيب السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجستيك:

غبر باش نضيف حقيقة القطاع ديال السكك الحديدية، هو قطاع جد مهيكل للتنقلات ديال المواطنين، بالطبع فيه إكراهات والإكراهات تتكون خاصة مادية، ما تيمكنش يعني الاستثمار نقومو به إلا ملي تتكون الكثافة ديال التنقلات.

ولكن اليوم الحمد لله، بلادنا كتطمح توجد لهاذ المشاريع الكبرى اللي جايا في السنوات المقبلة، وبغينا نسرعو في الإنجاز ديال واحد العدد ديال الخطوط السككية ببلادنا، ومن ضمنها غادي نقدر نثنيو الخط ما بين المطار ديال الدار البيضاء والشبكة وغادي نحسنو من الوثيرة ديال القطارات فهاذ المطار هذنا، إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

أعيد الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة من أجل طرح السؤال والتمسك بالترتيب.

المستشار السيد عبد الرحمان وافي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

ماشى كل العربيات فيها معدات الإطفاء، كايين عربية تتلقى فيها
(les extincteurs) وعربية ما تيكونش فيها (les extincteurs)، كذلك
الخدمة الصوتية داخل القطار تكاد تكون منعدمة، خصوصا أننا
كنستقبلو عدد من السياح، كنستعملو فقط العربية والفرنسية،
فين هي الأمازيغية أوفين هي الإنجليزية؟ راه احنا بلاد كتستقبل ملايين
السياح.

السيد الوزير،

هاذ الشي شفناه ووقفنا عليه وأكثر من هذا الشكايات ديال عدد
من السياح.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

أعيد لكم الكلمة السيد الوزير إلى عندكم شي رد على التعقيب.

السيد وزير النقل واللوجستيك:

بعجالة، أنا غير بغيت نقول بأنه المكتب ديال السكك الحديدية
عندو مشروع أو برنامج ديال الصيانة ديال العربيات، وعندو أيضا
مشروع ديال الاستثمارات الجديدة باش يجدد الأسطول ديالو ولكن
هذا بالطبع غادي ياخذ شوية ديال الوقت.

أما بالنسبة للفكرة ديالكم ديال اللغات، تنظن بأنهم فكرة جد مهمة
وغادي نعرضوها على المكتب إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثالث موضوعه "الإجراءات المتخذة لتجويد خدمات
الخطوط الملكية المغربية وتحسين أوضاع العاملين".

والسؤال لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد نور الدين سليك:

تأكيد السؤال السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

بالإضافة إلى 1100 كيلومتر من الحواجز بمبلغ مالي وصل إلى مليار
ونصف درهم خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2018.

وغادي يقوم، إن شاء الله، بإنجاز برنامج ثاني ما بين 2019 و2025
بمبلغ إجمالي يتوصل إلى 1.2 مليار، فنفس الباب ديال السلامة ديال
السكة الحديدية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

أعيد لكم الكلمة السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الرحمان وافي:

شكرا.

السيد الوزير المحترم،

نشكركم على المعطيات اللي قدمتمو بخصوص توسيع وصيانة
وتحديث الشبكة السككية، وكنقدرو ونوهو بالمجهودات الكبيرة
وكذلك الأوراش اللي كيغرفها هاذ القطاع واللي جعلت الشبكة
السككية تعرف وثيرة استثمارات سريعة، وأصبحت تلعب دورا محوريا
في النسيج الاقتصادي والاجتماعي ببلادنا، وكذلك لازم نفتخرو بالمكانة
الدولية اللي وصل لها القطاع السككي المغربي من حيث الفعالية
والجودة والتنافسية.

كذلك ننوه، السيد الوزير، بأننا تغلبنا على مشكل كان يؤرق
عدد من المغاربة وهو تأخر القطارات، اليوم كايينة جودة كبيرة وخدمة
متميزة فهاذ الإطار، كذلك لابد من التنويه بالجيل الجديد من محطات
القطار، اللي كايين فمجموعة من المدن المغربية من بينها مراكش.

لكن، السيد الوزير المحترم، هناك بعض المظاهر التي كتسيء
للجمالية ديال هاذ المحطات من خلال الفرق الشاسع اللي موجود بين
فضاء محطات القطار وفضاء العربيات.

السيد الوزير،

عدد من العربيات خصوصا فالمحور السككي اتجاه مدينة مراكش
في وضعية لا تليق بسمعة ولا صورة بلادنا.

السيد الوزير،

مازال كنشوفو عربيات مهترئة ضعيفة من حيث التجهيزات بدون
جمالية، ما زال كتركبو فعربيات كنشمو فيها ريحة المراحيض، عربيات
دون مكيفات، واللي أحيانا كثير كتلقى فالليالي كيكون (climatiseur)
وفالصيف ما تيكونوش خدامين، إذن كايين مشكل، عربيات تهدد سلامة
المواطنين والمواطنين واللي كنعلمو فيها خزانات ديال الكهرباء اللي هوما
(les armoires) محلولين (accès) ممكن للدراري الصغار تيلعبو فيهم ما
دايرنيش لهم.. ديال السلامة.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد المستشار المحترم على طرح هاذ السؤال.

تذكر إلى أن شركة الخطوط الملكية المغربية قد أطلقت منذ سنة 2019 ورشا هاما للتحويل، بهدف تحسين جودة الخدمات المقدمة للمسافرين.

ومن بين الإجراءات، تخصيص المحطة الأولى بمطار محمد الخامس الدار البيضاء لبنائها لتسهيل الولوج داخل المطار على سبيل المثال، وكذا إعادة النظر في تجويد عروض الخدمات داخل مقصورة الطائرات وداخل جميع المطارات الأخرى.

وانخرطت الشركة منذ 5 سنوات في برنامج التحول الرقمي لمواكبة التكنولوجيا الجديدة تهدف إلى تطوير الحلول الرقمية وتجديد الموقع التجاري والتطبيق الرقمي للشركة عبر الهاتف المحمول، اللذان أصبحا الآن الوسيلة الأولى لحجز وبيع التذاكر، بالإضافة إلى إمكانية التسجيل الرقمي على الانترنت وعلى لوحات التسجيل الآلي بالمطار.

تبعاً لذلك، توجت الشركة سنة 2023 وللمرة التاسعة على التوالي من قبل المنظمة الدولية (SKYTRAX) بجائزة الجودة من صنف 4 نجوم إلى جانب الفوز بجائزة أحسن شركة جوية جهوية بإفريقيا.

من جهة أخرى، وحسب دراسة تقييم مستوى احترام مواعيد الرحلات، بلغ المعدل خلال سنة 2023 حوالي 74%، في حين هاذ النسبة تتعادل بـ 69% بدول الاتحاد الأوروبي، وتسعى الشركة أيضا إلى تحسين معالجة أمتعة المسافرين، حيث أن نسبة المشاكل المتعلقة بالأمتعة لم تتعدى 6 حالات في 1000 خلال سنة 2022.

أما فيما يخص تحسين أوضاع العاملين بشركة الخطوط الملكية، بغيت نشير إلى أن الشركة تتولي أهمية بالغة للرأس المال البشري اللي تيساعد في بناء كل المشاريع التنموية ديال الشركة، وفهاد الإطار وضعت الشركة آلية باش تدبر الموارد البشرية، تتخص:

- تدبير المسار المهني لمختلف الفئات؛

- تحسين منظومة الأجور؛

- دعم الأعمال الاجتماعية لفائدة المستخدمين؛

- وكذا برامج متنوعة للتكوين المستمر باش تقدر تطور الكفاءات وتحفز إنتاجية المستخدمين وتمكنهم من ظروف عمل ملائمة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد المستشار، لكم الكلمة.

المستشار السيد نور الدين سليك:

السيد الوزير،

الخطوط الملكية المغربية تسعى إلى تحسين جودة الخدمات في أفق (Mondial 2030) والوصول إلى 200 طائرة في أفق رؤية 2023، (المقصود: 2030)، لن يتأتى ذلك، السيد الوزير، إلا بالاعتناء الفعلي بالموارد البشرية عبر إرساء علاقات مهنية متكافئة، بحيث أن الجامعة الوطنية للنقل الجوي، الاتحاد المغربي للشغل هي الممثل الوحيد للعاملين بهذا القطاع، حيث حصلت على نسبة 100% في انتخابات المأجورين، هذه قوة بين أيدي الإدارة، إذا أرادت ذلك باعتبار أن لها محاور وحيد اللي هو الاتحاد المغربي للشغل.

مع كامل الأسف، فهاد الأجواء مررنا، السيد الوزير، من أزمة الحوار إلى أزمة تدبير الحوار، واليوم نعيش في وضعية حوار عقيم يتبناه السيد الرئيس المدير العام، لأن الإدارة تفتقر لمبدأ الإيمان بسياسة التفاوض الجماعي الفعلي والحقيقي المؤمن بالموقف والموقف المضاد المفضي إلى الوصول إلى توافق.

ما يهيمن على الأجواء اليوم، السيد الوزير، هو غياب العدل بين مختلف الشرائح العاملة بـ (la RAM⁴)، إشكالات متمثلة في محنة التوافق حول قيمة ومضمون الزيادة في الأجر، المنح، والوضعية المزرية للأعمال الاجتماعية.

فالرئيس المدير العام يريد أن يمرر قرارات أحادية الجانب، دون الاستفادة من تجربة مماثلة عشناها، مع كامل الأسف في الآونة الأخيرة، أدت إلى نتائج جد وخيمة.

ومن هنا، ندعو إلى أخذ العبرة من هاته التجربة، عبرة تبني سياسة تفاوضية حقيقية وإشراك ممثلي المستخدمين في مفاوضات جدية، الند للند، مفاوضات تؤمن بالطرفين، ومن أجل الوصول إلى قرارات اللي يمكن لها الدفع بنا للوصول إلى هذه الأهداف اللي قررتها الحكومة، سواء في أفق موندريال 2030 أو في أفق 2037.

ما يهيمن اليوم، السيد الوزير، على هذه الأوضاع والسمات الأساسية هو أن هناك احتقان غير مسبوق داخل مؤسسة استراتيجية، أطنان عكس ما صرحتم به، السيد الوزير، من الأمتعة قد تصل إلى 6 أو 7 أطنان اللي هي مازال (en instance) اليوم فأروقة المطار، التأخر فالذهاب والإياب ديال الطائرات، هذا ما يؤكد سوء سياسة التدبير داخل هاذ القطاع، وهاذي أوضاع بطبيعة الحال لا تخدم البتة السياسة الحكومية، ولا تخدم كذلك بالبتة أهدافنا كشريك اجتماعي مسؤول يؤمن بالحوار وفضيلته ويسعى إلى الوصول إلى نتائج مرضية، وأيدينا ممدودة لكم السيد الوزير في هذا الاتجاه.

وشكرا.

⁴ Royal Air Maroc.

لا تبخل في دعم وفي توعية وفي العمل على تجويد الخدمات سواء في الطرق، الطرق السيارة، أو في السكك الحديدية والمطارات كذلك، غير أننا نستمع باستمرار إلى بعض الانتقادات جراء التصرفات، التي نتمنى أن تولوها عناية كبيرة ليبقى المغرب فاتحا أبوابه للزائرين، كما هي العادة.

والله موفق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، السيد رئيس الفريق.

أعيد الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجستيك:

شكرا السيد المستشار المحترم.

في البداية، بغيت نشير أن قطاع النقل الجوي عرف انتعاشا ملموسا خلال سنة 2023، مساهما بذلك في استعادة الدينامية الاقتصادية لقطاع السياحة، حيث عرفت المطارات المغربية عبور حوالي 27 مليون مسافرا في ظروف عموما جيدة، أي بزيادة 8% مقارنة مع سنة 2019 و10% فيما يخص النقل الدولي، وهاذو أرقام جد مريحة، والمكتب الوطني للمطارات كيتوفر على مخطط استراتيجي، تيرتكز على خمسة ديال المحاور:

- تعزيز التعاون مع مختلف الفاعلين في قطاع النقل الجوي؛

- الإبتكار في تجويد الخدمات؛

- تحسين البنيات التحتية من أجل نمو مستدام؛

- وتنمية الرأسمال البشري؛

- والأخير، هو الانفتاح على العالم، وفقا للتصنيف المجلس الدولي للمطارات (ACI⁵)، احتل مطار مراكش المرتبة 15 ومطار الدار البيضاء المرتبة 8 ضمن 54 مطار اللي كتريرت بهما رحلات جوية، يعني 54 مطار مرتبطة بالدار البيضاء ومراكش، فالدار البيضاء مرقم 8 ومراكش مرقم 15، وحسب هذا كيجي حسب استطلاع رأي المسافرين فجودة الخدمات، ما كيمنعش بأنه بعض المرات، المسافرين يوقع له مشكل، ولكن إجمالا هادي هي الأرقام.

من جهة أخرى، المكتب تيعمل جاهدا على عدد من الأوراش باش يطور الطاقة الاستيعابية للمطارات، يطور التجهيزات بهاذ المطارات، يحسن الاستقبال من جودة المرافق والخدمات المقدمة للمرتفقين، من ضمنها بالسهر على شركات المناولة.

وفهاذ الإطار، اتخذ مجموعة من التدابير باش يطور الجودة،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم.

أعيد الكلمة، إذا عندكم شي رد على التعقيب السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجستيك:

شكرا السيد المستشار.

السيد الرئيس،

بعجالة، الحكومة اللي تننتي لها تتولي أهمية كبيرة للحوار الاجتماعي، وهذا تتعرفوه.

وبالطبع جميع المؤسسات العمومية وجميع الشركات ديال الدولة تتسهر ومطالبة بفتح قنوات الحوار اللي خصها تكون جدية وتهدف إلى الحفاظ على الاستقرار وعلى السلم الاجتماعي لكافة الأطر والمستخدمين، اللي لازم نبنيوه باش نقدرو نزيدو للقدام.

ويعني أخيرا، ما يمكن لنا غير ندعمو الفريقان، الفريق الاجتماعي والإدارة يعملو اليد في اليد باش يبنوه هاذ الحوار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

وأمر للسؤال الرابع موضوعه "سوء استقبال المسافرين ببعض مطارات المملكة"، للفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية.

سيدي عبد السلام، السيد المستشار المحترم تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أظن أننا اليوم علينا أن نفتخر بمغربنا وما أنجزته هذه الحكومة من أرضية خصبة، من نمو اقتصادي واجتماعي وكذلك تنموي بصفة عامة، هاذ الامتيازات التي ستفبروجه المغرب بفضل السياسة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، هاذ السياسة اللي جعلت أن السياح يقبلون على بلدنا بطريقة كبيرة، وهي دفعة أيضا لنطمح إلى توافد هاذ الوفود السياح إلى مغربنا الحبيب، نظرا للأمن والاستقرار، ونظرا لطبيعته وموقعه الجغرافي كذلك.

السيد الوزير،

أظن أننا علينا أن نجهد كثيرا في استقبال السياح، استقبال ينقصه بعض العناية في بعض المطارات، حيث تبقى الشركة المناولة هي سيدة الموقف، تارة تشرق وتارة تغرب، الشيء الذي تتأثر معه السياحة في مغربنا، وسوف لن نرضى نحن المجتهدين، وزارتك، السيد الوزير،

⁵ Airports Council International.

بالطبع:

- خصص ركن للتواصل مع المسافرين؛

- عزز نقط توجيه المسافرين بالمطارات؛

- كيوبر خدمة الاتصال بالإنترنت مجاناً بالمطارات؛

- أنجز عدد من التدابير الاستعجالية باش يحسن ظروف الاستقبال بمطارات الدار البيضاء وأكادير ومراكش وطنجة، باش يعممها بمختلف المطارات؛

- اعتمد الأبواب الذكية بمطاري الدار البيضاء ومراكش المنارة؛

- كيحسن نظام معالجة الأمتعة من خلال العمل بنظام معلوماتي تيمكن من تتبع ورصد العوارض بالمطارات لاتخاذ التدابير الضرورية؛

- تيوبر أيضاً ممرات خاصة للتوقف السريع للسيارات بالمطارات الرئيسية للمملكة؛

- كما أنه أطلق نظام معلوماتي لخدمة الشباك الوحيد بمطار مراكش المنارة؛

- وأخيراً، عزز العرض التجاري بمختلف مطاراته.

ويقوم أيضاً المكتب بالتنسيق مع مختلف الشركاء خلال فترة الذروة التي تزامنت مع عملية "مرحبا" على سبيل المثال أو العطل، باش يوفر ظروف ملائمة لاستقبال المسافرين في أحسن الظروف.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد المستشار المحترم، في حدود ما تبقى لكم من الوقت.

إذن أمر للسؤال الموالي موضوعه "تحسين جاهزية قطاع النقل واللوجيستيك في مواجهة الكوارث الزلزالية المستقبلية".

والكلمة لأحد أفراد فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابيلا:

السيد الرئيس، هناك هو السؤال نيت اللي قلتو.

السيد رئيس الجلسة:

على بركة الله.

يؤكد السؤال.

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد المستشار.

بغيت نشكركم على هاذ السؤال.

خصنا نذكرو أولاً، أن تدبير الكوارث الطبيعية من ضمنها الزلازل، نص عليها الفصل 40 من الدستور، حين أكد أن "جميع المغاربة ملزمون أن يتحملوا، بصفة تضامنية وبشكل يتناسب مع الوسائل التي يتوفرون عليها، التكاليف التي تتطلبها تنمية البلاد، وكذا تلك الناتجة عن الأعباء الناجمة عن الأفات والكوارث الطبيعية التي تصيب البلاد".

ومن أجل مكافحة الكوارث الطبيعية، يتوفر المغرب على استراتيجية وطنية لإدارة مخاطر الكوارث الطبيعية لمدة 2020-2030، كترتكز على ثلاث أهداف:

- تحسين المعرفة وتقييم المخاطر؛

- تعزيز الوقاية من المخاطر لتقوية القدرة على الصمود؛

- ثم تحسين الاستعداد لمواجهة الكوارث وإعادة الإعمار.

من جهة أخرى، تم إحداث صناديق قطاعية خاصة بالمخاطر والكوارث، من أهمها "صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية".

ومن أجل التنسيق بين مختلف الإدارات المعنية، تم إحداث أيضاً لجنة وزارية لتدبير المخاطر الطبيعية، تضع التوجهات الكبرى لاستراتيجية إدارة المخاطر والكوارث والتقارب بين مختلف القطاعات الوزارية، بما فيها وزارة النقل واللوجيستيك.

وفي إطار الوقاية الاستباقية من الكوارث الطبيعية وخاصة الزلازل، فإن التصميم وإنجاز البنيات والتجهيزات التحتية للنقل، تتم وفق ضوابط ومعايير تأخذ بعين الاعتبار تحملات الهزات الأرضية حسب المعايير الدولية المعمول بها.

كما أن المؤسسات المعنية بتدبير تلك المرافق العمومية تتوفر كلها على مخططات للتدخل الاستعجالي لضمان استمرارية الخدمات وإصلاح المنشآت المتضررة وإعادة تشغيل المرافق العمومية واستمرارية الخدمات.

وقد أبانت الاستراتيجية الوطنية لتدبير الكوارث الطبيعية عن نجاعتها في تدبير الآثار الناجمة عن الزلازل الذي عرفته بلادنا خلال السنة الماضية، حيث قامت فرق التدخل من إعادة ترميم الأضرار المترتبة عن الزلازل وإعادة التشغيل التدريجي لشبكات المواصلات المتضررة، وهو ما مكن من استعمال وسائل نقل مختلفة لحركة الأشخاص والبضائع.

وفي إطار الرفع من قدرات الوزارة والمؤسسات العمومية التابعة لها لتدبير الكوارث الطبيعية، فإننا نقوم بتحسين مخططات التدخلات الاستعجالية وتنظيم تمارين محاكاة لحالات الاستعجالات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

أعيد الكلمة للسيد المستشار المحترم.

تفضلوا في إطار التعقيب.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابيلا:

شكرا السيد الوزير.

أنا غير فهاذ الاستراتيجية الوطنية لتدبير المخاطر، غادي نركز على هاذوك جوج قطاعات اللي كتولاو التدبير دياهم، السيد الوزير، اللي هي النقل واللوجيستيك، واللي كنعرفو بأن هاذ القطاعين هما قطاعين مهمين، كتبان الأهمية دياهم خاصة مع التوسع الجغرافي ومع التطور الديمغرافي.

وعندنا فالمغرب الأهمية كتبان أيضا إيلا اخدينا بعين الاعتبار بأن المغرب كيسعى إلى تحقيق الأمن الغذائي في إطار العدالة المجالية.

الفعالية ديال التحديات اللوجيستكية والنقل هي كتختبر خاصة فالكوارت الطبيعية، حيث بانن مزبان فهاذ الزلزال اللي كان فالجوز، وبان بأنه راه كاين واحد النقص فهاذ المجال، وبان بأنه كاينة واحد الحاجة ملحة فهاذ الإطار.

طبعا، هنا لا بد ما نشيدو بالدور والمجهود اللي قامت به القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والمجتمع المدني والوقاية المدنية فالظروف ديال الزلزال اللي مر منها الزلزال، كانو فالمنطق ديال الجوز والمنطق الجبلية والقروية النازجون كانو كيسخدمو الحمير والمروحيات لنقل الإمدادات للقري والجبال.

ولكن بالنسبة للقطاع ديال النقل، أنا لا بد ما نشيد هنا بالدور اللي قام به النقل المزدوج فالقري وفي الجبل، سواء قبل من الزلزال ولا من بعد الزلزال، خصوصا من أجل نقل الساكنة للتسوق.

ولكن بحكم الوضعية المزرية ديال الطرقات فهاذ المناطق هاذوكان كيجي النقل السري، كيجي النقل السري اللي كيقدم واحد الخدمات مهمة للساكنة، بحيث أن هو اللي كيتيح التنقل في المناطق الصعبة، ولوأنه هونقل غير قانوني، ولكن على كل حال عندو هاذ المزية هاذي.

ولهذا، احنا أولا كتنهوه بالاستراتيجية ديال الوزارة ديالكم فهاذ المجال ديال النقل وديال اللوجيستيك، وفي نفس الوقت تنلتمسو أنه تعميم هاذ المسألة ديال اللوجيستيك على جميع المناطق، خاصة فالمنطق المعرضة للزلزال اللي معروفة بأنها كتعرض بزاف للزلزال، وكنلتمسو بالإسراع في إنجاز ما تمت برمجته فهاذ الإطار.

وطبعا كتنلتمسو الاهتمام بالنقل في العالم القروي والجبلية

وبخصوصيات وسائل النقل فهاذ المجال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير في إطار التعقيب.. ما كاينش.

إذن نمر للسؤال السادس موضوعه "استراتيجية تدبير الموارد البشرية بوزارة النقل واللوجيستيك".

والكلمة لأحد أفراد.. السي نازهي تفضل، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

عن استراتيجية تدبير الموارد البشرية نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

شكرا على هاذ السؤال.

بغيت نذكر بأن الوزارة تتوفر على تمثيلات إدارات مشتركة بين وزارة النقل واللوجيستيك ووزارة التجهيز والماء، وتتكون هذه التمثيلات من 12 مديرية جهوية، 53 مديرية إقليمية، 10 مصالح للتنسيق بين أنواع النقل على مستوى الجهات، 57 مصلحة للنقل الطرقي موزعة على التراب الوطني، 9 ديال المصالح ديال الملاحه التجارية، إضافة إلى مركز مراقبة النقل البحري بطنجة، ويعمل بالمصالح الترابية 567 موظفة وموظف، حيث تبلغ نسبة التأطير 41%.

وفيما يتعلق بالاستراتيجية لتدبير الموارد البشرية، فإن الوزارة تتوفر على سياسة تدبير مواردها، ترتكز على محورين:

- الأول، هوتسوية الوضعية الإدارية للموظفين وفق النظام الأساسي للوظيفة العمومية، وهنا تنعني تدبير المسارات الإدارية للموظفين، خاصة عملية الترقية عن طريق الاختيار وتنظيم الامتحانات المهنية، وكذا الترقية والتعيين في مناصب المسؤولية، بالإضافة إلى معالجة حركية الموظفين.

- أما بالنسبة للثاني، فهو تأهيل العنصر البشري وتدبير الكفاءات، حيث تتوفر الوزارة على دليل مرجعي للوظائف والكفاءات، اللي يتحدد الوظائف المزاولة بالمصالح المركزية والترابية، وكذا المهارات والكفاءات المطلوبة لممارستها.

تجدر الإشارة إلى أن الدليل المرجعي هو الأداة المحورية للتدبير

المشاريع التي تشتغل عليها وزاراتكم، من قبيل توفير أنظمة جديدة للنقل تهم نقل المسافرين ونقل البضائع وتحسين نظام الحكامة داخل قطاع النقل الطرقي، وغيرها من التصريحات التي أطلقت، كما أن المقرات المشتركة للمصالح النقل الطرقي مع الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية تطرح إشكاليات متعددة تخص السير العادي لهذا المرفق العمومي، الذي يستقبل يوميا آلاف المرتفقين.

السيد الوزير،

إن تنزيل استراتيجية عمل الوزارة لتدبير الموارد البشرية على المستوى الجهوي الإقليمي يستوجب توفير أرضية سليمة للعمل، قوامها تمثيلات تمكن من القيام بالمهام المنوطة على الوجه الأمثل، والقطع مع الضبابية وعدم الوضوح الذي يعيشه القطاع، وهو ما يؤثر سلبا على الشغيلة ويهدد استقرارها الوظيفي.

وفي هذا الصدد، نتساءل في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل حول مدى الالتزام بالجدولة الزمنية لتنزيل المصالح اللامركزية، وعن الإجراءات التي تم اتخاذها بهذا الخصوص.

إن شغيلة القطاع تعيش حالة من التوجس والترقب، فهل سيتم إبقاء الأمر على ما هو عليه وتسيير قطاعي التجهيز والنقل معا؟ أم سيتم إدماجه مع الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية، نظرا لالتقاء الاختصاصات وتكاملها؟ أم سيتم تنزيل تمثيلات خاصة بالوزارة؟

السيد الوزير،

إن إنجاز الأوراش والإصلاحات المهيكلت تبقى رهينة بمواكبة الموارد البشرية عن طريق دعم قدرتها التدييرية وإشراكها في إعداد مخططات استراتيجية للوزارة، ونعتبر أن إحداث نظام أساسي خاص بموظفات وموظفي الوزارة من شأنه توفير شروط نجاح تفعيل هذه الاستراتيجية.

السيد الوزير،

لقد نص اتفاق 30 أبريل 2022 على تأسيس الحوار الاجتماعي وعلى إطلاق حوارات قطاعية، انطلقت أولها على مستوى وزاراتكم بتاريخ 17 نونبر 2022، على خلاف ما قلت، السيد الوزير، في لقاء وحيد لم تلتزم وزاراتكم بمأسسته، بحيث تم تجميده إلى حد الآن رغم مرور سنة على الحوار الأول.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.. انتهى الوقت المخصص.

السيد الوزير، عندكم شي رغبة فالرد على التعقيب؟

في حدود الوقت المتبقى لكم، 24 ثانية.

التوقعي للموارد البشرية من خلال تحديد مختلف الوظائف والمهام المطلوبة وحسب المهارات الواجب اكتسابها لممارسة الوظائف.

ومن جهة أخرى، تترصد الوزارة سنويا ميزانية مهمة كتخصص لبرنامج التكوين المستمر في عدة مجالات، تهدف إلى تمكين الموارد البشرية من تطوير الكفاءات ديالها والرفع من قدراتها بغية تثمين الرأس مال البشري للمصالح المركزية والخارجية، وذلك في إطار سياسة اللاتمركز الإداري والجهوية المتقدمة، وكذلك تسريع وثيرة رقمنة الخدمات المقدمة للمرتفقين.

من جهة أخرى، تقوم الوزارة في إطار الحركية ديال الموظفين عن الإعلان عن المباريات لشغل مناصب المسؤولية الشاغرة بمختلف مصالحها، ولاسيما المصالح الخارجية.

وباش نحفزو الموظفين، تقوم مؤسسة الأعمال الاجتماعية للأشغال العمومية، من تقديم مجموعة من الخدمات الاجتماعية لفائدة منخرطها وذويهم.

وبغيت نشير أيضا إلى أن الوزارة تولي اهتماما خاصا للحوار مع الشركاء الاجتماعيين، حيث تعقد بصفة دورية اجتماعاتها مع الهيئات النقابية الممثلة بالوزارة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعيد الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إن الواقع الحالي لوزارة النقل واللوجستيك يتسم بالغموض، يدعو للقلق خصوصا ما تعيشه شغيلة القطاع من تدمير المصالح اللامركزية، التي لازالت لحد الآن تابعة للمديريات الإقليمية للتجهيز والماء، مما يجعلنا نطرح تساؤلا جوهريا عن جدوى إحداث وزارة خاصة بالنقل واللوجستيك، هل كان ذلك فقط لخلق حقيبتين وزاريتين، أم أنه جاء فعلا لإعادة الاعتبار لهذا القطاع الحيوي.

إلا أنه للأسف الشديد، ولهزلة الميزانية وضعف المناصب المالية المرصودة لهذا القطاع، يظهر مليا أنه ليست هناك إرادة حقيقية للإقلاع به.

السيد الوزير،

إن الميزانية الضعيفة المخصصة لتسيير هاته المصالح وغياب آليات تحفيز الموظفين والموظفات من منح ذات قيمة، خصوصا في ظل

السيد وزير النقل واللوجستيك:

بعجالة، هاذ القضية هادي ديال التمثيليات الجهوية والتمثيليات الإقليمية، في إطار الجهوية المتقدمة ديال المغرب ما غاديش يتم الفصل ما بين الوزارة ديال النقل ووزارة التجهيز والماء، غادي ببقاومدموجين على الصعيد الترابي، وهذا قرار اتخذته الحكومة في إطار الجهوية المتقدمة، ما كاينش إدماج مع الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية، ما عندهم علاقة هاذيك وكالة وهادي إدارة.

أما بالنسبة للحوار الاجتماعي، فنعم لم ألتق شخصا بالتمثيليات، ولكن التقوا بالسيد الكاتب العام.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

وكما ذكر في بداية الجلسة السيد الأمين، وطبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت الرئاسة بطلب تناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومنا هذا، تقدمت به المستشارة مينة حمداني، عضوة فريق الاتحاد المغربي للشغل، حول موضوع "حوادث السير المميتة التي ذهب ضحيتها العاملات والعمال الزراعيون"، والتي كان آخرها حادثة السير بالطريق الرابط بين الحاجب وإفران، يوم الأربعاء 20 دجنبر، ولقد أحيل إلى الحكومة داخل الأجل المحدد وعبرت عن استعدادها للتجاوب مع هذا الطلب.

وعليه، أعطي الكلمة لممثل الاتحاد المغربي للشغل في حدود دقيقتين.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

اليوم فريق الاتحاد المغربي للشغل غادي يقوم معكم بواحد العد من نوع آخر، عد جنائزي:

- 6 العاملات لقوا الحتف ديالهم والعديد من الجرحى 2016 إقليم الخميسات؛

- شتوكة آيت باها 2018: 11 قتيل وقتيلة؛

- مولاي بوسلهام: 14 قتيل في 2019 وحوالي 40 من المعطوبات؛

- 2022: 18 جريح ببوذنيب وقتيلين بشتوكة آيت باها؛

- 2023: 11 قتيلة والعديد من الجرحى بإقليم الخميسات؛

- 3 دالقتلى وعدة جرحى: أبريل 2023؛

- وهذا غيض من فيض، وآخره مأساة الحاجب التي راح ضحيتها 9 ديال القتلى فهاذ دجنبر 2023، هذا بالإضافة إلى عدد كبير من الإصابات التي أدى بعضها لعاهات مستديمة.

تكرر مشهد سقوط ضحايا ومصابين في صفوف العاملات والعمال الزراعيين داخل عربات الموت بمولاي بوسلهام، بأولاد تايمية، بالعرائش، بالغرب، اشتوكة آيت باها، الصويرة، الحاجب، بركان، بني ملال، فماذا ننتظر؟

هدر مدرسي، ضياع فالشوارع، عاهات نفسية وهشاشة سوسيو اقتصادية لأطفال العاملات والعمال الزراعيين الضحايا، فماذا ننتظر؟

فنة تساهم في الأمن الغذائي لبلادنا، لكننا تعيش اللا أمن، وتنقل في ظروف أقل ما يقال عنها أنها حاطة بالكرامة الإنسانية.

لا نملككم وحدكم، السيد الوزير، هذا الوزر، لكن وزارتكم تتقاسمه مع قطاعات وزارية أخرى، فرغم أن فريق الاتحاد المغربي للشغل لم يتوان في دق ناقوس الخطر لهذه الظاهرة المشينة، ورغم الوعود الكثيرة التي سبق للحكومات المتعاقبة أن قطعها على نفسها لتقنين وأنسنة نقل العمال والعاملات الزراعيين وفرض احترام معايير السلامة، لم يتغير أي شيء على أرض الواقع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.. كتبناو متأثرين السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجستيك:

شكرا السيدة المستشارة.

بالطبع سؤال ما يمكنش ما يتأثرش منوأي أحد، لأنه هذا تيخص السلامة الطرقية والضحايا ديال السلامة الطرقية، وما تنفتخروشاي بالحالة اللي احنا عايشينها، ولو أنه تحسنا شي شوية مقارنة مع السنوات السابقة.

الحادثة ديال السير الأخيرة اللي تكلمتو عليها ديال الحاجب أو الحوادث اللي تكلمتو عليها كلها، غالبا تتكون حوادث راجعة لاستعمال مركبة غير مؤهلة للنقل ديال المسافرين أو ديال الأشخاص، وعلى سبيل المثال: الحادثة الأخيرة التي خلفت 10 قتلى وإصابة 5 أشخاص بجروح بليغة، تسببت فيها شاحنة مخصصة لنقل البضائع، لا يسمح لها القانون بنقل الأشخاص.

وهنا باش نوضحو الأمور للمواطنين فالنشاط ديال النقل ديال العمال ماشي نقل عمومي ديال الأشخاص، فهو نقل خصوصي، مثل النقل ديال المستخدمين، ديال الصناعة ولا ديال التجارة ولا ديال

شكون المسؤول على المراقبة ديال القانون؟ الدولة هي المسؤولة، الحكومة هي المسؤولة.

ماشي تيجي تقول لنا أنت راه العائلات، احنا عرفناهم فشاحنات، وكنعرفو أن الآن احنا دابا كنلقيو السؤال وآلاف العمال الزراعيين وآلاف العائلات الزراعيات الآن كيتنقلو فشاحنات التي لا تتوفر فيها الشروط، وماشي غير العائلات فالعمل الزراعي، حتى مجموعة من المؤسسات وتصبير السمك، هاذ الشي كاين، السيد الوزير.

خصكم تعترفو وتحملو مسؤوليتكم الكاملة كوزير، لأن كمسؤول سياسي على تطبيق القانون والحكومة هي المسؤولة على تطبيق القانون وحماية الحق في الحياة للمواطن المغربي، ماشي أي واحد يجي يقول لنا هنا، مات البارح 10 حتى في شهر 3 في شهر مارس راه ماتو في (les environs) ديال الرباط وقعت حادثة أيضا، أين هورد الفعل، السيد الوزير؟ بل التماذي، فين هي هاذ السلطات المسؤولة على مراقبة الطرقات؟ فين المسؤولين ديالكم على المستوى الجهوي والمحلي اللي كيراقبو؟ فين هوما المسؤولين ديال مفتشي الشغل اللي كيشوفو الوضعية اللي كيعانيو منها العائلات الزراعيات؟

السيد الوزير،

مسؤوليتكم الآن تاريخية، لكم تتحملو هاذ المسؤولية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار انتهى الوقت.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوحيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

الحكومة والوزارة تتحمل كل مسؤولياتها، ونعمل كيف قلت باش نعززو من المراقبة على النقل الطرقي بصفة عامة.

المصالح الترابية ديال الوزارة من خلال فرق المراقبة الطرقي ديالها كتسهو على تكثيف عمليات المراقبة باش يكون الاحترام ديال القانون.

الخدمات.

والقانون فبلادنا والنصوص التنظيمية تياطرو أيضا هاذ النقل هذا، فبالطبع لنا المسؤولية في تدبير السلامة الطرقي، ولكن يتعين أيضا على أصحاب الضيعات الفلاحية وعلى التعاونيات اللي تيشغلو هاذ الناس هاذو باش يلقاو حلول ديال النقل تتراعي القوانين وتتحفظ السلامة ديال هاذ المستخدمين ديالهم.

أشنوهي الإجراءات اللي تنقدرو ناخذو احنايا باش نضمنو السلامة ديال الركاب؟ تنعززو من المراقبة على المركبات ديال النقل الجماعي، ديال الأشخاص، تنخضعوها لعمليات المراقبة الدورية كل 6 أشهر.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير.

وفي نفس السياق دائما، توصلت الرئاسة بطلب ثاني لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومنا هذا، تقدم به المستشار لحسن نازهي عضو مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، حول موضوع "فاجعة طرقيّة تودي بحياة عاملات زراعيات نتيجة حادثة سير مروع ضواحي الحاجب يوم الأربعاء 20 دجنبر 2023".

وبنفس الطريقة، أحيل للحكومة داخل الأجل المحدد وعبرت عن استعدادها للتجاوب معه.

وعليه، أعطي الكلمة مباشرة للسيد المستشار المحترم السيد خلمين لكرش من الفريق الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد خلمين لكرش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، من العيب والعار أننا نتلقاو منك هاذ الجواب.

السيد الوزير،

عندنا واحد المبدأ فالدستور ديال 2011 كيقول بأن ربط المسؤولية بالمحاسبة، كنا كينتظرو منك تشكل لجنة تحقيق، لأن هاذ الشي فاض فيه الإشكال، توالي هاذ الحوادث حادثة ورا حادثة، واش كتقدو ترقدو مني تتسمعو أنه ماتو 10 الناس ولا 15 وأنتوما مسؤولين.

واش عمرنا سمعنا شي مسؤول فوزارة النقل تعاقب ولا تحاسب على التقصير ديالو؟

السيد الوزير،

هذا عيب أن فالمغرب اللي غينظم (Coupe d'Afrique) في 2025 وكأس العالم في 2030، مغرب (TGV⁶)، مغرب الطرق السيارة، وفي مغرب 2024 وما زلنا كنسمعو أن المواطن أو الإنسان كيمشي فشاحنة،

⁶ Train à Grande Vitesse.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية.

شكرا للزميلات والزملاء المستشارين المحترمين.

ورفعت الجلسة.

من جانب آخر، تنظن بأنه خصنا نلقا وحل باش نحسنو من جودة ديال النقل فالعالم القروي، وهذا سبق لي أن قلت أنه الحل تيكمن في حلول اللي غادي تكون داخلة في إطار تنزيل الجهوية المتقدمة، وفي إطار المسؤولية اللي هي مخولة للمجالس الترابية في إطار النقل داخل هاذ الجماعات.

وشكرا.